الأحاديث التي قال فيها الإمام أبو حاتم: "لا يُشبه"

دراسة نقدية تطبيقية من خلال كتاب العلل لابنه عبد الرحمن

Hadiths in which Imam Abu Hatim said: "He is not likened" A critical applied study through the book of causes by his son Abdul Rahman

إعداد

د/ رباب سميح سيد أحمد حراز

مدرس الحديث وعلومه

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية

الأحاديث التي قال فيها الإمام أبو حاتم: "لا يُشبه" دراسة نقدية تطبيقية من خلال كتاب العلل لابنه عبد الرحمن

رباب سميح سيد أحمد حراز

قسم الحديث وعلومه، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: rababsameh.18@azhar.edu.eg

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأحاديث التي قال فيها الإمام أبو حاتم: "لا يُشبه"؛ للتوصل إلى مراده من هذا المصطلح، الذي استخدمه في سبعة مواضع من كتاب العلل، وقد قسمتُ البحث إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس للموضوعات. تناولتُ في المقدمة: أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث والدراسة، وخطة البحث، وتناولتُ في المبحث الأول: التعريف بالإمام أبي حاتم، وبكتاب العلل، والتعريف بمدلول مصطلح "لا يُشبه"، وتناولتُ في المبحث الثاني: دراسة الأحاديث التي قال فيه الإمام أبو حاتم: "لا يُشبه"، فقمتُ بتخريجها، ودراسة أسانيدها، والحكم عليها، والنظر في قول الإمام أبي حاتم، وذكرتُ في الخاتمة أهم النتائج التي توصلتُ إليها، وكان من أهمها أن تعليقات الإمام أبي حاتم على الأحاديث السبعة أتت موافقة لما جاء في دراستها، والحكم عليها، ولم يُخالف في حديث واحد، وأن صورة إطلاقه مصطلح: "لا يُشبه" اختلفت في كل حديث عن الآخر، وأنه استخدم هذا المصطلح بمعنى لا يُماثل، ولا يَقْرُب، واختتمتُ البحث بفهرس الموضوعات.

الكلمات المفتاحية: أحاديث، لا يُشبه، أبو حاتم، كتاب العلل.

Hadiths in which Imam Abu Hatim said: "He is not likened" A critical applied study through the book of causes by his son Abdul Rahman

Rabab Samih Sayed Ahmed Haraz
Department of Hadith and its Sciences, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Alexandria, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.
Email: rababsameh.18@azhar.edu.eg

Abstract:

This research aims to study the hadiths in which Imam Abu Hatim said: "He is not likened"; to reach his meaning from this term, which he used in seven places in the book of causes. I divided the research into an introduction, two chapters, a conclusion, and an index of topics. In the introduction, I discussed: the importance of the topic and the reasons for choosing it, previous studies, the research and study methodology, and the research plan. In the first section, I discussed: defining Imam Abu Hatim, the book of causes, and defining the meaning of the term "not similar". In the second section, I discussed: studying the hadiths in which Imam Abu Hatim said: "not similar". I graduated them, studied their chains of transmission, judged them, and looked into the statement of Imam Abu Hatim. In the conclusion, I mentioned the most important results that I reached, the most important of which was that Imam Abu Hatim's comments on the seven hadiths were in agreement with what was stated in their study and judgment, and he did not contradict a single hadith, and that the way he used the term: "not similar" differed in each hadith from the other, and that he used this term to mean not similar, nor close. I concluded the research with an index of topics.

Keywords: Hadiths, Not Similar, Abu Hatim, Book Of Causes

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.. أما بعد:

فإن علم الحديث من أجلِّ وأنفع وأشرف العلوم التي يُفني الإنسان فيها عمره؛ فبه نتوصل إلى الاطلاع على أحوال النبي ﷺ، وحياته، وكل ما صدر عنه، كي نقتدي به، فنفوز بحب الله – تعالى–، حيث قال:﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾[1].

وقد نال شرف خدمة هذا العلم والاعتناء به من لدن النبي ﷺ، إلى يومنا هذا علماء أجلاء، قاموا بحفظه في صدوره، وتدوينه في كتبهم، وراعوه حق رعايته، ومن هؤلاء العلماء الإمام أبو حاتم الرازي (المتوفى سنة: ٢٧٧هـ) الذي كانت له مصطلحات عدة في حُكمه على الرواة والأحاديث، قال الإمام السخاوي: مَن نَظَرَ كتب الرجال، ككتاب ابن أبي حاتم، والكامل لابن عدي، والتهذيب، وغيرها، ظَفَرَ بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المُشابهة لها، مع شرح معانيها لغة واصطلاحًا لكان حسنًا، وقد كان شيخنا[2] يلهج بذكر ذلك، فما تيسر، والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عُرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن تُرشد إلى ذلك[3].

ومِن المصطلحات التي أطلقها الإمام أبو حاتم في حُكمه على بعض الأحاديث قوله: "لا يُشبه"، وذلك في جوابه عن أسئلة لابنه عبد الرحمن عن عدة أحاديث، فكان من النافع دراسة الأحاديث التي قال فيها ذلك؛ لمعرفة مراده مِن هذا المصطلح، ومدى موافقة أقواله لما جاء في دراسة هذه الأحاديث، أو مخالفتها له. وهذا هو موضوع هذا البحث.

---

(١) سورة: آل عمران.

(٢) يقصد: ابن حجر.

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢/ ١١٤).

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١. منزلة الإمام أبي حاتم ﷺ وإمامته في علم العلل، وعلم الجرح والتعديل، وغيرهما من علوم الحديث.
٢. حصر الأحاديث التي قال الإمام أبو حاتم في حكمه عليها: "لا يُشبه"، وجمعها في مكان واحد.
٣. الوقوف على مراد الإمام أبي حاتم من قوله: "لا يُشبه"، في حكمه على بعض الأحاديث، ومعرفة درجتها، وحال رواتها.
٤. الموازنة بين قول الإمام أبي حاتم، وبين أقوال غيره من الأئمة في الأحاديث والرواة – موضوع البحث–؛ للتوصل إلى معرفة مرتبته من حيث التساهل والتوسط والتشدد في حكمه على الأحاديث والرواة.
٥. التوصل إلى معرفة معالم منهج الإمام أبي حاتم في نقد الأحاديث من خلال دراسة أقواله، ومصطلحاته في الحكم على الأحاديث.
٦. عدم الوقوف على دراسة مستقلة بموضوع هذا البحث.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة سابقة قامت بدراسة قول الإمام أبي حاتم: "لا يُشبه"، ولا بدراسة الأحاديث التي قمتُ بدراستها في هذا البحث، لكن وقفت على بعض الرسائل والأبحاث، قام باحثوها بتناول دراسة الأشباه من زوايا مختلفة، لكن لم يتناول باحثًا منهم ما قمتُ بتناوله في هذا البحث، وفيما يلي ذكر لهذه الرسائل والأبحاث وتوضيح الفارق بيها وبين هذا البحث:

١. رسالة بعنوان: (الأشباه في العلل عند الإمام أبي حاتم في كتاب ابنه علل الحديث: دراسة نقدية تطبيقية)، إعداد الباحث/ أنس إسماعيل سعيد رضوان، إشراف: الأستاذ الدكتور/ طالب حماد خليل أبي شعر، رسالة ماجستير، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين، ٢٠١٩م.

وهدف هذه الدراسة على ما ذكره الباحث في المقدمة (ص: ٢، و٣) هو: بيان العلل الخفية في الروايات المُعَلَّة بلفظ "أشبه" عند الإمام أبي حاتم

الرازي، مع تمييز الروايات الراجحة من غيرها، وبيان مراد الإمام أبي حاتم من إطلاقه حكم "أشبه" على الأحاديث.

فالباحث اقتصر على لفظ "أشبه" دون غيره من الألفاظ، وقد عَقَدَ أحد مطالب الرسالة (ص: ٤٥) بعنوان: (إطلاقات الأشباه عند الإمام أبي حاتم)، وقال فيه: "سأكتفي بذكر إطلاقات الأشباه عند أبي حاتم من غير تمثيل؛ لأنني قمتُ بالتطبيق العملي على قول أبي حاتم الرازي "أشبه" في هذه الأطروحة". انتهى. ثم ذكر عشرين إطلاقًا للأشباه عند الإمام أبي حاتم، بعضها بلفظ صريح – وهو الأكثر–، وبعضها بلفظ غير صريح.

فهذه الرسالة وإن كان بحثي هذا يشترك معها في كونها عن الأشباه، عند الإمام أبي حاتم، في كتاب العلل، إلا أن بحثي يختلف عنها من عدة وجوه، فقد قمتُ باستقراء جميع الأحاديث الواردة في هذه الرسالة – وعددها (٢١٢) حديثًا–، كي يطمئن قلبي أن أحاديث بحثي غير داخلة في نطاق رسالة الباحث المذكور، فوجدتُ أن الباحث قد التزم بما ذكره في منهجه، وأن جميع الأحاديث التي قام بدراستها، قال فيها أبو حاتم: "أشبه"، ولم أجد في جميع الأحاديث التي قام بدراستها إلا حديثًا واحدًا مشتركًا مع أحاديث بحثي هذا، وهو الحديث الوارد في الرسالة المذكورة (ص: ٤٩٨)، ح(١٤٥)، وهو الحديث الرابع من بحثي، ومع ذلك، فإنه بعدما قام الباحث بذكر الحديث، وتعليق الإمام أبي حاتم عليه، وتخريجه من عند إمام واحد، ودراسة أحد رواته من التقريب فقط، لم يُكمل دراسته، وقال: "أكتفي إلى هنا، وأتوقف في دراسته؛ لعدم وجود الوجه الآخر[1]".

فيتضح مما سبق أن الباحث اقتصر على دراسة لفظ: "أشبه" فقط، الوارد في أحاديث مُعَلَّة بالاختلاف، كالاختلاف بالرفع والوقف، والوصل

(١) جاء الحديث المشترك بين رسالة الباحث المذكور، وبين هذا البحث، على الرغم من اختلاف اللفظ الذي التزم به الباحث، واللفظ الذي التزمتُ به، من جهة أن تعقيب أبي حاتم على الحديث المشار إليه وردت فيه اللفظتين، فقال: "لا يُشبهُ هَذَا الحديثُ حديثَ الأَعْمَش.. وهو بأبي إسحاقَ أَشبهُ".

والإرسال، وإبدال راوٍ بآخر، وغير ذلك من وجوه الاختلاف، فيأتي حكم الإمام أبي حاتم على الحديث بأن أحد هذه الوجوه أشبه بالصواب من الآخر، وقد ذكر الباحث من جملة النتائج التي توصل إليها، في الخاتمة (ص: ٦٦١) مراد الإمام أبي حاتم من هذا المصطلح، فقال: "حُكم "أشبه" عند الإمام أبي حاتم الرازي استخدمه في الترجيح بين الراويات المختلفة، والتي يرى أنها هي الرواية المحفوظة، أو المعروفة، أو الأقرب إلى الرواية المشهورة".

أما بحثي فهو يختص بقول الإمام أبي حاتم: "لا يُشبه"، والذي لم يدخل في نطاق دراسة الباحث – على ما سبق–، ولم يقتصر بحثي على الأحاديث المُعَلَّة بالاختلاف، بل هو شامل لذلك، وغيره، كأن يطلق ذلك، ويريد أن هذا الحديث لا يُشبه – أي لا يُماثل– أحاديث أحد رواة الإسناد؛ لكون الحديث ضعيفًا، في حين أن الراوي ثقة، أو أن الحديث الذي قيل فيه ذلك لا يُشبه – أي لا يَقْرُب– أن يكون حقًّا، وغير ذلك، فجاء مصطلح "لا يُشبه" في هذا البحث، شاملًا لاستخدامه في الترجيح بين الروايات المختلفة في أحاديث مُعَلَّة بالاختلاف، وشاملًا لاستخدامه بمعنى لا يُماثل، ولا يَقْرُب، في أحاديث غير مُعَلَّة بالاختلاف، فما تضمنه هذا البحث – على صغره–، يشمل دراسة جميع إطلاقات الإمام أبي حاتم لهذا المصطلح، مما يترتب عليه التوصل إلى وضع تصور كامل لمدلول هذا المصطلح عنده.

وعليه فالاختلاف بين الدراستين واضح، في المصطلح، واستخدامه، والأحاديث التي تمت الدراسة التطبيقية عليها، والنتائج.

٢. رسالة بعنوان: (استخدام الأشباه في النقد عند المحدثين: دراسة تحليلية)، إعداد الباحث/ هادي نزال عبد الله نصار الزوبعي، إشراف/ الدكتور: محمد عيد محمود الصاحب، رسالة دكتوراه في الحديث وعلومه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، ٢٠١٨م.

حصلتُ على هذا العنوان من الموقع الرسمي للجامعة الأردنية:
https://2u.pw/18ykGCJT

ولم أقف على مضمون هذا البحث، لكن واضح من عنوانه أنه يتناول دراسة الأشباه بصفة عامة، وبحثي هذا خاص بالإمام أبي حاتم، فالفرق واضح بين البحثين.

٣. رسالة بعنوان: (الأشباه في العلل: دراسة نظرية وتطبيقية)، إعداد الباحث/ رامز محمد مصطفى أبي السعود، إشراف/ الدكتور: حمزة المليباري، وهذه الرسالة هي استكمال لمتطلبات درجة الماجستير في الحديث، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٠م.

وهذه الرسالة كالبحث السابق، تتناول دراسة الأشباه بصفة عامة.

٤. بحث بعنوان: (دلالة أشبه ومشتقاتها في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم)، إعداد الباحث/ الدكتور: محمد عزيز العازمي، ٢٠٢١م.

هذا البحث خاص بالجرح والتعديل في تراجم الرواة، وبحثي خاص بكتاب العلل، في حكمه على الأحاديث، فالفرق واضح بين البحثين كذلك.

أسأل الله – تعالى– أن يجزي الجميع خير الجزاء، وأن يتقبل منَّا عملنا، وأن ينفع به.

منهج البحث والدراسة:

اتبعتُ في البحث المنهجَ الاستقرائي[١] في جَمع الأحاديث التي قال الإمام أبو حاتم فيها: " لا يُشبه"، واتبعتُ المنهج الوصفي[٢] والمنهج النقدي[٣]

(١) المنهج الاستقرائي: يقوم على تتبع الجُزئيات المتجانسة في شيء ما، قصد تركيب صورة كلية منها؛ لانتاج قاعدة، أو تعميم حكم. أبجديات البحث في العلوم الشرعية (ص: ١٨٦).

(٢) المنهج الوصفي: هذا المنهج يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات، ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها؛ للوصول إلى تعميمات مقبولة. أصول البحث العلمي ومناهجه (ص: ٢٢٨).

(٣) المنهج النقدي هو: عملية تقويم، وتصحيح، وترشيد، وعليه: فإنه لا يكون بمعنى النَّقْض، بل هو محاكمة إلى قواعد مُتفق عليها، أو إلى نسق كليّ، ذلك أن نقد فهم ما، لآية قرآنية، أو آيات، أو أحاديث، أو نقد اجتهاد ما، جزئيًّا كان أو كليًّا في أي مجالات العلوم الشرعية، إنما هو عملية محاكمة وتقويم، تهدف إلى التصحيح والترشيد من خلال بيان مواطن الخطأ والصواب، بناء على مقاييس متفق على جلّها، أو كلها، كقواعد فهم النصوص الشرعية، أو قواعد الاستنباط، أو قواعد الجرح والتعديل. أبجديات البحث في العلوم الشرعية (ص: ٩٨).

في دراسة الأحاديث والحكم عليها، ومقارنة قول الإمام أبي حاتم بما جاء في دراسة هذه الأحاديث.

أما خطوات العمل في البحث، فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ. قمتُ باستقراء كتاب العلل؛ لجمع الأحاديث التي قال فيها الإمام أبو حاتم: "لا يُشبه"، ورتبتُها حسب ورودها في كتاب العلل.

ب. صدَّرتُ دراسة كل حديث بذكر نصه وتعقيب الإمام أبي حاتم عليه من كتاب العلل.

ج. خرجتُ الحديث من مصادر السنة المُعتمَدة، وذكرتُ في التخريج اسم الكتاب، ثم الباب، ثم الجزء، ثم الصفحة، ثم رقم الحديث – إن وُجد–، وذلك في الكتب الستة؛ للاستفادة من تبويب الأئمة للكتب الفقهية، وما عداها اقتصرتُ على ذكر الجزء، ثم الصفحة، ثم رقم الحديث – إن وجد–.

د. لم أتوسع في التخريج، إلا عند الحاجة، وتخيرتُ المصادر التي أخرجت الحديث من نفس الطريق الذي ورد منه الحديث الذي حكم عليه أبو حاتم.

هـ. رتبتُ مصادر تخريج الحديث على المتابعات، التامة فالقاصرة، فإن تساوت المتابعات، فعلى الكتب الستة، ثم على أسبقية وفاة الأئمة الذين أخرجوا الحديث.

و. جمعتُ بين الطرق التي لها مدار واحد في التخريج.

ز. قمتُ بتقسيم مصادر التخريج على أوجه، إذا كان الحديث مُعلًّا بالاختلاف، وخرجتُ كل وجه على حدة.

ح. قارنتُ ألفاظ الروايات المُخَرَّجَة بلفظ الحديث الذي أتخذه أصلًا، فإذا كان هناك تطابق تام بين اللفظين قلتُ: "بلفظه"، وإذا كان الاختلاف بين اللفظين يسيرًا قلتُ: "بلفظ مقارب"، وإذا كانت ألفاظ الروايتين مختلفة، مع الاتحاد في المعنى قلتُ: "بلفظ مختلف"، وإذا كانت الرواية المُخَرَّجَة تُمثل معنى الحديث بلفظ مختصر، قلتُ: "مختصرًا"، وإذا كانت تشتمل على معنى الحديث لكن مع زيادة قلتُ: "مطولًا".

ط. إذا رَوى الإمام ابن أبي حاتم الحديث بإسناده – وهو قليل–، قمتُ بدراسته، وإلا درستُ إسناد المتابعة التامة فالقاصرة، وسرتُ على نفس الترتيب السابق ذكره في ترتيب مصادر التخريج.

ي. ترجمتُ لرجال الإسناد – على سبيل الاستيعاب– بترجمة متوسطة، ذكرتُ فيها اسم الراوي، ونسبه، وكنيته، وبعض شيوخه وتلاميذه، وأهم أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، وختمتُ الترجمة بقول الإمام الذهبي في الكاشف – وإلا بينتُ–، يليه قول الإمام ابن حجر، في التقريب – وإلا بينتُ–، ثم ذكرتُ تاريخ وفاة الراوي – إن وقفتُ عليها–.

ك. ضبطتُ ما يحتاج إلى ضبط من الأسماء، والأنساب.

ل. لم أُطل في تراجم الرواة المُتفق على توثيقهم أو تضعيفهم، أما الراوي المُختلف فيه فإني توسعتُ في ترجمته بقدر ما يُساعد في الوقوف على خلاصة حاله.

م. ترجمتُ لمَنْ تلزم دراسته من رجال أسانيد الشواهد، والمتابعات، ترجمة مختصرة.

ن. اعتمدتُ في حكمي على الرواة قول الإمام ابن حجر في التقريب، إن وُجد، ووافق حكمه على الراوي حكم أغلب الأئمة، وأما إن خالفهم، أو كان لي تعليق على ترجمة أحد الرواة، ذكرتُ خلاصة حاله عقب الترجمة.

س. استوثقتُ في التراجم قول كل إمام من كتابه ما استطعتُ إلى ذلك سبيلًا، وإلا اعتمدتُ على المصادر التي نقلتْ هذه الأقوال.

ع. إذا تكرر اسم الراوي الذي ترجمتُ له في موضع آخر من البحث، ذكرتُ خلاصة حاله، ثم أحلتُ على ترجمته، بذكر رقم الحديث الذي وردت ترجمته فيه.

ف. حكمتُ على إسناد كل حديث عقب دراسته بما يليق به، وفق القواعد المقررة في علم مصطلح الحديث.

ص. قمتُ بالتعليق على الحديث؛ لتوضيح معناه عند الحاجة لذلك.

ق. إذا كان الحديث مُعلًّا بالاختلاف، قمتُ بالنظر في الخلاف بعد دراسة الإسناد والحكم عليه، فأعدتُ ذكر أوجه الاختلاف التي سبقت في

التخريج، لكن باختصار، وبينتُ حال المدار، وحال الرواة عنه، من حيث العدالة والجرح – عند الحاجة لذلك–، ونقلتُ أقوال الأئمة – إن وُجدت– في الكلام على هذه العلة، وبينتُ الراجح من أوجه الاختلاف إن لم أتمكن من الجمع بينها، وإن كان المدار ضعيفًا حكمتُ بتضعيف جميع الأوجه.

ر. قمتُ بالنظر في قول الإمام أبي حاتم، وتحليله؛ لمعرفة مدى موافقته أو مخالفته لأقوال النقاد في الحديث.

ش. جمعتُ الأحاديث التي قال فيها الإمام أبو حاتم: "لا يُشبه"، ودراستها، على سبيل الاستيعاب.

ت. بينتُ ما ورد في البحث من ألفاظ غريبة، أو أنساب، أو بلدان، في الهامش، معتمدة في بيانها على المصادر المعتمدة في ذلك.

ث. اقتصرتُ في صلب البحث على ذكر اسم المصدر، والجزء، والصفحة، في الهامش، وباقي التعريف بالكتاب جعلتُه في قائمة المصادر والمراجع، خشية التكرار والإطالة.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

أولاً: مقدمة البحث: وتشتمل على: أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث والدراسة، وخطة البحث.

ثانيًا: المبحث الأول: (التعريف بالإمام أبي حاتم، وبكتاب العلل، والتعريف بمدلول مصطلح "لا يُشبه") ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: (التعريف بالإمام أبي حاتم ﷺ، وبكتاب العلل، بإيجاز).

المطلب الثاني: (التعريف بمدلول مصطلح "لا يُشبه" عند العلماء).

ثالثًا: المبحث الثاني: (دراسة الأحاديث التي قال فيها الإمام أبو حاتم: "لا يُشبه").

رابعًا: الخاتمة: وتشتمل على أهم نتائج البحث.

خامسًا: قائمة المصادر والمراجع.

سادسًا: فهرس الموضوعات.

❁❁❁❁❁

ثانيًا: المبحث الأول: (التعريف بالإمام أبي حاتم، ويكتاب العلل، والتعريف بمدلول مصطلح "لا يُشبه") ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: (التعريف بالإمام أبي حاتم ﷺ، ويكتاب العلل، بإيجاز)

أولًا: التعريف بالإمام أبي حاتم ﷺ بإيجاز:

اسمه، ونسبه، وكنيته: هو محمد بن إدريس بن المُنْذِر بن داود بن مِهْران، الحَنْظَلِيّ، أبو حاتِم الرَّازِيّ(١)، قيل: إنه مَولى تَمِيم بن حَنْظَلة الغَطَفَانِيّ(٢)، وقيل: كان يسكن دَرْب حَنْظَلة بالرَّي، فنُسِب إليه.(٣)

مولده: وُلد سنة ١٩٥هـ(٤).

بدء كتابته الحديث: قال الإمام أبو حاتم: كتبتُ الحديث سنة ٢٠٩هـ، وأنا ابن أربع عشرة سنة، واختلفتُ تلك السنة إلى المُحدِّثين(٥).

قال الذهبي: هو مِنْ نُظَراء البُخاري، ومِن طَبقته، ولكنه عُمِّر بعدهُ أَزْيد مِن عشرين عامًا(٦).

---

(١) الرَّازِيّ: هذه النسبة إلى الرَّي*، وهي بَلدة كبيرة من بلاد الدَّيْلَم**. الأنساب للسمعاني (٦/ ٤١).

* الرَّي: مدينة تاريخية أضحت اليوم جزءًا من الجنوب الشرقي لمدينة طهران في إيران. https://2u.pw/eShrt7lo

** والدَّيْلَم: جيل سُمّوا بأرضهم في قول بعض أهل الأثر، وليس باسم لأب لهم. معجم البلدان (٢/ ٥٤٤).

وهم أحد الشعوب الإيرانية، التي عاشت في شمال الهضبة الإيرانية. https://2u.pw/T8gOn0O9

(٢) الغَطَفَانيّ: هذه النسبة إلى: قبيلة كبيرة من قَيْس عَيْلَان، وهو غَطَفَان بن سَعد بن قَيْس عَيْلَان، وإلى غَطَفَان بن قَيْس بن جُهَيْنَة، بطن من جُهَيْنَة، وإلى غَطَفَان جُذَام، وهو غَطَفَان بن سَعد بن إياس. اللباب في تهذيب الأنساب (٢/ ٣٨٦)، مختصرًا.

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٤/ ٣٨١).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٤٧).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٣٦٦).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٤٧).

رحلاته العلمية: ذكر أبو حاتم البلاد التي ارتحل إليها، وهي كثيرة جدًا، منها: الكوفة، ومكة، والمدينة، والبحرين، ومصر، وبلاد الشام، وبغداد، كل هذا في سفره الأول، وهو ابن عشرين سنة، قدم الكوفة في شهر رمضان سنة ٢١٣هـ، ورجع إلى الرَّي سنة ٢٢١هـ، ورحل المرة الثانية سنة ٢٤٢هـ، ورجع سنة ٢٤٥هـ[١].

شيوخه: روى عن: أحمد بن حَنْبل، وأبي اليَمَان الحَكَم بن نافع، والرَّبيع بن سُليمان المُرَادِيّ، وأبي خَيْثَمة زُهَيْر بن حَرب، وعبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيم، وعفَّان بن مُسْلم، وأبي نُعيم الفضل بن دُكين، وقُتَيبة بن سَعيد، ومحمد بن بَشار بُنْدار، ويحيى بن معين، ويُونس بن عبد الأعلى[٢]، وخلق كثير.

قال الخليلي: قال لي أبو حاتم اللَّبَّان الحافظ: قد جمعتُ مَنْ رَوَى عنه أبو حاتم الرَّازي، فبلغوا قريبًا مِنْ ثلاثة آلاف[٣].

تلاميذه: روى عنه: أبو داود، والنسائي، وابن ماجه في التفسير، وإبراهيم بن إسحاق الحَرْبي، والحُسَين بن إسماعيل المَحَامِلِيّ، والرَّبيع بن سُليمان المُرَادِيّ وهو من شيوخه، وعَبْد الله بن محمد بن أبي الدُّنيا، وابنه عبد الرحمن بن أبي حاتم الرَّازي، وأبو زُرعة عبد الرحمن بن عَمْرو الدِّمشقي، وأبو زُرعة عُبَيد الله بن عبد الكَريم الرَّازي، ويُونس بن عبد الأعلى وهو مِن شيوخه[٤]، وخلق كثير.

ثناء العلماء عليه: قال ابن أبي حاتم: سمعتُ موسى بن إسحاق القاضي يقول: ما رأيتُ أحفظ من والدك[٥]، وقال النسائي: ثقة[٦]، وقال

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٣٥٩)، مختصرًا.
(٢) تهذيب الكمال (٢٤/ ٣٨١)، مختصرًا.
(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢/ ٦٨٢).
(٤) تهذيب الكمال (٢٤/ ٣٨٣)، مختصرًا.
(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٢٠٤).
(٦) تسمية مشايخ النسائي (ص: ٤٩).

الخليلي: الإمام المُتَّفَق عليه.. كان عَالمًا باختلاف الصحابة، وفِقه التابعين، ومَنْ بَعدهم مِن الفقهاء[١]، وقال الخطيب البغدادي: كان أحد الأئمة الحُفاظ الأثبات، مشهورًا بالعلم، مذكورًا بالفَضْل[٢]، وقال الذهبي: الإمام، الحافظ، النَّاقد، شيخ المُحدِّثين.. كان من بُحور العِلم، طَوَّف البلاد، وبَرَعَ في المتن والإسناد، وجَمَعَ وصَنَّف، وجَرح وعدَّل، وصحَّح وعلَّل[٣]، وقال ابن حجر: أحد الحُفاظ[٤].

وفاتــه: قال أحمد بن محمود بن صُبَيح[٥]، وابن المُنَادِي[٦]، وابن حبان[٧]، وغيرهم: مات سنة ٢٧٧هـ، وذكر ابن المُنَادِي أن وفاته كانت في شهر شعبان.

وقال أبو سعيد بن يونس: كانت وفاته بالرَّيّ سنة ٢٧٥هـ[٨].

وصحح ابن حجر قول ابن المُنَادِي، ومَن معه[٩].

ثانيًا: التعريف بكتاب العلل بإيجاز:

مصنف كتاب العلل: هو الإمام عَبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المُنْذِر، أبو محمد، ابن أبي حاتم الرازيّ. وُلد سنة ٢٤٠، أو ٢٤١هـ. روى عن: أبيه أبي حاتم، وأبي زُرعة، والحَسَن بن عَرَفة، وغيرهم. روى عنه: ابن عَدي، وأبو الشيخ بن حَيَّان، وأبو أحمد الحاكم، وخلق سواهم. قال أبو الوليد الباجي: ثقة حافظ، وقال ابن عساكر: أحد الحُفاظ، وقال الخليلي: أَخَذَ عِلم

(١) الإرشاد (٢/ ٦٨٢).
(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٤١٤).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٤٧).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٧).
(٥) تاريخ بغداد (٢/ ٤١٤).
(٦) المصدر السابق.
(٧) الثقات (٩/ ١٣٧).
(٨) تاريخ ابن يونس المصرى (٢/ ١٩١).
(٩) تهذيب التهذيب (٩/ ٣٣).

أبيه، وأبي زُرعة، وكان بحرًا في العلوم، ومعرفة الرجال، والحديث الصحيح مِن السقيم، وله مِن التصانيف ما هو أشهر من أن يُوصف، وقال ابن كثير: الحافظ الكبير، وقال الذهبي: الإمام الحافظ النَّاقد، شيخ الإسلام. مات سنة ٣٢٧هـ، بالرَّيّ(١).

اسم الكتاب، ونسبته إلى مصنفه: اسمه: كتاب "العِلَل"، وقد سمَّاه بذلك، وعزاه لابن أبي حاتم: الذهبي(٢)، وابن كثير(٣)، وابن حجر(٤)، وحاجي خليفة(٥)، وغيرهم من أصحاب كتب الفهارس والتراجم.

والعِلل جمع عِلَّة، والعِلَّة لغة: قال ابن فارس: (عَلَّ) الْعَيْنُ وَاللَّامُ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ صَحِيحَةٌ: أَحَدُهَا تَكَرُّرٌ أو تِكْرِيرٌ، والآخَرُ عَائِقٌ يَعُوقُ، وَالثَّالِثُ ضَعْفٌ في الشَّيْء.. والعِلَّةُ: المَرَضُ(٦).

واصطلاحًا: قال الإمام النووي: العِلَّة عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه. ثم قال: ويَتطرق إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهرًا، وتُدرك بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تُنبه العارف على وَهْمٍ بإرسال، أو وقف، أو دخول حديث في حديث، أو غير ذلك، بحيث يَغلب على ظنه، فيحكم بعدم صحة الحديث، أو يتردد فيَتوقف، والطريق إلى معرفته: جَمع طُرُق الحديث، والنظر في اختلاف رواته، وضبطهم، وإتقانهم.. وتقع العِلَّة في الإسناد، وهو الأكثر، وقد تقع في المتن(٧).

---

(١) الإرشاد للخليلي (٢/ ٦٨٣)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٣٥/ ٣٥٧)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٦٣)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٣٤)، والبداية والنهاية (١٥/ ١١٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٦٥).

(٣) البداية والنهاية (١٥/ ١١٣).

(٤) المعجم المفهرس (ص: ١٥٨).

(٥) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٢/ ١٤٤٠).

(٦) مقاييس اللغة (٤/ ١٢).

(٧) التقريب والتيسير لمعرفة سُنن البشير النذير (ص: ٤٤).

قيمة الكتاب العلمية:

كتاب العلل لابن أبي حاتم من أهم كتب العلل وأعظمها فائدة، فقد قال الإمام ابن كثير وهو يتكلم عن العلل الواردة في بعض الأحاديث: ومِن أحسن كتابٍ وُضع في ذلك وأَجَلِّه وأَفْحَلِه "كتاب العلل" لعلي بن المَديني، شيخ البخاري.. وكذلك "كتاب العلل" لعَبْد الرحمن بن أبي حاتم، وهو مُرتب على أبواب الفقه(١).

ولمَّا ذَكَرَ الإمامُ السخاوي في الكتب التي ينبغي لطالب علم الحديث الاعتناء بها كُتبَ العلل، ذكر فيها كتاب العلل لابن أبي حاتم، قال: وكتابه في مجلد ضَخْم، مُرتب على الأبواب(٢).

منهج الكتاب إجمالًا:

بدأ الإمام ابن أبي حاتم كتاب العلل بمقدمة، تناول فيها أهمية علم علل الحديث، ثم أورد مسائل الكتاب، وهي سؤالات وجهها لأبيه وأبي زُرعة – في الغالب–، وغيرهما، عن الأحاديث وعللها، وعدد هذه المسائل أكثر من (٢٨٤٠) مسألة، وقد رتبها على الأبواب الفقهية، وعددها أكثر من (٥٠) بابًا، وبدأها بقوله: "بيان علل أخبار رُويت في الطهارة، ثم "باب علل أخبار رُويت في الصلاة".. وهكذا، وأنهاها بـ"باب في النُّذور"، لكن لا يوجد ترتيب معين للمسائل داخل الأبواب.

❁❁❁❁❁

(١) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص: ٦٤).

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٣/ ٣١٠).

المطلب الثاني: (التعريف بمدلول مصطلح "لا يُشبه" عند العلماء)

قال ابن منظور: الشِّبْهُ والشَّبَهُ والشَّبِيهُ: المِثْلُ، وَالْجَمْعُ أَشْباهٌ، وأَشْبَه الشيءُ الشيءَ: مَاثَلَهُ، وفي المَثَل: مَنْ أَشْبَه أَباه فَمَا ظَلَم، وأَشْبَهْتُ فُلَانًا وشابَهْتُه واشْتَبَه عَلَيَّ وتَشابَه الشيئانِ واشْتَبَها: أَشْبَهَ كلُّ واحدٍ مِنْهُمَا صاحِبَه، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ﴾(١)، والمُتَشابِهاتُ: المُتَماثِلاتُ(٢).

هذا من حيث اللغة، أما عند المحدثين، فقد ورد هذا المصطلح في عبارات متفرقة على ألسنة بعض المحدثين، من ذلك ما يلي:

قول الإمام أحمد: سَعْد بن سِنان تركتُ حديثه، ويُقال: سِنان بن سَعْد حديثه حديث مضطرب، يُشبه حديثه حديث الحَسَن، ولا يُشبه أحاديث أنس(٣).

وقول ابن حبان في ترجمة عَبد الله بن عُصْم أبو عُلْوان: يَرْوي عن الأثبات ما لا يُشبه أحاديثهم، حتى يسبق إلى القلب أنها موهومة أو موضوعة(٤).

قال ابن رجب الحنبلي: حُذاق النُّقاد مِن الحُفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال، وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يُشبه حديث فلان، ولا يُشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك(٥).

فيتضح مما سبق أن العلماء استخدموا مصطلح "لا يُشبه" بنفس معناه اللغوي – لا يُماثل–، وهو نفس المعنى الوارد عند الإمام أبي حاتم، على ما سيتضح من الدراسة التطبيقية – إن شاء الله تعالى–.

❁❁❁❁❁

(١) سورة: الأنعام، بعض الآية: ٩٩.

(٢) لسان العرب (١٣/ ٥٠٣)، مختصرًا.

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٥١٧).

(٤) كتاب المجروحين لابن حبان (٢/ ٥).

(٥) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٦١).

ثالثًا: المبحث الثاني: (دراسة الأحاديث التي قال فيها الإمام أبو حاتم: "لا يُشبه")

الحديث الأول:

قال الإمام ابن أبي حاتم: سمعتُ أبي يقول: رَوَى أبو عَوَانةَ، عَنِ الحَكَم، عَنْ عاصِم بْنِ ضَمْرةَ، عَنْ عليٍّ، قَالَ: (إذَا قَعَدَ المُصلِّي مِقدارَ التَّشَهُّد، فَقَدْ تَمَّتْ صَلاتُهُ).

قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ[1]؛ لا أعلَمُ رَوَى الحَكَمُ بنُ عُتَيبةَ، عَنْ عاصِم بْنِ ضَمْرةَ شَيْئًا، وَقَدْ أَنْكَرَ شُعْبَةُ عَلَى أَبِي عَوَانةَ روايتَهُ عن الحَكَم، وَقَالَ: لَمْ يكنْ ذَاكَ الَّذِي لَقِيتَهُ الحَكَمَ.

قَالَ أَبِي: ولا يشبهُ هَذَا الحديثُ حديثَ الحَكَمِ[2].

نص الحديث عند الإمام الدارقطني:

قال الإمام الدارقطني: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، ثنا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: (إِذَا قَعَدَ قَدْرَ التَّشَهُّدِ، فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ).

تخريج الحديث: أخرجه من الأئمة:

- الدارقطني في سننه (٢/ ١٧٩) ح(١٣٥٨)، واللفظ له.
- والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢٧٣)، قال: حدثنا أبو بَكْرَةَ.
- والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٢٤٧) ح(٢٩٦٣)، من طريق: أبي مُسْلم.

* كلاهما (أبو بَكْرَةَ، وأبو مُسْلم) عن أبي عاصم، به، بلفظ مختلف.

---

(١) قال السخاوي: إذا انفرد المستور، أو الموصوف بسُوء الحفظ، أو المُضَعَّف في بعض مشايخه خاصة، أو نحوهم ممن لا يُحكم لحديثهم بالقبول، بغير عاضد يُعضده، بما لا متابع له ولا شاهد، فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يُوجد إطلاق المُنكر عليه لكثير من المُحدثين، كأحمد والنسائي، وإن خولف مع ذلك، فهو القسم الثاني، وهو المُعْتَمَدُ على رأي الأكثرين في تسميته.. والمُقَابِل للمنكر هو المَعْروف. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٢٥٠).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ١٩٣).

وقال البيهقي عقب الحديث: عاصم بن ضَمْرَة ليس بالقوي، وأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ﷺ لا يُخَالِف ما رواه عن النبي ﷺ، وإن صح ذلك عنه فهو محجوج بما رواه هو وغيره، عن سيدنا المصطفى ﷺ، الذي لا حُجة في قول أحد مِن أمته معه.

- والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٣/ ١٠٠) ح(٣٨٧٠)، قال: رُوِّينَا عن الحَكَم، به، بلفظ مختلف.

وقال البيهقي عقب الحديث: عاصم بن ضَمْرَة إنما يُذكر في الشواهد، فإذا تفرد بحديث، لم يُقبل منه، كيف وقد اختُلف عليه في حُكم الخَبَر، وخالفه غيره عن عليّ، وعليّ لا يُخَالِف النبي ﷺ، فيما رَوَى عنه، والله أعلم.

- وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (٢/ ٢٤٦) ح(٣٢٣٢)، و(٢/ ٣٥٦) ح(٣٦٨٦)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٣/ ١٠٠) ح (٣٨٦٧)، من طريق: إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَة، به، بلفظ مختلف.

وقال البيهقي عقب الحديث: قال الشافعي: ولسنا ولا إياهم نقول بهذا، أما نحن فنقول: انقضاء الصلاة التسليم؛ للحديث الذي رُوِّينَاهُ عن رسول الله ﷺ، وأما هم فيقولون: كل حَدَث يُفسد الصلاة، إلا حَدَثًا كان بعد التشهد، أو أن يجلس، مقدار التشهد، فلا يُفسد الصلاة.

- وابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ٢٣٣) ح(٨٤٦٩)، من طريق: أبي إسحاق، عن الحارث، عن عليّ، بلفظ مختلف.

<u>دراسة إسناد الإمام الدارقطني:</u>

١. **عبد الله بن محمد بن عبد العزيز:** هو عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبَان بن سَابُوْرَ، أبو القاسم البَغَويّ[١] الأصل، البغداديّ. ولد سنة ٢١٤هـ. روى عن: إسحاق بن أبي إسرائيل المَرْوَزِي،

(١) البَغَويّ: هذه النسبة إلى بلدة من بلاد خُراسان بين مَرو وهَرَاة، يُقال لها: بغ وبَغْشُور. الأنساب للسمعاني (٢/ ٢٥٤).

وداود بن عَمْرو الضَّبّيّ، وغيرهما. روى عنه: الدارقطني، ويحيى بن صَاعِد، وغيرهما. قال الدارقطني: ثقة جَبَل إمام أقلّ المشايخ خطأ، وقال الخطيب: كان ثقة ثبتًا مُكثرًا فهمًا عارفًا، وقال الخليلي: ثقة كبير، وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: الحافظ الثقة الكبير مُسْنِد العَالَم. توفي سنة ٣١٧هـ، عاش مائة وثلاث سنين وشهرًا(١).

٢. **إسحاق بن أبي إسرائيل:** واسمه إبراهيم بن كامَجْر، المَرْوَزِي(٢)، أبو يعقوب، نزيل بغداد. روى عن: إبراهيم بن سَعد الزُّهري، وحماد بن زيد، وغيرهما. روى عنه: البخاري في الأدب، وأبو داود، وعبد الله بن محمد بن عبد العزيز البَغَوي، والحسن بن سفيان، وغيرهم. قال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين: ثقة، قال عثمان: لم يكن إسحاق بن أبي إسرائيل أَظْهَرَ الوقف حين سألتُ يحيى عنه، وهذه الأشياء التي ظهرتْ عليه بعدُ، ويوم كتبنا عنه كان مستورًا، وقال أحمد: شيخ ثقة، وقال مرة: واقفيّ مشؤم إلا أنه صاحب حديث كيِّس، وقال أبو حاتم الرازي: كتبتُ عنه، فوقف في القرآن، فوقفنا عن حديثه، وقد تركه الناس حتى كنتُ أمُر بمسجده وهو وحيد لا يقربه أحد، وقال أبو زرعة: عندي أنه لا يكذب.. حدث بحديث منكر، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان ممن اتُّهم أيام المِحنة، وقال الذهبي: ثقة مُعَمِّر، قال الساجي: خلوا الأخذ عنه؛ لمكان الوقف، قلتُ – أي الذهبي–: كان يقف تورعًا، وقال ابن حجر: صدوق، تُكُلِّم فيه؛ لوقفه في القرآن. مات سنة ٢٤٥، وقيل: ٢٤٦هـ، وله خمس وتسعون سنة، من أكابر العاشرة(٣).

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٣٧)، والإرشاد للخليلي (٢/ ٦١٠)، وتاريخ بغداد (١١/ ٣٢٥)، وتاريخ الإسلام (٧/ ٣٢٣)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٤٠)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٢١٧)، وميزان الاعتدال (٢/ ٤٩٢)، ولسان الميزان (٤/ ٥٦٨).

(٢) المَرْوَزِيّ: هذه النسبة إلى مَرْو الشاهِجَان. الأنساب للسمعاني (١١/ ٢٦٠).

ومَرْو الشاهِجَان: هي مَرْو العُظمى أشهر مدن خراسان. معجم البلدان (٥/ ١١٢).

(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ١٠٢)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٢١٠)، =

٣. **أبو عاصم:** هو الضَّحَّاك بن مَخْلَد بن الضَّحَّاك بن مُسلم بن الضَّحَّاك الشَّيْبَانِيّ(١)، أبو عاصم النَّبيل البصريّ. روى عن: مالك بن أنس، وشعبة، وغيرهما. روى عنه: البخاري، وعلي بن المديني، وهارون الحَمَّال، وغيرهم. ولد سنة ١٢٢هـ. قال ابن سعد: كان ثقة فقيهًا، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال الذهبي: الحافظ، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، من التاسعة. مات سنة ٢١٢هـ، أو بعدها(٢).

٤. **أبو عوانة:** هو الوَضَّاحُ بن عبد الله اليَشْكُرِيّ(٣)، أبو عَوَانة الواسطيّ البَزَّار(٤). روى عن: الحَكَم بن عُتيبة، وسليمان الأعمش، وغيرهما. روى عنه: أَبُو داود الطيالسي، وعفَّان بن مُسلم، وغيرهما. قال ابن سعد: كان ثقة صدوقًا، وقال ابن معين: جائز الحديث، وقال أبو زرعة: ثقة إذا حدَّث من كتابه، وسُئل أحمد بن حنبل: أبو عَوَانة أثبت أو شَرِيك؟ قال: إذا حدث أبو عَوَانة من كتابه فهو أثبت، وإذا حدث من غير كتابه فربما وهم، وقال أبو حاتم: كُتبه صحيحة، وإذا حدث من حفظه غلط كثيرًا، وهو صدوق ثقة.. وهو أحفظ من حماد بن سَلَمة، وذكره ابن حبان في الثقات،

=

والثقات لابن حبان (٨/ ١١٦)، وتاريخ بغداد (٧/ ٣٧٦)، وتهذيب الكمال (٢/ ٣٩٨)، وميزان الاعتدال (١/ ١٨٢)، والكاشف (١/ ٢٣٤)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٢٣)، وتقريب التهذيب (ص: ١٠٠).

(١) الشَّيْبَانِيّ: هذه النسبة إلى شَيْبان، وهي قبيلة معروفة في بكر بن وائل. الأنساب للسمعاني (٧/ ٤٣١).

(٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٢١٦)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٤٦٣)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٢٨١)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٤٨٠)، والكاشف (١/ ٥٠٩)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٤٥٠)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٨٠).

(٣) اليَشْكُرِيّ: هذه النسبة إلى يَشكر بن وائل بن قاسط.. وقيل: هو يَشكر بن بكر بن وائل، وهو أصح. اللباب في تهذيب الأنساب (٣/ ٤١٣).

(٤) البَزَّار: هذا اسم لمن يُخرج الدهن من البزر أو يبيعه. الأنساب للسمعاني (٢/ ١٨٢).

وقال الذهبي: الحافظ.. ثقة مُتقن لكتابه، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، من السابعة. مات سنة ١٧٥، أو ١٧٦هـ.[١]

٥. **الحكم:** هو الحَكَم بن عُتَيْبَة الكِنْدِيّ[٢] مولاهم، أبو محمد، ويُقال: أبو عبد الله، ويُقال: أبو عُمر الكوفيّ. روى عن: شُرَيح القاضي، وقيس بن أبي حازم، وغيرهما. روى عنه: أبو عَوَانة، والأعمش، وغيرهما. قال ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي: ثقة، زاد النسائي: ثبت، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يُدلس، وقال الذهبي: عابد قانت ثقة صاحب سُنة، وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين، وقال في التقريب: ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس، من الخامسة. مات سنة ١١٣هـ، أو بعدها، وله نيف وستون.[٣]

٦. **عاصم:** هو عاصم بن ضَمْرَة السَّلُولي[٤] الكوفي. روى عن: علي بن أبي طالب، وحكى عن سعيد بن جُبَير. روى عنه: الحَكَم بن عُتَيْبَة، وحَبيب بن أبي ثابت، وغيرهما. قال ابن سعد: كان ثقة وله أحاديث، وقال علي بن المديني: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حبان في المجروحين: كان رديء الحفظ فاحش الخطأ يرفع عن عليّ قوله كثيرًا،

---

(١) الطبقات الكبرى (٧/ ٢١١)، والتاريخ الكبير للبخاري (٨/ ١٨١)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٤٠)، والثقات لابن حبان (٧/ ٥٦٢)، وتاريخ بغداد (١٥/ ٦٣٨)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ٤٤١)، وميزان الاعتدال (٤/ ٣٣٤)، والكاشف (٢/ ٣٤٩)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٨٠).

(٢) الكِنْدِيّ: هذه النسبة إلى كِندة، وهي قبيلة مشهورة من اليمن تفرقت في البلاد. الأنساب للسمعاني (١٠/ ٤٨٧).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ١٢٣)، والثقات لابن حبان (٤/ ١٤٤)، وتهذيب الكمال (٧/ ١١٤)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٢٠٨)، والكاشف (١/ ٣٤٤)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٤٣٢)، وتقريب التهذيب (ص: ١٧٥)، وطبقات المدلسين (ص: ٩).

(٤) السَّلُولي: هذه النسبة إلى بنى سَلُول، وهي قبيلة نزلت الكوفة فصارت محلة معروفة بها؛ لنزولهم إياها. الأنساب للسمعاني (٧/ ١١٦).

فلما فحش ذلك في روايته استحق الترك، وقال ابن عدي: عاصم بن ضَمْرَة لم أذكر له حديثًا؛ لكثرة ما يَرْوي عن عليّ مما تفرد به، ومما لا يُتابعه الثقات عليه، والذي يرويه عن عاصم قوم ثقات البلية من عاصم ليس ممن يَرْوي عنه، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام: حَسَن الحديث، وقال ابن حجر: صدوق، من الثالثة. مات سنة ٧٤هـ.(١)

قلتُ: لعل الراجح في خلاصة حال عاصم، أنه صدوق يُخطيء في حديثه عن سيدنا عليّ ﷺ.

٧. **علي:** هو سيدنا عليّ بن أبي طالب بن عبد المُطَّلِب بن هاشم بن عبد مناف، أبو الحسن القرشيّ الهاشميّ، أمير المؤمنين، ابن عم رسول الله ﷺ، وزوج ابنته فاطمة ﷺ. وُلد قبل البعثة بعشر سنين على الصحيح، فربي في حجر النبي ﷺ ولم يُفارقه، وشهد معه المشاهد إلا غزوة تبوك، وهو أحد العشرة. روى عن: النبي ﷺ، وأبي بكر ﷺ، وغيرهما. روى عنه: عاصم بن ضَمْرَة السَّلُولي، والشعبي، وخلائق. قُتل في رمضان سنة ٤٠هـ، وله ثلاث وستون سنة، على الأصح.(٢)

الحكم على الإسناد:

الإسناد: ضعيف؛ **فيه:** عاصم بن ضَمْرَة السَّلُولي، صدوق يُخطيء في حديثه عن سيدنا عليّ ﷺ، وهذا الحديث مما رواه عن سيدنا عليّ ﷺ، وأخطأ فيه،على ما ذكره الإمام البيهقي في عدة مواضع – وهو ما تقدم في التخريج–، وعلى ما يتضح بعد قليل – إن شاء الله–، **والإسناد فيه:** إسحاق بن أبي

(١) الطبقات الكبرى (٦/ ٢٤٥)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٣٤٥)، وكتاب المجروحين لابن حبان (٢/ ١٢٥)، والكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٣٨٦)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٤٩٨)، وتاريخ الإسلام (٢/ ٨٢٥)، والكاشف (١/ ٥١٩)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٤٥)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٨٥).

(٢) الطبقات الكبرى (٦/ ٩١)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ٧٥)، و(٤/ ١٩٦٨)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١٠٨٩)، وأسد الغابة (٤/ ٨٧)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٣٣٤)، والإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٤٦٤).

إسرائيل، صدوق، تُكُلِّم فيه؛ لوقفه في القرآن، وباقي رواته ثقات.

وقد ورد الحديث من طريق آخر، أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه – على ما تقدم في التخريج–، تابع فيه الحارثُ، عاصمَ بن ضَمْرَة، لكن هذا الطريق شديد الضعف؛ لأن الحارث هذا هو الحارث بن عبد الله الأعْور، الهَمْدانيّ، أبو زُهَيْر الكوفيّ. قال الذهبي في الميزان: مِنْ كِبار علماء التابعين على ضعف فيه.. والنسائي مع تعنته في الرجال، فقد احتج به وقَوَّى أمره، والجمهور على توهين أمره، مع روايتهم لحديثه في الأبواب، فهذا الشعبي يُكذبه، ثم يَرْوي عنه، والظاهر أنه كان يَكذب في لهجته وحكاياته، وأمَّا في الحديث النبوي فلا، وكان مِنْ أوعية العلم، فقال ابن حجر في التهذيب مُعقبًا على قول الذهبي السابق: قلتُ: لم يَحتج به النسائي، وإنما أخرج له في السنن حديثًا واحدًا مقرونًا بابن مَيْسرة، وآخر في اليوم والليلة مُتابَعَة، هذا جميع ما له عنده، وقال في التقريب: صاحب عليّ، كذَّبه الشعبيّ في رأيه، ورُمي بالرفض، وفي حديثه ضعف، وليس له عند النسائي سوى حديثين. مات سنة ٦٥هـ.(١)

فإسناد الإمام الدارقطني باقٍ على ضعفه.

قال عليّ بن سَعيد: سألتُ أحمد بن حنبل عمَّنْ تَرَكَ التشهد، فقال: يُعيد، قلتُ: فحديث عَليّ: (مَنْ قَعَدَ مِقْدَارَ التَّشَهُّدِ)، فقال: لا يَصح(٢).

وقد أشار ابن رجب الحنبلي إلى هذا الحديث، ثم قال: أنكر صحته أحمد، وأبو حاتم الرازي، وغيرهما(٣).

<u>التعليق على الحديث:</u>

هذا الحديث يُخالف ما أخرجه الإمام أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء، (١/ ١٦) ح(٦١)، والإمام الترمذي في سننه، كتاب الطهارة، باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور، (١/ ٨) ح(٣)، والإمام ابن

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٤٣٥)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٤٥)، وتقريب التهذيب (ص: ١٤٦).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٢٠٠).

(٣) فتح الباري لابن رجب (٧/ ٣٧٧).

ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسُننها، باب مفتاح الصلاة الطهور، (١/ ١٠١) ح(٢٧٥)، من طريق: سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ)، وقال الترمذي عقب الحديث: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن، وعبد الله بن محمد بن عَقيل هو صدوق، وقد تَكلم فيه بعض أهل العلم من قِبَل حفظه، وسمعتُ محمد بن إسماعيل، يقول: كان أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، والحُميدي، يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عَقيل، قال محمد: وهو مقارِب الحديث. انتهى.

فما جاء في حديث عَليّ ﷺ عند الإمام ابن أبي حاتم، من أنه: (إِذَا قعَدَ المصلِّي مِقدارَ التَّشَهُّد، فَقَدْ تَمَّتْ صَلاتُهُ)، مخالف لما جاء في حديثه السابق عند الإمام أبي داود وغيره، مِن أن الخروج من الصلاة يكون بالتسليم، وحديث الإمام أبي داود أصح إسنادًا من إسناد الحديث الوارد عند الإمام ابن أبي حاتم.

كما أن ما جاء في حديث عَليّ ﷺ، عند الإمام ابن أبي حاتم من أن الصلاة تتم بدون التشهد، مخالف لما ورد عن ابن مسعود ﷺ، قال الإمام النووي: في رواية للدارقطني والبيهقي – قالا: إسناده صحيح–، عن ابن مسعود، قال: (كُنَّا نقُول قبل أَن يفْرض التَّشَهُّد: السَّلَام عَلَى الله، السَّلَام عَلَى جِبْرِيل..) إلى آخره، احتجَّ أصحابُنا بهذه الرواية على أن التشهد الأخير فرض[1].

(١) خلاصة الأحكام في مُهِمَّات السُّنن وقواعد الإسلام للنووي (١/ ٤٣٠).

وقد عزا الإمامُ النووي الحديثَ المذكور للدارقطني، والبيهقي: أخرجه الدارقطني في سننه (٢/ ١٦٠) ح(١٣٢٧) [ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ١٩٨) ح(٢٨١٩)]، من طريق: شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ، مطولًا، وقال الدارقطني عقب الحديث [ونقله عنه البيهقي]: "هذا إسناد صحيح".

قلتُ: وكذا أخرجه النسائي في سننه، كتاب السَّهْو، باب إيجاب التشهد، (٣/ ٤٠) ح(١٢٧٧)، من طريق: شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ، مطولًا.

وقال ابن حجر: قد جاء عن ابن مسعود التصريح بفرضية التشهد، وذلك فيما رواه الدارقطني وغيره، بإسناد صحيح.. [1]، فذكر حديث ابن مسعود ﷺ السابق.

فيكون الحديث الوارد عند الإمام ابن أبي حاتم ضعيف المتن، مع ما تقدم من ضعف سنده؛ ويكون هذا الحديث مما ينطبق عليه قول ابن عدي السابق في ترجمة عاصم بن ضَمْرَة: لم أذكر له حديثًا؛ لكثرة ما يَرْوي عن عليّ مما تفرد به، ومما لا يُتابعه الثقات عليه، والذي يرويه عن عاصم قوم ثقات البلية من عاصم ليس ممن يَرْوي عنه. انتهى.

النظر في قول الإمام أبي حاتم:

بناءً على ما تقدم في دراسة هذا الحديث يكون قول الإمام أبي حاتم: "**ولا يشبهُ هَذَا الحديثُ حديثَ الحَكَمِ**" قول حالفه الصواب، وفي موضعه؛ لأن الحَكَم، ثقة ثبت فقيه، صحيح الحديث، فلا يُشبه ولا يُماثل حديثه هذا الحديث ضعيف المتن والسند.

الحديث الثاني:

قال الإمام ابن أبي حاتم: سألتُ أَبِي عَن حديثٍ، رَوَاهُ حُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، عَنْ أيُّوب، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ، قَالَ: (لَوَدِدتُّ أَنَّ عِنْدِي خُبْزَةً بَيْضَاءَ، مِنْ بُرَّةٍ سَمْرَاءَ، مُلَبَّقَةً بِسَمْنٍ ولَبَنٍ .. الحديثَ).

قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ باطلٌ، وَلا يُشْبِهُ أَنْ يكونَ مِنْ حَدِيثِ أيُّوب السَّخْتِياني، وَيُشْبِهُ أَنْ يكونَ مِنْ حَدِيثِ أيُّوب بْنِ خُوْط[2].

نص الحديث عند الإمام أبي داود:

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رِزْمَةَ، أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ،

(١) فتح الباري لابن حجر (٢/ ٣١٢).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٤/ ٤١٧).

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (وَدِدْتُ أَنَّ عِنْدِي خُبْزَةً بَيْضَاءَ مِنْ بُرَّةٍ سَمْرَاءَ[١]، مُلَبَّقَةً[٢] بِسَمْنٍ وَلَبَنٍ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَاتَّخَذَهُ[٣]، فَجَاءَ بِهِ، فَقَالَ: فِي أَيِّ شَيْءٍ كَانَ هَذَا؟[٤] قَالَ: فِي عُكَّةِ ضَبٍّ[٥]، قَالَ: ارْفَعْهُ[٦]).

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَأَيُّوبُ لَيْسَ هُوَ السَّخْتِيَانِيُّ.

<u>تخريج الحديث</u>: أخرجه من الأئمة:

- أبو داود في سننه، كتاب الأطعمة، باب في الجمع بين لَوْنين من الطعام، (٣/ ٣٥٩) ح(٣٨١٨)، واللفظ لأبي داود [ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٨/ ١٣٣) ح(٥٦٠٠)، بلفظه].
- وابن ماجه في سننه، كتاب الأطعمة، باب الخبز الْمُلَبَّق بالسمن، (٢/ ١١٠٩) ح(٣٣٤١)، قال: حدثنا هُدْبَة بن عبد الوهاب.
- والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ١٩٩) ح(٦٣٤٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (١٠/ ٢٢١)، من طريق: نُعَيم بن حماد.
- والعقيلي في الضعفاء الكبير (١/ ٢٥١)، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (١٠/ ٢٢١)، من طريق: مُعاذ بن أسد.

---

(١) قوله: (بُرَّةٍ سَمْرَاءَ): أَيْ حِنْطَةٍ فِيهَا سَوَادٌ خَفِيٌّ، فَهِيَ وَصْفٌ لِبُرَّةٍ. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/ ٥٧).

(٢) قوله: (مُلَبَّقَةً): بِتَشْدِيدِ الْمُوَحِّدَةِ الْمَفْتُوحَةِ، أَيْ: مَبْلُولَةً مَخْلُوطَةً خَلْطًا شَدِيدًا. المصدر السابق (٨/ ٥٨).

(٣) قوله (فَاتَّخَذَهُ): أَيْ صَنَعَ مَا ذَكَرَ. المصدر نفسه.

(٤) قول النَّبِيّ ﷺ: (فِي أَيِّ شَيْءٍ كَانَ هَذَا؟): أَي سَمْنَهُ. المصدر نفسه.

(٥) قوله (قَالَ: فِي عُكَّةِ ضَبٍّ): الْعُكَّةُ بِالضَّمِّ: آنِيَةُ السَّمْنِ، وَقِيلَ: وَعِاءٌ مُسْتَدِيرٌ لِلسَّمْنِ وَالْعَسَلِ، وَقِيلَ: الْعُكَّةُ: الْقِرْبَةُ الصَّغِيرَةُ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ كَانَ فِي وِعَاءٍ مَأْخُوذٍ مَنْ جِلْدِ ضَبٍّ. المصدر نفسه.

(٦) قوله: (قَالَ: ارْفَعْهُ): قَالَ الطِّيبِيُّ: وَإِنَّمَا أَمَرَ بِرَفْعِهِ لِتَتَفَرَّ طَبْعِهِ عَنِ الضَّبِّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِهِ.. لَا لِنَجَاسَةِ جِلْدِهِ، وَإِلَّا لَأَمَرَهُ بِطَرْحِهِ وَنَهَاهُ عَنْ تَنَاوُلِهِ. المصدر نفسه.

- والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٥٤٧) ح(١٩٤٢٩)، من طريق: عبد الرحيم بن مُنِيبٍ.

* أربعتهم (هُدْبَة بن عبد الوهاب، ونُعَيم بن حماد، ومُعاذ بن أسد، وعبد الرحيم بن مُنِيبٍ)، عن الفَضْل بن موسى، به.

عند ابن ماجه، والعقيلي، والبيهقي في السنن، بلفظ مقارب.

وعند الطحاوي، وأبي نعيم، بلفظ مختلف.

دراسة إسناد الإمام أبي داود:

١. **محمد بن عبد العزيز بن أبي رِزْمَة:** واسمه غَزْوَان، اليَشْكُرِيّ مولاهم، أبو عَمرو المَرْوَزِيّ. روى عن: الفَضْل بن موسى السِّيْنَانِي، وسفيان بن عُيينة، وغيرهما. روى عنه: الأربعة، وموسى بن هارون، ومحمد بن إسحاق بن خُزَيْمة، وغيرهم. قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي، والدارقطني: ثقة، وقال الذهبي: وثقه النسائي، وقال ابن حجر: ثقة، من العاشرة. مات سنة ٢٤١هـ.(١)

٢. **الفَضْل بن موسى:** السِّيْنَانِي(٢)، أبو عبد الله المَرْوَزِيّ. ولد سنة ١١٥هـ. روى عن: حُسين بن وَاقد، وإسماعيل بن أبي خالد، وغيرهما. روى عنه: محمد بن عبد العزيز بن أبي رِزْمَة، وإبراهيم بن موسى الرَّازي، وغيرهما. قال وكيع: ثقة صاحب سُنة، وقال ابن سعد، وابن معين، والبخاري: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق صالح، وقال الذهبي في الميزان: أحد العلماء الثقات، يَرْوي عن صغار التابعين، ما علمتُ فيه ليناً إلا ما رَوَى عبد الله بن علي بن المديني، سمعتُ أبي، وسُئل عن أبي ثُمَيْلَة والسِّيْنَانِي، فقدم أبا ثُمَيْلَة، وقال: رَوَى الفَضْل أحاديث مناكير، وقال ابن

(١) تسمية مشايخ النسائي (ص: ٥٢)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٨)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٨)، والكاشف (٢/ ١٩٦)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣١٢)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٩٣).

(٢) السِّيْنَانِي: هذه النسبة إلى سِينان وهي إحدى قرى مَرْو. الأنساب للسمعاني (٧/ ٢٢٩).

حجر: ثقة ثبت وربما أغرب، من كبار التاسعة. مات سنة ١٩٢هـ، في ربيع الأول.(١)

٣. **حُسين بن وَاقد:** المَرْوَزِيّ، أبو عبد الله، وقيل: أبو عليّ، قاضي مَرو. روى عن: أيوب بن خُوْط، وأيوب بن أبي تَمِيْمَة السَّخْتِيَانِيّ، وغيرهما. روى عنه: الفَضْل بن موسى السِّيْنَانِي، وعبد الله بن المبارك، وغيرهما. قال ابن سعد: كان حَسَن الحديث، وقال ابن معين: ثقة، وقال الأثرم، عن أحمد: لا بأس به، وأثنى عليه خيرًا، وقال الأثرم – أيضًا–: قال أحمد: في أحاديثه زيادة ما أدري أي شيء هي، ونَفَضَ يده، وقال أبو زرعة، وأبو داود، والنسائي: ليس به بأس، وقال ابن حبان في الثقات: كان من خيار الناس.. وربما أخطأ في الروايات، وقد كتب عن أيوب السَّخْتِيَانِيّ، وأيوب بن خُوْط جميعًا، فكل حديث منكر عنده عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، إنما هو أيوب بن خُوْط، وليس بأيوب السَّخْتِيَانِيّ، وقال الذهبي في الميزان: وثقه ابن معين وغيره، واستنكر أحمد بعض حديثه، وذكره ابن حجر في المرتبة الأولى من كتابه طبقات المدلسين، وقال في نتائج الأفكار: صدوق، وقال في التقريب: ثقة له أوهام، من السابعة. مات سنة ١٥٩، ويُقال: ١٥٧هـ.(٢)

قلتُ: تقدم أن الذهبي قال في الميزان: وثقه ابن معين وغيره. انتهى. لكني لم أقف على مَنْ وثَّقَ هذا الراوي قبل عصر الإمام الذهبي، إلا ابن معين،

---

(١) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٦٣)، وتاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٣٥٤)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٦٨)، وتهذيب الكمال (٢٣/ ٢٥٤)، وميزان الاعتدال (٣/ ٣٦٠)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٢٨٦)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٤٧).

(٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٦٢)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٦٦)، والضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ٢٥١)، والثقات لابن حبان (٦/ ٢٠٩)، وتهذيب الكمال (٦/ ٤٩١)، وميزان الاعتدال (١/ ٥٤٩)، والكاشف (١/ ٣٣٦)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٣٧٣)، وتقريب التهذيب (ص: ١٦٩)، ونتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار (١/ ٤٧٠)، وطبقات المدلسين (ص: ٥).

وكذا لم أقف على مَنْ وثَّقه بعده إلا ابن حجر في التقريب، وأكثر أقوال الأئمة فيه – فيما وقفتُ عليه– تُفيد أنه: صدوق لا ثقة، بل هو قول ابن حجر نفسه في كتابه: نتائج الأفكار.

٤. **أيوب:** هكذا ورد هذا الراوي في الإسناد مهملًا، لكن أفادنا الإمام أبو حاتم أن أيوب هنا يُشبه أن يكون أيوب بن خُوْط، وأفادنا الإمام أبو داود أن أيوب هنا ليس هو السَّخْتِيَانِيّ، على ما تقدم في التخريج.

وتقدم في ترجمة حُسين بن واقد قول ابن حبان: وقد كتب – أي حُسين بن واقد– عن أيوب السَّخْتِيَانِيّ، وأيوب بن خُوْط جميعًا، فكل حديث منكر عنده عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، إنما هو أيوب بن خُوْط، وليس بأيوب السَّخْتِيَانِيّ. انتهى. قلتُ: وهذا حديث منكر، على ما قاله أبو داود عقب الحديث.

وذكر ابن حجر هذا الحديث في ترجمة أيوب بن خُوْط، ثم قال: قرأتُ بخط شيخنا الحافظ أبي الفضل بن الحُسين – يعني العراقي–: الظاهر أنه أيوب بن خُوْط؛ فقد ذكر ابن أبي حاتم أنه يَرْوي عن نافع، ويَرْوي عنه حُسين بن واقد، والله أعلم[١].

فأفادنا جميع ما تقدم أن الراوي المقصود في هذا الإسناد هو:

أيوب بن خُوْط: وهو أبو أُمَّية البصري، الحَبَطِيّ[٢]. روى عن: نافع مولى ابن عمر، ولَيث بن أبي سُلَيم، وغيرهما. روى عنه: الحُسين بن واقد، ومحمد بن مُصْعَب، وغيرهما. قال ابن المبارك: ارْمِ بِه، وقال ابن معين: لا يُكتب حديثه، وقال عمرو بن علي: كان أُمِّيًّا لا يَكتب، وهو متروك الحديث، ولم يكن مِن أهل الكذب، كان كثير الغلط كثير الوهم، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، واهي، متروك، تركه ابن المبارك، لا يُكتب حديثه، وقال النسائي:

---

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٤٠٣).

(٢) الحَبَطِيّ: هذه النسبة إلى الحَبَطات، وهو بطن مِن تميم، وهو الحارث بن عمرو بن تَميم بن مُرَّة. الأنساب للسمعاني (٤/ ٤٨).

متروك الحديث، وقال ابن حبان في المجروحين: منكر الحديث جدًا، يَرْوي المناكير عن المشاهير كأنه مما عملت يداه، تركه ابن المبارك، وقال ابن عدي: كثير الغلط والوهم وليس من أهل الكذب، وقال ابن حجر: متروك، من الخامسة. ذكره الذهبي في التاريخ في وفيات الطبقة السابعة عشرة ١٦١ – ١٧٠هـ.(١)

وإتمامًا للفائدة أترجم لأيوب السَّخْتِيَانِيّ، فهو: أيوب بن أبي تَمِيْمَة، كَيْسَان السَّخْتِيَانِيّ(٢)، أبو بكر البصريّ. ولد سنة ٦٦، وقيل: سنة ٦٨هـ. روى عن: نافع مولى ابن عمر، وعَمرو بن دينار، وغيرهما. روى عنه: الحُسين بن واقد المَرْوَزي، وجَرير بن حازم، وغيرهما. قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة لا يُسأل عن مثله، وقال الذهبي في السير: الإمام الحافظ سيّد العلماء، وذكره ابن حجر في المرتبة الأولى من المدلسين، وقال في التقريب: ثقة ثبت حُجة مِنْ كبار الفقهاء العبَّاد، من الخامسة. مات سنة ١٣١هـ.(٣)

٥. **نافع:** هو نافع، مولى ابن عُمر، أبو عبد الله المدنيّ، أصابه ابن عمر في بعض مغازيه. روى عن: مولاه عبد الله بن عمر، وأبي سعيد الخدري، وجماعة. روى عنه: أيوب بن أبي تَمِيْمَة السَّخْتِيَانِيّ، ومالك بن أنس، وخلق كثير. قال البخاري: أصح الأسانيد مالك، عن نافع، عن ابن عمر، وقال ابن معين، والنسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: اختُلف

(١) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ١٤٥)، وكتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص: ٤٦)، والضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ١١٠)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٤٦)، وكتاب المجروحين لابن حبان (١/ ١٦٦)، والكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٦)، وتاريخ الإسلام (٤/ ٣١٣)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٠٢)، وتقريب التهذيب (ص: ١١٨).

(٢) السَّخْتِيَانِيّ: نسبة إلى عمل السَّختيان وبيعها، وهي الجلود الضأنية. الأنساب للسمعاني (٧/ ٥٣).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ١٣٣)، وتهذيب الكمال (٣/ ٤٥٧)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ١٥)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٩٧)، وتقريب التهذيب (ص: ١١٧)، وطبقات المدلسين (ص: ٤).

في نسبه ولم يَصح عندي فيه شيء، وقال الذهبي: مِنْ أئمة التابعين وأعلامهم، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه مشهور، من الثالثة، مات سنة ١١٧هـ، أو بعد ذلك.(١)

٦. **ابن عمر**: هو عبد الله بن عُمر بن الخَطَّاب بن نُفيل، أبو عبد الرحمن القُرشيّ، العَدويّ، المكيّ، ثم المدنيّ. أسلم قديمًا مع أبيه وهو صغير لم يبلغ الحُلُم، وهاجر معه، واستُصغر يوم أُحد، وشهد الخندق وما بعدها من المشاهد مع رسول الله ﷺ، وهو شقيق حفصة أم المؤمنين. روى عن: النبيّ ﷺ، وأبي بكر ﷺ، وغيرهما. روى عنه: نافع مولاه، وزيد بن أسلم، وغيرهما. مات سنة ٧٣هـ، وقيل: ٧٤هـ، والأول قول الجمهور.(٢)

الحكم على الإسناد:

الإسناد: ضعيف جدًا؛ **فيه:** أيوب بن خُوْط، متروك، **وفيه:** حُسين بن وَاقد، صدوق، وقال ابن حبان: ربما أخطأ، **وفيه:** الفَضْل بن موسى، قال ابن حجر: ثقة ثبت وربما أغرب، وباقي رواته ثقات.

قال العقيلي في ترجمة حُسين بن واقد: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَصْرَمَ بْنِ خُزَيْمَةَ الْمُزَنِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَقِيلَ لَهُ: فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ، عن نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُلَبَّقَةِ، فَأَنْكَرَهُ أَبُو عَبْد اللَّه، وَقَالَ: مَنْ رَوَى هَذَا؟ قِيلَ لَهُ: الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، فَقَالَ بِيَدِهِ(٣)، وَحَرَّكَ رَأْسَهُ، كَأَنَّهُ لَمْ يَرْضَهُ(٤).

وقال الذهبي في ترجمة حُسين بن واقد: مِن مناكيره حديث عن

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٨٤)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٤٥١)، والثقات لابن حبان (٥/ ٤٦٧)، وتهذيب الكمال (٢٩/ ٢٩٨)، والكاشف (٢/ ٣١٥)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٢)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٥٩).

(٢) الطبقات الكبرى (٤/ ١٠٥)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (٣/ ١٧٠٧)، والاستيعاب (٣/ ٩٥٠)، وأسد الغابة (٣/ ٣٣٦)، وتهذيب الكمال (١٥/ ٣٣٢)، والإصابة (٤/ ١٥٥).

(٣) قال بيده: أَهْوَى بها. أساس البلاغة (٢/ ١١٠).

(٤) الضعفاء الكبير (١/ ٢٥١).

النبي ﷺ..[١] فذكر هذا الحديث.

النظر في قول الإمام أبي حاتم:

بناءً على ما تقدم في دراسة هذا الحديث يكون قول الإمام أبي حاتم: "**هَذَا حديثٌ باطلٌ، وَلا يُشْبِهُ أَنْ يكونَ مِنْ حَدِيثِ أيُّوب السَّخْتِياني، وَيُشْبِهُ أَنْ يكونَ مِنْ حَدِيثِ أيُّوب بْنِ خُوْط**" قول حالفه الصواب، وفي موضعه، وأن هذا الحديث يُشبه ويُماثل حديث أيوب بن خُوْط – المتروك–، ولا يُشبه حديث أيوب السَّخْتِياني – الثقة الثبت الحُجة–.

الحديث الثالث:

قال الإمام ابن أبي حاتم: سألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ حدَّثنا به محمدُ بنُ عَوْف، عَنْ أَبِي المُغيرَة، عَنْ إسماعيلَ بنِ عيَّاش، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ العَزيز، عَنِ الزُّهري، عَنْ سعيدِ بنِ المُسَيّبِ وعُروَةَ بنِ الزُّبَير، عَنْ عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّمَا مَثَلُ أَحَدِكُمْ، ومَثَلُ أَهْلِهِ ومَالِهِ وعَمَلِهِ، كَرَجُلٍ لَهُ ثَلاَثَةُ إِخْوَةٍ، فَقَالَ لِأَخِيهِ الَّذِي هُوَ مَالُهُ، حِينَ حَضَرَتْهُ الوَفَاةُ: مَاذَا عِنْدَكَ فِي نَفْعِي والدَّفْعِ عَنِّي؟ فَقَدْ نَزَلَ بِي مَا تَرَى، فَقَالَ: عِنْدِي أَنْ أُطِيعَكَ مَا دُمْتَ حَيًّا، وأَنْصَرِفَ حَيْثُ صَرَفْتَنِي، ومَا لَكَ عِنْدِي نَفْعٌ إِلاَّ مَا دُمْتَ حَيًّا، فَإِذَا مِتَّ ذُهِبَ بِي إِلَى مَذْهَبٍ غَيْرِ مَذْهَبِكَ، وأَخَذَنِي غَيْرُكَ، فالتفتَ النبيُّ ﷺ، فَقَالَ: هَذَا أَخُوهُ الَّذِي هُوَ مَالُهُ، فَأَيَّ أَخٍ تَرَوْنَهُ؟ قَالُوا: لا نسمَعُ طائلاً، ثُمَّ قَالَ لأَخِيهِ الَّذِي هُوَ أَهْلُهُ: قَدْ نَزَلَ بِي مِنَ المَوْتِ مَا تَرَى، فَمَاذَا عِنْدَكَ؟ قَالَ: أُمَرِّضُكَ، وأَقُومُ عَلَيْكَ، فَإِذَا مِتَّ غَسَّلْتُكَ، ثُمَّ كَفَّنْتُكَ، وحَنَّطْتُكَ وأَبْكِيكَ، وأَتْبَعُكَ مُشَيِّعًا إِلَى حُفْرَتِكَ، فقال رسولُ الله ﷺ: فَأَيُّ أَخٍ هَذَا؟ قَالُوا: أَخٌ غيرُ طَائِلٍ، ثُمَّ قَالَ لأَخِيهِ الَّذِي هُوَ عَمَلُهُ: مَاذَا عِنْدَكَ؟ قَالَ: أُونِسُ وَحْشَتَكَ، وأُذْهِبُ هَمَّكَ، وأُجَادِلُ عَنْكَ فِي القَبْرِ، وأُوَسِّعُ عَلَيْكَ جَهْدِي، فَقَالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: فَأَيَّ أَخٍ تَرَوْنَ هَذَا؟ قَالُوا: خيرَ أَخٍ، قَالَ: فَالأَمْرُ هَكَذَا، فقام عبد الله بْنُ كُرْز اللَّيْثي[٢] فَقَالَ: ائذَنْ

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٠٤).

(٢) عبد الله بْنُ كُرْز اللَّيْثي: ذكره أبو نعيم الأصبهاني في كتاب معرفة الصحابة، وقال: له ذِكْر =

لِي أنْ أقولَ فِي هَذَا شِعْرًا، فَقَالَ: هَاتِ، فَأَنْشَدَ عِشْرِينَ بَيْتًا مِنَ الشِّعْرِ). فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ من حَدِيث الزُّهري، لا يُشبه أن يكونَ حقًّا، وعبدُ اللهِ بنُ عبد العزيز: ضعيفُ الحديث، عامَّةُ حديثه خطأٌ، لا أعلَمُ حديثًا مستقيمًا(١).

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على: عبد الله بن عبد العزيز، وقد اختلف عنه فيه على وجهين:

الوجه الأول: (يُروى عنه، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير، عن عائشة، مرفوعًا)، وهذا الوجه أخرجه من الأئمة:

- ابن أبي حاتم في علل الحديث (٥/ ١١٣)، واللفظ له.
- وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٧/ ٥٥)، من طريق: عَوْن بن إبراهيم بن الصَّلت، حدثني عَمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار مولى بني أُمية، حدثني أبي، نا عبد الله بن عبد العزيز، عن ابن شهاب الزهري، عن عروة، عن عائشة، وعن ابن المسيب، عن عائشة، عن النبي ﷺ، بلفظ مختلف.

الوجه الثاني: (يُروى عنه، عن أخيه محمد بن عبد العزيز، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير، عن عائشة، مرفوعًا) بزيادة: محمد بن عبد العزيز، بين: عبد الله بن عبد العزيز، والزهري، وهذا الوجه أخرجه من الأئمة:

- العقيلي في الضعفاء الكبير، ترجمة عبد الله بن عبد العزيز الزهري، (٢/ ٢٧٧)، [ومن طريق العقيلي أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية في

=

في حديث عائشة، وأَخْبَرَت عن شِعْره. انتهى. ثم أخرج هذا الحديث في ترجمته، بلفظ مختلف، وذكره ابن حجر في الإصابة، وقال: وَقَعَ ذِكْره في حديث لعائشة. انتهى. ثم ذكر هذا الحديث، مختصرًا. [معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤/ ١٧٦٠)، والإصابة (٤/ ١٨٦)].

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٥/ ١١٣).

الأحاديث الواهية (٢/ ٤٠٦) ح(١٤٨٤)]، قال العقيلي: حدثنا جعفر بن محمد السُّوسي، قال: حدثنا عَمرو بن عثمان.

- وأبو الشيخ الأصبهاني في أمثال الحديث (ص: ٢٠٥) ح(٣٠٧)، [وعنه، وعن شيخ آخر يُقال له أحمد بن إسحاق: أبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (٤/ ١٧٦٠) ح(٤٤٦٣)].

رواه أبو الشيخ الأصبهاني، وأحمد بن إسحاق – شيخ أبي نعيم الأصبهاني–، عن ابن أبي عاصم، ثنا الحَوْطي.

* كلاهما (عَمرو بن عثمان بن كثير، والحَوْطي – هو عبد الوهاب بن نَجْدة–) عن أبي عَمرو عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار، عن عبد الله بن عبد العزيز، عن أخيه محمد بن عبد العزيز، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير، عن عائشة، مرفوعًا، بلفظ مختلف.

لكن عند أبي الشيخ الأصبهاني في النسخة المطبوعة التي اعتمدتُ عليها لكتاب "أمثال الحديث": (عن ابن شهاب، عن عروة، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة)، وهو خطأ، والصواب الذي ورد عند باقي الأئمة: (وسعيد بن المسيب) بواو العطف، فلعل ما ورد عند أبي الشيخ الأصبهاني خطأ طباعي، والدليل على ذلك أن أبا نعيم الأصبهاني رواه عن أبي الشيخ الأصبهاني – عبد الله بن محمد بن جعفر–، وجاء في إسناد أبي نعيم: (وسعيد بن المسيب).

دراسة إسناد الإمام ابن أبي حاتم:

١. **محمد بن عوف:** هو محمد بن عَوْف بن سفيان الطَّائي[(١)]، أبو جعفر، ويُقال: أبو عبد الله، الحِمْصِي. روى عن: أبي المُغِيرة عبد القدوس بن الحجاج الخَوْلاني، وعُبيد الله بن موسى، وغيرهما. روى عنه: أبو داود، والنسائي في مُسند علي، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وأبو حاتم

(١) الطَّائي: هذه النسبة إلى طَيِّئ، واسمه جُلْهُمة بن أُدَد بن زيد بن يَشجُب بن عُرَيْب بن زيد بن كَهْلان بن سَبأ بن يَشْجُب بن يَعْرُب بن قَحْطَان. الأنساب للسمعاني (٨/ ١٨٧).

الرازي، وغيرهم. قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان صاحب حديث يحفظ، وذكره ابن عدي في مقدمة كتابه الكامل، وقال: هو عالم بأحاديث الشام صحيحها وضعيفها، وقال الذهبي: الحافظ، وقال ابن حجر: ثقة حافظ، من الحادية عشرة. مات سنة ٢٧٢، أو ٢٧٣هـ.(١)

٢. **أبو المغيرة:** هو عبد القدوس بن الحجاج الخَوْلانيّ(٢)، أبو المُغيرة الشامي الحِمْصِيّ. روى عن: سعيد بن عبد العزيز، وعبد الرحمن بن عَمرو الأوزاعي، وغيرهما. روى عنه: البخاري، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن عَوْف الطَّائي، وغيرهم. قال أبو حاتم: صدوق.. يُكتب حديثه، وقال العجلي، والدارقطني: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة، من التاسعة، مات سنة ٢١٢هـ.(٣)

٣. **إسماعيل بن عياش:** هو إسماعيل بن عَيَّاش بن سُلَيْم، العَنْسيّ(٤)، أبو عُتْبَة الحِمْصِيّ. روى عن: زيد بن أَسْلَم، وسفيان الثوري، وغيرهما. روى عنه: عبد الله بن المبارك، وعبد الرزاق بن هَمَّام الصَّنْعاني، وغيرهما. قال ابن معين: ثقة، وقال مرة: أرجو أن لا يكون به بأس، وقال مرة: ليس به بأس في أهل الشام، والعراقيون يكرهون حديثه، وقال مرة: ثقة فيما رَوَى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع

---

(١) تسمية مشايخ النسائي (ص: ٩٩)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٥٢)، والثقات لابن حبان (٩/ ١٤٣)، والكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٢٣١)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٢٣٦)، والكاشف (٢/ ٢٠٨)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٠٠).

(٢) الخَوْلانيّ: هذه النسبة إلى خَوْلان بن عمرو.. وهي قبيلة نزلت الشام. اللباب في تهذيب الأنساب (١/ ٤٧٢).

(٣) الثقات للعجلي (٢/ ١٠٠)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٥٦)، وسؤالات البَرْقَاني للدارقطني (ص: ٤٧)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٢٣٧)، والكاشف (١/ ٦٦٠)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٦٩)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٦٠).

(٤) العَنْسيّ: هذه النسبة إلى عَنْس، وهو عَنْس بن مالك بن أُدَد بن زيد، وهو من مَذْحِج في اليمن، وجماعة منهم نزلت الشام وأكثرهم بها. الأنساب للسمعاني (٩/ ٧٩).

فخلط في حفظه عنهم، وقال أحمد بن حنبل: في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء، وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح، وقال أبو بكر المروذي: سألتُه- يعنى أحمد بن حنبل- عن إسماعيل بن عياش، فحسَّن روايته عن الشاميين، وقال: هو فيهم أحسن حالًا مما رَوَى عن المدنيين وغيرهم، وقال البخاري: ما رَوَى عن الشاميين فهو أصح، وقال مرة: إذا حدَّث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدَّث عن غير أهل بلده ففيه نظر، وقال أبو زرعة: صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين، وقال أبو حاتم: هو لين، يُكتب حديثه، لا أعلم أحدًا كفَّ عنه إلا أبو إسحاق الفَزَاري، وذكره ابن حبان في كتاب المجروحين، وقال: مِن الحفاظ المُتقنين في حداثته، فلما كبر تغير حفظه، فما حفظ في صباه وحداثته أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، وألزق المتن بالمتن، وهو لا يعلم، ومَنْ كان هذا نعته حتى صار الخطأ في حديثه يَكثر خرج عن الاحتجاج به فيما لم يُخلط فيه. انتهى، وذكر ابن عدي أن حديثه عن أهل الحجاز، وعن العراقيين لا يخلو من غلط يغلط فيه، ثم قال: وحديثه عن الشاميين إذا رَوَى عنه ثقة فهو مستقيم الحديث، وفي الجملة إسماعيل بن عياش ممن يُكتب حديثه ويُحتج به في حديث الشاميين خاصة، وقال الذهبي: عالم الشاميين، وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من كتابه طبقات المدلسين، وقال في التقريب: صدوق في روايته عن أهل بلده مُخلِّط في غيرهم، من الثامنة. مات سنة ١٨١، أو ١٨٢هـ، وله بضع وسبعون سنة.[١]

(١) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٤١٢)، وتاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٦٩)، والتاريخ الكبير للبخاري (١/ ٣٦٩)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ١٩١)، وكتاب المجروحين لابن حبان (١/ ١٢٤)، والكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٤٧١)، وتاريخ بغداد (٧/ ١٨٦)، وتهذيب الكمال (٣/ ١٦٣)، وميزان الاعتدال (١/ ٢٤٠)، والكاشف (١/ ٢٤٨)، والاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص: ٥٦)، وتقريب التهذيب (ص: ١٠٩)، وطبقات المدلسين (ص: ١٢).

٤. **عبد الله بن عبد العزيز:** هو عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عامر بن أَسِيد بن حَرَّاز الليثي، أبو عبد العزيز المَدَني. روى عن: محمد بن مُسْلم بن شِهاب الزهري، وأخيه محمد بن عبد العزيز الليثي، وغيرهما. روى عنه: إسماعيل بن عَيَّاش، ويعقوب بن محمد بن عيسى الزهري، وغيرهما. قال ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: عن الزهري، مُنكر الحديث، قال إبراهيم بن مُنْذِر: حدثني أبو ضَمْرَة – هو أنس بن عِياض–، قال: كان عبد الله بن عبد العزيز قد خلَّط، وقال أبو زرعة: ليس بالقوي، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، لا يُشتغل بحديثه.. عامة حديثه خطأ، لا أعلم له حديثًا مستقيمًا، يُكتب حديثه، وقال العقيلي: حديثه غير محفوظ، ولا يُعرف إلا به، وليس له أصل من حديث الزهري. انتهى. ثم ذكر هذا الحديث، وقال النسائي: يَرْوي عن الزهري ضعيف، وذكره ابن حبان في كتاب المجروحين، وقال: كان ممن اختلط بأخرة، حتى كان يَقلب الأسانيد وهو لا يعلم، ويَرفع المراسيل من حيث لا يفهم، فاستحق الترك، وربما أدخل بينه وبين الزهري محمدَ بن عبد العزيز، وقال ابن عدي: حديثه خاصة عن الزهري مناكير، وقال الذهبي: ضعفه أبو حاتم، وقال ابن حجر: ضعيف واختلط بأخرة، من السابعة.(١)

٥. **الزهري:** هو محمد بن مُسْلِم بن عُبَيْد الله بن عَبد الله بن شِهاب بن عبد الله بن الحارث بن زُهرة بن كِلاب بن مُرَّة، القرشيّ، الزُّهريّ، أبو بكر المدنيّ. روى عن: سعيد بن المُسيب، وعُرْوة بن الزُّبَير، وغيرهما. روى عنه: سفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهما. قال

(١) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ٢٠٩)، والتاريخ الكبير للبخاري (٥/ ١٤٠)، وكتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص: ١٤٥)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٢٧٦)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ١٠٣)، وكتاب المجروحين لابن حبان (٢/ ٨)، والكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٢٥٦)، وتهذيب الكمال (١٥/ ٢٣٨)، والكاشف (١/ ٥٧٠)، والاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص: ١٨٨)، وتقريب التهذيب (ص: ٣١٢).

ابن سعد: قالوا: كان الزهري ثقة كثير الحديث والعلم والرواية فقيهًا جامعًا، وقال ابن حبان في الثقات: كان مِن أحفظ أهل زمانه وأحسنهم سياقًا لمتون الأخبار وكان فقيهًا فاضلًا، وقال الذهبي في الميزان: الحافظ الحجة، كان يُدَلِّس في النادر، وذكره العلائي في كتابه جامع التحصيل في المُدلِّسين، وقال: الإمام العَلَم، مشهور به، وقد قبل الأئمة قوله: "عَنْ"، وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من كتابه طبقات المدلسين، وقال في التقريب: الفقيه الحافظ، مُتفق على جلالته وإتقانه، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، مات سنة ١٢٥هـ، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين.(١)

٦. (أ) **سعيد بن المسيب:** هو سعيد بن المُسَيّب بن حَزْن بن أبى وَهْب بن عَمرو بن عائذ بن عِمْران بن مَخْزوم، القُرشيّ، المَخْزوميّ، أبو محمد المَدَني. روى عن: عائشة أم المؤمنين ﵂، وعثمان بن عفان ﵁، وغيرهما. روى عنه: الزُّهري، وزيد بن أَسْلَم، وغيرهما. قال أحمد: ثقة من أهل الخير، وقال مرة: مُرسلات سعيد صحاح لا نرى أصح من مرسلاته، وقال أبو زرعة: ثقة إمام، وقال أبو حاتم: ليس في التابعين أنبل من سعيد بن المُسيب، وهو أثبتهم في أبي هريرة، وقال الذهبي: الإمام أبو محمد المَخْزوميّ، أحد الأعلام وسيد التابعين.. ثقة حُجة فقيه، وقال ابن حجر: أحد العلماء الأثبات الفُقهاء الكبار، من كبار الثانية، اتفقوا على أن مُرسلاته أصح المَراسيل. مات بعد سنة ٩٠هـ، وقد ناهز الثمانين.(٢)

---

(١) الطبقات الكبرى (٥/ ٣٤٨)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٧١)، والثقات لابن حبان (٥/ ٣٤٩)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٤١٩)، وميزان الاعتدال (٤/ ٤٠)، وجامع التحصيل (ص: ١٠٩)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٤٥)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٠٦)، وطبقات المدلسين (ص: ١٥).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٥٩)، والثقات لابن حبان (٤/ ٢٧٣)، وتهذيب الكمال (١١/ ٦٦)، والكاشف (١/ ٤٤٤)، وجامع التحصيل (ص: ١٨٤)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٨٤)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٤١).

(ب) عروة بن الزبير: هو عُرْوة بن الزُّبَير بن العَوَّام بن خُوَيْلد بن أَسد بن عبد العُزَّى بن قُصي الأَسَديّ، أبو عبد الله المَدَنيّ. روى عن: خالته عائشة أم المؤمنين ﵂، وعبد الله بن عمر ﵄، وغيرهما. روى عنه: محمد بن مُسْلم بن شِهاب الزهري، وعَمرو بن دينار، وغيرهما. قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث.. مأمونًا ثبتًا، وقال العجلي: تابعي ثقة، وكان رجلًا صالحًا لم يدخل في شيء من الفتن، وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: الإمام عالم المدينة، وقال ابن حجر: ثقة فقيه مشهور، من الثالثة. مات سنة ٩٤هـ، على الصحيح، ومولده في أوائل خلافة عثمان.(١)

٧. **عائشة:** هي السيدة عائشة بنت أبي بكر الصِّديق، أم المؤمنين، زوج النبي ﷺ. روت عن: النبي ﷺ الكثير الطيب، وأبيها ﵁، وغيرهما. روى عنها: سعيد بن المُسَيّب، وابن أختها عُرْوة بن الزُّبَير، وغيرهما. قال أبو موسى الأشعري ﵁: ما أَشْكَلَ علينا أصحاب محمد ﷺ أمر قط فسألنا عنه عائشة إلا وجدنا عندها منه علمًا. ومناقبها وفضائلها كثيرة جدًا. ماتت سنة ٥٧هـ، وقيل: ٥٨هـ.(٢)

الحكم على الإسناد:

الإسناد: ضعيف، **فيه:** عبد الله بن عبد العزيز المَدَني، قال ابن عدي: حديثه خاصة عن الزهري مناكير. انتهى. وقد رَوَى عن الزهري في هذا الإسناد، وقال ابن حجر: ضعيف واختلط بأخرة. ولم أتبين هل رَوَى عنه إسماعيل بن عَيَّاش– تلميذه في هذا الإسناد– قبل الاختلاط، أم بعده، وعلى كلٍّ فهو ضعيف، **وفيه:** إسماعيل بن عَيَّاش، صدوق في روايته عن الشاميين،

(١) الطبقات الكبرى (٥/ ١٣٦)، والثقات للعجلي (٢/ ١٣٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٣٩٥)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٥٠)، وتهذيب التهذيب (٧/ ١٨٠)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٨٩).

(٢) الطبقات الكبرى (٨/ ٤٦)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (٦/ ٣٢٠٨)، والاستيعاب (٤/ ١٨٨١)، وأسد الغابة (٧/ ١٨٦)، وتهذيب الكمال (٣٥/ ٢٢٧)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ٤٣٣)، والإصابة (٨/ ٢٣١).

مُخلِّط في غيرهم مِن العراقيين، والمَدَنيين، وقد رَوَى في هذا الإسناد عن عبد الله بن عبد العزيز، وهو مَدَني، فإسماعيل ضعيف في هذا الإسناد، كما أنه مُدلِّس، ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين، ولم يُصرح بالسماع، لكنه مُتابَع في روايته هذا الحديث، تابعه عليه: عثمانُ بن سعيد بن كثير بن دينار: القُرشيّ مولاهم، أبو عَمرو الحِمْصيّ. قال الذهبي: كان ثقة من العابدين، وقال ابن حجر: ثقة عابد، من التاسعة. مات سنة ٢٠٩هـ(١).

وباقي رجال الإسناد ثقات.

النظر في الخلاف:

هذا الحديث مداره على: عبد الله بن عبد العزيز، وقد اختلف عنه فيه على وجهين:

الوجه الأول: (يُروى عنه، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير، عن عائشة، مرفوعًا).

الوجه الثاني: (يُروى عنه، عن أخيه محمد بن عبد العزيز، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير، عن عائشة، مرفوعًا) بزيادة: محمد بن عبد العزيز، بين: عبد الله بن عبد العزيز، والزهري.

وبما أن المدار – وهو عبد الله بن عبد العزيز – ضعيف اختلط بأخرة، ولم يُتابع، فيكون كلا الوجهين ضعيفًا، ويكون هو مَنْ أخطأ في إسناد الحديث.

وقد تقدم قول العقيلي في ترجمته: حديثه غير محفوظ، ولا يُعرف إلا به، وليس له أصل من حديث الزهري. انتهى. ثم ذكر هذا الحديث.

وقول ابن حبان لما ذكره في المجروحين: كان ممن اختلط بأخرة، حتى كان يَقلب الأسانيد وهو لا يعلم، ويَرفع المراسيل من حيث لا يفهم، فاستحق الترك، وربما أدخل بينه وبين الزهري محمدَ بن عبد العزيز. انتهى.

قلتُ: وهو ما حَدَثَ في هذا الإسناد.

وأورد الذهبي في الميزان هذا الحديث في ترجمته، من طريق: عمرو بن

(١) تهذيب الكمال (١٩/ ٣٧٧)، والكاشف (٢/ ٧)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٨٣).

عثمان، حدثنا أبي، حدثنا عبد الله بن عبد العزيز الليثي، حدثني محمد بن عبد العزيز، به، مختصرًا، ثم قال: وهذا ليس يصح[1].

النظر في قول الإمام أبي حاتم:

بناءً على ما تقدم في دراسة هذا الحديث يكون قول الإمام أبي حاتم: "**هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ من حَدِيث الزُّهري، لا يُشبه أن يكونَ حقًّا، وعبدُ اللهِ بنُ عبد العزيز: ضعيفُ الحديث، عامَّةُ حديثه خطأٌ، لا أعلَمُ حديثًا مستقيمًا**"، قول حالفه الصواب؛ فالحديث من مناكير عبد الله بن عبد العزيز، عن الزهري، والله – تعالى– أعلى وأعلم.

الحديث الرابع:

قال الإمام ابن أبي حاتم: سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ هشام بن عمَّار، عن عليِّ بْنِ سُلَيْمَانَ الكَلْبِيِّ، عَنِ الأَعْمَش، عَنْ أَبِي تَمِيْمَة، عَنْ جُنْدُبِ بن عبد الله، عن النبيِّ ﷺ، قَالَ: (أَوَّلُ مَا يُنْتِنُ مِنَ الرَّجُلِ بَطْنُهُ؛ فَلاَ يَجْعَلَنَّ أَحَدُكُمْ فِيهِ إِلاَّ طَيِّبًا)، وَقَالَ رسولُ الله ﷺ: (مَثَلُ العَالِمِ الَّذِي يُعَلِّمُ النَّاسَ الخَيْرَ، وَيَنْسَى نَفْسَهُ، كَمَثَلِ السِّرَاجِ؛ يُضِيءُ لِلنَّاسِ وَيَحْرِقُ نَفْسَهُ)، وَقَالَ رسولُ الله ﷺ: (لاَ يَحُولَنَّ بَيْنَ أَحَدِكُمْ وَبَيْنَ الجَنَّةِ – وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَى أَبوابِهَا – مِلْءُ كَفٍّ مِنْ دَمٍ مُسْلِمٍ أَهْرَاقَهُ[2] ظُلْمًا). قَالَ أَبِي: لا يُشبهُ هَذَا الحديثُ حديثَ الأَعْمَش؛ لأن الأَعْمَش لم يروِ عَنْ أَبِي تَمِيْمَة شَيئًا، وهو بأبي إسحاقَ أَشبهُ[3].

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٥٦).

(٢) قال ابن الأثير: الْهَاءُ فِي هَرَاقَ بَدَلٌ مِنْ هَمْزة أَرَاقَ، يُقَالُ: أَرَاقَ المَاء يُرِيقُهُ، وهَرَاقَهُ يُهَرِيقُهُ– بفَتْح الهَاء– هِرَاقَةً، ويُقالُ فِيهِ: أَهْرَقْتُ المَاءَ أَهْرِقُهُ إِهْرَاقًا، فيُجْمَع بَيْن البَدَلِ والمُبْدَل. النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٢٦٠).

وإِراقةُ الْمَاءِ وَنَحْوِهِ: صَبُّه. لسان العرب (١٠/ ١٣٥).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٥/ ١٤٢).

نص الحديث عند الإمام ابن أبي عاصم:

قال الإمام ابن أبي عاصم: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، ثنا عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ الْكَلْبِيُّ – ثنا هِشَامٌ: وَهُوَ مِنْ أَهْلِ دِمَشْقَ، ثِقَةٌ، رَوَى عَنْهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ–، نا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ،عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْدِيِّ –صَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ–، قَالَ(١): انْطَلَقْتُ أَنَا وَهُوَ(٢) إِلَى الْبَصْرَةِ، حَتَّى أَتَيْنَا مَكَانًا يُقَالُ لَهُ: بَيْتُ الْمِسْكِينِ، وَهُوَ مِنَ الْبَصْرَةِ مِثْلُ الثُّوَيَّةِ مِنَ الْكُوفَةِ(٣)، قَالَ: هَلْ كُنْتَ تُدَارِسُ أَحَدًا الْقُرْآنَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: إِذَا أَتَيْتَ الْبَصْرَةَ فَأْتِنِي بِهِمْ، وَلَا تَأْتِنِي بِهِمْ إِلَّا شَمْطًا(٤)، فَأَتَيْتُهُ بِصَالِحِ بْنِ مَسْرُوحٍ(٥)، وَبِأَبِي بِلَالٍ(٦)، وَبِنَجْدَةَ(٧)، وَنَافِعِ بْنِ

---

(١) الذي يظهر من السياق التالي للكلام أن القائل هنا هو أبو تَمِيْمَة، لا كما يتبادر إلى الذهن أن القائل هو جُنْدُب بن عبد الله ﷺ.

(٢) يقصد أبو تَمِيْمَة بقوله "وَهُو": جُنْدُب بن عبد الله ﷺ.

(٣) الثَّوِيَّة: بالفتح ثم الكسر، وياء مشددة، ويُقال: الثُّوَيَّة بلفظ التصغير: موضع قريب من الكوفة، وقيل بالكوفة. معجم البلدان (٢/ ٨٧).

(٤) الشَّمَط: الشَّيْب. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٥٠١).
وقصد بذلك: أن يأتيه بالشيوخ، الذين ظَهَرَ الشَّيْب في رؤوسهم، ويُؤيد ذلك ما جاء في رواية أخرى لهذا الحديث، أخرجها الإمام الطبراني في المعجم الكبير (٢/ ١٦٧) ح(١٦٨٥)، وفيها أن جُندبًا قال: (ائْتِنِي بِنَفَرٍ مِنْ قُرَّاءِ الْقُرْآنِ، ولْيَكُونوا شُيُوخًا).

(٥) صالح بن مَسْروح: لم أقف له على ذِكْر إلا في هذا الحديث، وفي ترجمة مالك بن ذي المِشْعَار، الذي ذكره ابن حجر في الإصابة، وقال: له إدراك، وكان لابنه عُمَيرة ذِكْر بالشام، والحارث بن عُمَيْرة مَدَحَهُ الأَعْشى الهَمْدَاني، وهو الذي قَتَلَ صالح بن مَسْرُوح الحَرُورِيّ*. الإصابة (٦/ ٢١٣).

* الحَرُورِيّ: نسبة إلى حَرُوراء، قيل: هي قرية بظاهر الكوفة، وقيل: موضع على ميلين منها، نزل به جماعة خالفوا عليًّا ﷺ من الخوارج، يُقال لهم: الحَرورية، يُنسبون إلى هذا الموضع؛ لنزولهم به، ومن يعتقد اعتقادهم، يُقال له: الحَرُوريّ. [الأنساب للسمعاني (٤/ ١١٨)، ومعجم البلدان (٢/ ٢٤٥)].

(٦) أبو بلال: هو مِرْدَاس بن أُدَيَّة، قال الذهبي: تابعي، يُعد مِن كبار الخوارج. ميزان الاعتدال (٤/ ٨٨).

(٧) هو نَجْدة بن عامر الحَنَفيّ الحَرُورِيّ. قال الذهبي: مِن رؤوس الخوارج، مَال عليه أصحاب ابن الزُّبير فقتلوه.. وقيل: اختلف عليه أصحابه فقتلوه في سنة ٦٩هـ. تاريخ الإسلام (٢/ ٧٢٧).

الْأَزْرَقِ[1]، وَهُمْ فِي نَفْسِي مِنْ أَفَاضِلِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ[2]، فَأَنْشَأَ يُحَدِّثُهُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ جُنْدُبٌ ﷺ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَوَّلُ مَا يُنْتِنُ مِنَ الْإِنْسَانِ بَطْنُهُ، وَلَا يَجْعَلَنَّ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ إِلَّا طَيِّبًا)، قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَثَلُ الْعَالِمِ الَّذِي يُعَلِّمُ النَّاسَ الْخَيْرَ، وَيَنْسَى نَفْسَهُ، كَمَثَلِ السِّرَاجِ؛ يُضِيءُ لِلنَّاسِ وَيَحْرَقُ نَفْسَهُ)، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا يَحُولَنَّ بَيْنَ أَحَدِكُمْ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ – وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَى أَبْوَابِهَا– مِلْءُ كَفٍّ مِنْ دَمِ مُسْلِمٍ هِرَاقَهُ ظُلْمًا). فَتَكَلَّمَ الْقَوْمُ، فَذَكَرُوا الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَهُوَ[3] سَاكِتٌ، يَسْمَعُ مِنْهُمْ، ثُمَّ قَالَ: (لَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ قَوْمًا قَط أَحَقَّ بِالنَّجَاةِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ).

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على: أبي تَمِيْمَة، وقد اختلف عنه فيه على وجهين:

الوجه الأول: (يُروى عنه، عن جُنْدُب بن عبد الله، مرفوعًا)، وهذا الوجه أخرجه من الأئمة:

- ابن أبي عاصم في:

– كتاب الآحاد والمثاني (٤/ ٢٩٣) ح(٢٣١٤)، واللفظ له.

---

(١) نَافِع بن الْأَزْرَق: الحَرُوري.قال الذهبي: مِن رؤوس الخَوَارِج. المغني في الضعفاء (٢/ ٦٩٢).

(٢) قصة المتن هذه وردت برواية أخرى، تُبين مراد جُندب من استدعاء هؤلاء النفر، وذلك فيما أخرجه الإمام الطبراني في المعجم الكبير (٢/ ١٦٧) ح(١٦٨٥)، من طريق: صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّهُ مَرَّ بِقَوْمٍ يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ، فَقَالَ: لَا يَغُرَّنَّكَ هَؤُلَاءِ إِنَّهُمْ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ الْيَوْمَ، ويَتَجَالَدُونَ بِالسُّيُوفِ غَدًا، ثُمَّ قَالَ: ائْتِنِي بِنَفَرٍ مِنْ قُرَّاءِ الْقُرْآنِ، ولْيَكُونوا شُيُوخًا، فَأَتَيْتُهُ بِنَافِعِ بْنِ الْأَزْرَقِ، وأَتَيْتُهُ بِمِرْدَاسٍ أَبِي بِلَالٍ، وَبِنَفَرٍ مَعَهُمَا سِتَّةٌ أَوْ ثَمَانِيَةٌ، فَلَمَّا أَنْ دَخَلْنَا عَلَى جُنْدُبٍ، قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: (مَثَلُ مَنْ يُعَلِّمُ النَّاسَ الْخَيْرَ، ويَنْسَى نَفْسَهُ، كَمَثَلِ الْمِصْبَاحِ الَّذِي يُضِيءُ لِلنَّاسِ وَيَحْرِقُ نَفْسَهُ..) إلى آخر الحديث، فأراد جُندب بن عبد الله أن يُعَلِّم مَنْ معه أن ألا يغتروا بعلم أحد، ولا قراءته القرآن، حتى يَنْتَفِع هو بعلمه أولًا، ويعمل به، فقد يكون الإنسان مثل السراج يُضيء للناس ويحرق نفسه، إذا كان يُعلم الناس الخير، وينسى نفسه، فهؤلاء المذكورين، وإن كانوا من قُراء القرآن، فقد كانوا من رؤوس الخوارج، وكانوا يتقاتلون بالسيوف، فلم ينتفعوا بما قرأوا، ولا بما علموا، من حُرمة الدماء.

(٣) أي جُندب بن عبد الله ﷺ.

وقد ورد فيه عند ابن أبي حاتم، وابن أبي عاصم ثلاثة أحاديث – بإسناد واحد–، وهي: (أَوَّلُ مَا يُنْتِنُ مِنَ الْإِنْسَانِ بَطْنُهُ..)، و(مَثَلُ العَالِمِ الَّذِي يُعَلِّمُ النَّاسَ الخَيْرَ..)، و(لاَ يَحُولَنَّ بَيْنَ أَحَدِكُمْ وَبَيْنَ الجَنَّةِ..)[1].

– وكتاب الأوائل (ص: ٧٧) ح(٦١)، وكتاب الدِّيات (ص: ١٢٨) ح(٣٩).

- والطبراني في المعجم الكبير (٢/ ١٦٥) ح(١٦٨١)، قال: حدثنا أحمد بن المُعَلَّى الدمشقي، والحسن بن علي المَعْمَرِيّ.
- والخطيب البغدادي في كتاب اقتضاء العلم العمل (ص: ٤٩) ح(٧٠)، من طريق: إسماعيل بن عبد الله بن مسعود العَبْدي.

* ثلاثتهم (ابن أبي عاصم – في الأوائل والدِّيات–، وأحمد بن المُعَلَّى الدمشقي، والحسن بن علي المَعْمَرِيّ، وإسماعيل بن عبد الله بن مسعود العَبْدي) عن هشام بن عمَّار، ثنا علي بن سليمان الكَلْبي، عن الأعمش، عن أبي تَمِيْمَة، عن جُنْدُب بن عبد الله، مرفوعًا.

قال ابن أبي عاصم في الدِّيات: حدثنا هشام بن عمَّار، حدثنا علي بن سليمان الكَلْبي – من أهل دمشق ثقة، حدث عنه الوليد بن مسلم–، عن الأعمش، به.

اقتصر ابن أبي عاصم في كتاب الأوائل على الحديث الأول، واقتصر منه على قوله: (أَوَّلُ شَيْءٍ يُنْتِنُ مِنَ الْإِنْسَانِ بَطْنُهُ).

واقتصر في كتاب الديات على الحديث الثالث، بلفظه، لكن بدون قوله: (مُسْلِمٍ)، وبلفظ: (أَهْرَاقَهُ) بهمزة في أوله.

وروى الطبراني قصة المتن، بلفظ مقارب، ثم روى الحديث الثاني، بلفظه، والثالث، بلفظه، لكن عنده: (أَهْرَاقَهُ) بهمزة في أوله.

---

(١) وهذه الأحاديث الثلاثة هي التي سأعتمدها لمقارنة ألفاظ مَنْ أخرجها مِن الأئمة بألفاظها، أما قصة المتن الواردة عند الإمام ابن أبي عاصم، فلم ترد عند الإمام ابن أبي حاتم، ولم يوردها إلا عدد قليل مِن الأئمة الذين أخرجوا هذه الأحاديث، لذا فإني عند التخريج سأكتفي بالنص عليها عند مَنْ أخرجها مِنَ الأئمة، أما مَنْ لم يخرجها مِن الأئمة، فلن أنص على أنه لم يخرجها.

واقتصر الخطيب البغدادي على الحديث الثاني، بلفظه.

وتابع أبا تَمِيْمَة على هذا الوجه: الحَسنُ البصري، وحديثه أخرجه:

- عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (١٠/ ٢٦) ح(١٨٢٥٠)، والرُّوياني في مسنده (٢/ ١٤٣) ح(٩٦٢)، والطبراني في المعجم الكبير (٢/ ١٦٠) ح(١٦٦١)، من طريق: إسماعيل بن مُسْلم.
- وابن أبي الدنيا في كتاب الورع (ص: ٨٦) ح(١١٩)، والطبراني في المعجم الأوسط (٨/ ٢٣٣) ح(٨٤٩٥)، وفي المعجم الكبير (٢/ ١٦٠) ح(١٦٦٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٢٦٠) ح(٤٩٦٦)، من طريق: قتادة.
- وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (٥/ ٢٥٠)، من طريق: عبد الله بن محمد بن يزيد التميمي.

* ثلاثتهم (إسماعيل بن مُسْلم، وقتادة، وعبد الله بن محمد بن يزيد التميمي)، عن الحَسن، عن جُنْدُب بن عبد الله، مرفوعًا.

روى عبد الرزاق، والرُّوياني قصة المتن، بلفظ مختلف، ثم رَوَيا الحديث الثالث، بلفظ مقارب مع زيادة في آخره.

واقتصر الطبراني (في طريق إسماعيل بن مُسْلم) على الحديث الثالث، بلفظ مقارب مع زيادة في آخره.

واقتصر ابن أبي الدنيا على الحديث الأول، بلفظ مختلف.

واقتصر الطبراني، والبيهقي (في طريق قتادة) على رواية الحديث الثالث، ثم الأول، بلفظ مختلف.

واقتصر أبو نعيم على الحديث الثالث، بلفظ مختلف مع زيادة في أوله، وقال جُندب عقب الحديث: (سَمِعْتُ هَذَا مِنْ نَبِيِّ اللهِ ﷺ، وَأَنَا أَقُولُ لَكُمْ مِنْ عِنْدِي: إِنِّي رَأَيْتُ أَوَّلَ مَا يُنْتِنُ مِنَ الْإِنْسَانِ..). انتهى. فذكر جُندب الحديث الأول، موقوفًا – وسيأتي ذكره إن شاء الله بعد قليل في تخريج الوجه الموقوف–.

قال البيهقي عقب الحديث – وقد أخرجه من طريق: أبي عَوَانة، عن قتادة–: وكذلك رواه أبو كامل، عن أبي عَوَانة، مرفوعًا، والصحيح موقوف.

كما تابع أبا تَمِيْمَة على هذا الوجه: صفوانُ بن مُحْرِز، وحديثه أخرجه:

- الطبراني في المعجم الكبير (٢/ ١٦٧) ح(١٦٨٥)، وأبو الشيخ الأصبهاني في أمثال الحديث (ص: ١٨١) ح(٢٧٦)، من طريق: لَيْث، عن صفوان بن مُحْرِز، عن جُنْدُب بن عبد الله، مرفوعًا.

روى الطبراني قصة المتن، ثم روى الحديث الثاني، ثم الأول، ثم الثالث، كل ذلك بلفظ مختلف(١).

واقتصر أبو الشيخ على الحديث الثاني، بلفظ مقارب.

الوجه الثاني: (يُروى عنه، عن جُنْدُب بن عبد الله، موقوفًا)، وهذا الوجه أخرجه من الأئمة:

- البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب مَنْ شَاقَّ شَقَّ الله عليه، (٩/ ٦٤) ح(٧١٥٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٥٠١) ح(٥٣٦٩)، من طريق: الجُرَيْرِيّ، عن طَرِيف أبي تَمِيْمَة، عن جُنْدُب، موقوفًا، مُقْتَصِرَيْن –أي: البخاري،والبيهقي– على رواية الحديث الأول،والثالث، بلفظ مختلف.

وتابع أبا تَمِيْمَة على هذا الوجه: صفوانُ بن مُحْرِز، وحديثه أخرجه:

- ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ١٨٢) ح(٣٥١٦١)، ونُعيم بن حماد في كتاب الفتن (١/ ١٤٩) ح(٣٧٥)، من طريق: أبي المِنْهَال، عن صفوان بن مُحْرِز، عن جُنْدُب بن عبد الله، موقوفًا.

اقتصر ابن أبي شيبة على رواية الحديث الثاني، والثالث، بلفظ مختلف.

واقتصر نُعيم على الحديث الثالث، بلفظ مختلف.

---

(١) قال الإمام ابن حجر بعد أن أورد بعض طرق هذا الحديث عند الإمام الطبراني: "وَأَخْرَجَهُ – أي الطبراني– مِن طريقِ: صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ، وَسِيَاقُهُ يَحْتَمِلُ الرفع والوقف؛ فَإِنَّهُ صُدِّرَ بقوله: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ سَمَّعَ.. الْحَدِيثَ، وَاعْلَمُوا أَنَّ أَوَّلَ مَا يُنْتِنُ..)". فتح الباري (١٣/ ١٣٠).

قلتُ: ورد عند الطبراني بعد قول جُندب: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:..) الحديثَ الثاني، وبعد تمامه ورد: (فَاعْلَمُوا..) وذكر الحديث الأول، ثم الثالث.

فالأمر مُحْتَمِل – أي للرفع والوقف– كما قال ابن حجر.

كما تابع أبا تَمِيْمَة على هذا الوجه: الحَسنُ البصري، وحديثه أخرجه:

- أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (٥/ ٢٥٠)، من طريق: عبد الله بن محمد بن يزيد التميمي، عن الحَسن، عن جُنْدُب، موقوفًا، روى الحديث الأول، بلفظ مختلف.

دراسة إسناد الإمام ابن أبي عاصم:

١. **هشام بن عمار**: هو هشام بن عمَّار بن نُصَيْر بن مَيْسرة بن أَبَان السُّلَميّ[(١)]، أبو الوليد الدِّمشقيّ، خطيب المسجد الجامع بها. روى عن: أبي نَوْفَل علي بن سُليمان الكَلْبي، ومالك بن أنس، وغيرهما. روى عنه: البخاري، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وأبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، والوليد بن مسلم – وهو مِنْ شيوخه–، وغيرهم. قال ابن معين: ثقة، وقال مرة: كَيِّسٌ كَيِّسٌ، وقال ابن أبي حاتم: سمعتُ أبي يقول: هشام بن عمَّار لما كبر تغيَّر، وكل ما دُفع إليه قرأه، وكلما لُقِّن تلقن وكان قديمًا أصح، كان يَقرأ مِن كتابه، وسُئل أبي عنه، فقال: صدوق، وقال النسائي: لا بأس به، وقال الدارقطني: صدوق كبير المَحل، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي في الميزان: صدوق مُكْثِر له ما يُنْكَر، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق مُقرِيء، كبر فصار يَتلقن، فحديثه القديم أصح، من كبار العاشرة. مات سنة ٢٤٥هـ، على الصحيح، وله اثنتان وتسعون سنة.[(٢)]

٢. **علي بن سليمان الكَلْبي**: هو علي بن سُليمان بن كَيْسَان، أبو نَوْفَل الكَيْسَاني الكَلْبي مولاهم، وُلد بالكوفة، وسَكَنَ دمشق. روى عن: الأعمش،

---

(١) السُّلَميّ: هذه النسبة إلى سُلَيم، وهي قبيلة مِن العرب مشهورة، يُقال لها: سُلَيم بن منصور بن عِكْرِمة، تفرقت في البلاد. الأنساب للسمعاني (٧/ ١١١).

(٢) تسمية مشايخ النسائي (ص: ٦٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٦٦)، والثقات لابن حبان (٩/ ٢٣٣)، وسؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢٨١)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ٢٤٢)، وميزان الاعتدال (٤/ ٣٠٢)، والمختلطين للعلائي (ص: ١٢٦)، وإكمال تهذيب الكمال (١٢/ ١٥١)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٥١)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٧٣).

وأبي إسحاق السَّبِيْعِيّ، وغيرهما. روى عنه: هشام بن عمَّار، والوليد بن مسلم، وغيرهما. روى ابن عساكر في ترجمة علي بن سليمان، من طريق: أبي بكر بن أبي عاصم، نا هشام بن عمَّار ، نا علي بن سليمان الكَلْبي، قال هشام: وهو مِنْ أهل دمشق ثقة، وقال أبو حاتم: ما أَرَى بحديثه بأسًا، صالح الحديث، ليس بالمشهور، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يُغرب، وقال الذهبي في التاريخ: وَثَّقَهُ هِشَامٌ – أي ابن عمَّار –(١)(٢).

قلتُ: لعلَّ الراجح في خلاصة حاله أنه صدوق؛ توسطًا في أمره.

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ١٨٨)، والثقات لابن حبان (٧/ ٢١٣)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٤١/ ٥٢٠)، وتاريخ الإسلام (٤/ ٦٩٣).

(٢) من خلال هذه الترجمة يتضح لنا معنى ما ورد عند ابن أبي عاصم، في الحديث الذي اتخذتُه أصلًا، من قوله: "حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، ثنا عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ الْكَلْبِيُّ – ثنا هِشَامٌ: وَهُوَ مِنْ أَهْلِ دِمَشْقَ، ثِقَةٌ، رَوَى عَنْهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ–، نا الْأَعْمَشُ.."، فيكون قوله: "ثنا هشام:.." معناه أن هشام بن عَمَّار حدث ابن أبي عاصم بقوله: "هو ثقة.." يقصد بقوله: "هو" علي بن سليمان، فهذا هو الصواب الموافق لما جاء في ترجمة علي بن سليمان؛ لأنه هو الذي قال فيه هشام بن عمَّار: "هو ثقة"، ويروي عنه الوليد بن مسلم، وهذا خلاف المتبادَر إلى الذهن، من أن ابن أبي عاصم، يروي هذا الحديث عن: "هشام بن عمَّار، عن علي بن سليمان الكَلْبي، عن راوٍ اسمه هشام – وهشام هذا من أهل دمشق، ثقة–، عن الأعمش.." فهذا خطأ.

والصواب ما ذكرتُه من أن هشامًا المذكور عقب علي بن سليمان، هو نفسه هشام بن عمَّار، المذكور أولًا، كل ما في الأمر أن ابن أبي عاصم أعاد ذكره؛ لينقل عنه توثيقه لعلي بن سليمان، فيكون التسلسل الصحيح لهذا الإسناد أن هشام بن عمَّار، يروي عن علي بن سليمان الكَلْبي، عن الأعمش.. فهذا هو الموافق لما جاء في تراجم رجال هذا الإسناد، ولما جاء عند مَنْ أخرج الحديث من هذا الطريق مِن الأئمة – على ما تقدم في التخريج–، ولما جاء عند ابن أبي عاصم نفسه في كتاب الدِّيات – على ما تقدم في التخريج–، فقد قال ابن أبي عاصم: "حدثنا هشام بن عمَّار، حدثنا علي بن سليمان الكَلْبي – من أهل دمشق ثقة، حدث عنه الوليد بن مسلم–، عن الأعمش.."، دون أن يكون هناك راوٍ بين الكَلْبي، والأعمش.

٣. **الأعمش:** هو سُليمان بن مِهْرَان الأسديّ، الكَاهليّ مولاهم، أبو محمد الكوفيّ، وكاهل هو ابن أسد بن خُزيمة. روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، وعامر الشَّعْبِي، وغيرهما. روى عنه: شُعبة بن الحَجَّاج، وسفيان بن عُيينة، وغيرهما. قال ابن معين: ثقة، وقال أبو زرعة: إمام، وقال أبو حاتم: ثقة يُحتج بحديثه، وقال النسائي: ثقة ثبت، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان مُدلسًا، وقال الذهبي: الحافظ.. أحد الأعلام، وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من كتابه طبقات المدلسين، وقال في التقريب: ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع، لكنه يُدلس، من الخامسة، مات سنة ١٤٧، أو ١٤٨هـ، وكان مولده أول سنة ٦١هـ.(١)

٤. **أبو تَمِيْمَة:** هو طَرِيف بن مُجالد، أبو تَمِيْمَة الهُجَيْمي(٢)، البصري. روى عن: جُنْدُب بن عبد الله، وأبي موسى الأَشْعَرِي، وغيرهما. روى عنه: أبو إسحاق عَمْرو بن عبد الله السَّبِيْعِيّ، وثابت بن عُمَارة الحَنَفي، وغيرهما. قال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث، وقال ابن معين: ثقة، وقال الدارقطني: ثقة، وقال الذهبي: وُثق، وقال ابن حجر: ثقة، من الثالثة، مشهور بكنيته. مات سنة ٩٧هـ، أو قبلها أو بعدها.(٣)

٥. **جندب بن عبد الله الأزدي، صاحب النبي ﷺ:** هو جُنْدُب بن عبد الله بن سُفيان البَجَلي(٤)، ثم العَلَقِي، وعَلَقَة حَي من بَجيلة، يُكنى أبا عبد الله، له

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ١٤٦)، والثقات لابن حبان (٤/ ٣٠٢)، وتهذيب الكمال (١٢/ ٧٦)، والكاشف (١/ ٤٦٤)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٢٢)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٥٤)، وطبقات المدلسين (ص: ١٠).

(٢) الهُجَيْمي: هذه النسبة إلى محلة بالبصرة، نزلها بنو هُجَيم، فنُسبت المحلة إليهم. الأنساب للسمعاني (١٢/ ٣٠٩).

(٣) الطبقات الكبرى (٧/ ١١١)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٤٩٢)، وسؤالات البَرْقَاني للدارقطني (ص: ٣٨)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٣٨٠)، والكاشف (١/ ٥١٣)، وتهذيب التهذيب (٥/ ١٢)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٨٢).

(٤) البَجَلي: هذه النسبة إلى قبيلة بَجيلة. الأنساب للسمعاني (٢/ ٨٥).

صحبة، يُنسب تارة إلى أبيه، وتارة إلى جده، ويُقال: جندب بن خالد بن سُفيان، سَكَنَ الكوفة، ثم البصرة. روى عن: النبي ﷺ، وحُذيفة بن اليَمَان ﷺ. روى عنه: أبو تَمِيْمَة طَرِيف بن مُجالد، والحَسن البصري، وغيرهما.(١)

الحكم على الإسناد:

الإسناد: ضعيف؛ **فيه:** هشام بن عمَّار، قال ابن حجر في التقريب: صدوق مُقرِيء، كبر فصار يَتلقن، فحديثه القديم أصح. انتهى. ولم أتبين هل روى عنه ابنُ أبي عاصم قبل أن يتلقن، أم بعد ذلك، **وفيه:** علي بن سُليمان الكَلْبي، صدوق، وقال ابن حبان لما ذكره في الثقات: يُغرب، وباقي رواته ثقات.

والإسناد فيه علة مُحْتَمَلة، وهي إبدال راو بآخر – على ما سيتبين بعد قليل إن شاء الله عند النظر في الخلاف، وفي قول الإمام أبي حاتم–.

وقد أورد الإمام الهيثميُّ في المجمع هذا الحديثَ، من هذا الطريق، في كتاب العلم، باب فيمن لم يَنْتَفِعْ بعلمه، وقال: رواه الطبراني في الكبير، وله طريق تأتي في قتال أهل البَغْي، ورجاله موثقون(٢).

ثم أورد الهيثميُّ الحديثَ من طريقين آخرين – غير طريق هشام بن عمَّار–، في موضعين مختلفين:

- **الموضع الأول:** كتاب قتال أهل البَغْي، باب ما جاء في الخوارج، أورد فيه الحديثَ الذي أخرجه الإمام الطبراني في المعجم الكبير، ح(١٦٨٥)، من طريق: لَيْث، عن صفوان بن مُحْرِز، عن جُنْدُب بن عبد الله، مرفوعًا، وقال – أي الهيثمي–: رواه الطبراني من طريقين، في إحداهما: لَيْث بن

(١) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/ ٥٧٨)، والاستيعاب (١/ ٢٥٦)، وتهذيب الكمال (٥/ ١٣٧)، والإصابة (١/ ٦١٣).

(٢) مجمع الزوائد (١/ ١٨٤).

أبـي سُـلَيم، وهـو مُـدلس، وفـي الأخـرى: علـي بـن سُـليمان الكَلْبـي[1]، ولم أعرفه، وبقية رجالهما ثقات[2].

قلتُ: علي بن سليمان الكَلْبي، صدوق – على ما تقدم في دراسة الإسناد–.

– **الموضع الثاني:** كتاب الفتن، باب حُرْمة دماء المسلمين وأموالهم، وإثم من قتل مسلمًا، أورد فيه الحديثَ الذي أخرجه الإمام الطبراني في المعجم الأوسط، ح(٨٤٩٥)، وفي المعجم الكبير، ح(١٦٦٢)، من طريق: قتادة، عن الحَسن، عن جُنْدُب بن عبد الله، مرفوعًا، وقال: رواه الطبراني في الأوسط والكبير، ورجاله رجال الصحيح[3].

وتخريج الطريقين المذكورين للحديث عند الإمام الطبراني – فيما سبق– قد تقدم في تخريج الوجه المرفوع.

النظر في الخلاف:

هذا الحديث مداره على: أبي تَمِيْمَة، وقد اختلف عنه فيه على وجهين:

الوجه الأول: (يُروى عنه، عن جُنْدُب بن عبد الله، مرفوعًا)، وقد تابع المدارَ على رواية هذا الوجه: الحَسنُ البصري، وصفوانُ بن مُحْرِز، وروى هذا الوجه عن المدار: الأعمشُ.

الوجه الثاني: (يُروى عنه، عن جُنْدُب بن عبد الله، موقوفًا)، وقد تابع المدارَ على رواية هذا الوجه: صفوانُ بن مُحْرِز، والحَسنُ البصري – وقد تابعاه على رواية الوجه الأول كذلك–، وروى هذا الوجه عن المدار: الجُرَيْرِيُّ.

ولعلَّ الوجه الراجح هو الوجه الثاني – الموقوف–، وذلك لما يلي:

١. أن الوجه الموقوف أخرجه الإمام البخاري في صحيحه.

٢. قول الإمام البيهقي عقب إخراجه الوجه المرفوع: "الصحيح موقوف".

قال ابن حجر بعد أن ذكر عدة طرق لهذا الحديث: وَوَقَعَ مرفوعًا عند الطبراني

(١) علي بن سُليمان الكَلْبي ورد في طريق هشام بن عمَّار، وهو الطريق الذي أقوم بدراسته.

(٢) مجمع الزوائد (٦/ ٢٣١).

(٣) المصدر السابق (٧/ ٢٩٧).

– أيضًا–، مِنْ طَرِيقِ: إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ جُنْدُبٍ، وَلَفْظُهُ: (تَعْلَمُونَ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَحُولَنَّ بَيْنَ أَحَدِكُمْ وَبَيْنَ الْجَنَّة – وَهُوَ يَرَاهَا– مِلْءُ كَفِّ دَمٍ مِنْ مُسْلِمٍ، أَهْرَاقَهُ بِغَيْرِ حِلِّهِ)[١]، وهذا لو لم يَرد مُصَرَّحًا برفعه، لكان في حُكْم المرفوع؛ لأنه لا يُقال بالرأي، وهو وعيد شديد لقتل المسلم بغير حق[٢].

قلتُ: فالوجه الراجح هو الموقوف، وهو في حكم المرفوع، والله – تعالى– أعلى وأعلم.

<u>النظر في قول الإمام أبي حاتم:</u>

قال الإمام أبو حاتم: "لا يُشبهُ هَذَا الحديثُ حديثَ الأَعْمَش؛ لأن الأَعْمَش لم يروِ عَنْ أَبِي تَمِيْمَة شَيئًا، وهو بأبي إسحاقَ أَشبهُ".

قلتُ: أبو إسحاق المذكور عند الإمام أبي حاتم – فيما سبق– هو أبو إسحاق السَّبِيْعِيّ؛ فهو الوحيد الذي وقفتُ عليه في تلاميذ أبي تَمِيْمَة، يُكنى بأبي إسحاق، وهو:

عَمْرو بن عَبد الله، الهَمْدانيّ[٣]، أبو إسحاق السَّبِيْعِيّ[٤]. روى عن: البَرَاء بن عازب، وعبد الله بن وهب، وغيرهما. روى عنه: إسماعيل بن أبي خالد، ولَيْث بن أبي سليم، وغيرهما. قال ابن معين: ثقة، وقال أحمد: ثقة، ولكن هؤلاء الذين حَملوا عنه بِأَخَرة، وقال أبو حاتم: ثقة.. ويُشبه بالزُّهْري في كثرة الرواية واتساعه في الرجال، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان مُدلسًا، وقال الذهبي في الميزان: مِن أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم إلا أنه شاخ ونَسَى ولم يختلط، وقال في الكاشف: أحد الأعلام.. هو كالزُّهري في الكثرة،

---

(١) أخرجه الإمام الطبراني في المعجم الكبير (٢/ ١٦٠) ح(١٦٦١)، وقد تقدم في تخريج الوجه المرفوع.

(٢) فتح الباري (١٣/ ١٣٠).

(٣) الهَمْدانيّ: هذه النسبة إلى هَمْدان، وهي قبيلة من اليمن نزلت الكوفة. الأنساب للسمعاني (١٢/ ٣٣٩).

(٤) السَّبِيْعِيّ: هذه النسبة إلى سَبِيع، وهو بطن من هَمْدان. المصدر السابق (٧/ ٣٥).

وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من كتابه طبقات المدلسين، وقال: مشهور بالتدليس، وقال في التقريب: ثقة مُكثر عابد، من الثالثة، اختلط بأخرة. مات سنة ١٢٩هـ، وقيل قبل ذلك[١].

قلتُ: من خلال تتبعي لترجمة (علي بن سليمان – التلميذ–)، (وأبي إسحاق السَّبِيْعِيّ، والأعمش – المُراد تعيين أحدهما في الإسناد–)، (وأبي تَمِيْمَة طَرِيف بن مُجالد – الشيخ–)، تبين لي ما يلي:

(أن علي بن سليمان – التلميذ–): ذُكر في شيوخه الأعمش، وأبو إسحاق السَّبِيْعِيّ.

(وأن أبا إسحاق السَّبِيْعِيّ، والأعمش – المُراد تعيين أحدهما في الإسناد–): لم يُذكر في شيوخهما: أبو تَمِيْمَة، ولا في تلاميذهما: علي بن سليمان.

(وأن أبا تَمِيْمَة طَرِيف بن مُجالد – الشيخ–): ذُكر في تلاميذه أبو إسحاق السَّبِيْعِيّ، دون الأعمش.

فما سبق يُرجح قول الإمام أبي حاتم أن الراوي عن أبي تَمِيْمَة طَرِيف بن مُجالد هو أبو إسحاق السَّبِيْعِيّ، وليس الأعمش، كما أني تتبعتُ مرويات أبي إسحاق السَّبِيْعِيّ، والأعمش، وأبي تَمِيْمَة، في كتب السُّنة، فلم أقف للأعمش على رواية عن أبي تَمِيْمَة – **وهو ما ذكره الإمام أبو حاتم، فقال: الأَعْمَش لم يروِ عَنْ أَبِي تَمِيْمَة شَيئًا**–، إلا في هذا الحديث – **الذي ذكر الإمام أبو حاتم أنه لا يُشبه حديث الأعمش**–، في حين أني وقفتُ على عدة روايات لأبي إسحاق السَّبِيْعِيّ، عن أبي تَمِيْمَة[٢]– **وقد ذكر الإمام أبو**

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٢٤٢)، والثقات لابن حبان (٥/ ١٧٧)، وتهذيب الكمال (٢٢/ ١٠٢)، وميزان الاعتدال (٣/ ٢٧٠)، والكاشف (٢/ ٨٢)، والمختلطين للعلائي (ص: ٩٣)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٢٣)، وطبقات المدلسين (ص: ١٤).

(٢) كما في جامع معمر بن راشد (١١/ ٨٢) ح(١٩٩٨٢)، والمعجم الأوسط (٦/ ٧١) ح(٥٨٢٤)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (٥/ ٢٨٤٠) (٦٧٠٨).

حاتم أن الحديث بأبي إسحاقَ أَشبهُ[١]**-.**

هذا.. مع كون الأعمش لم يُذكر إلا في طريق: هشام بن عمَّار، عن علي بن سُليمان الكَلْبي، وهو طريق ضعيف،فلعلَّ تبديل الأعمش بأبي إسحاق مما تلقنه هشام بن عمَّار -وقد جاء في ترجمته أنه كبر فصار يَتلقن-، أو مما أغرب فيه علي بن سُليمان الكَلْبي -وقد جاء في ترجمته أنه يُغرب-.

فالذي يظهر أن الإمام أبا حاتم حالفه الصواب في قوله: " **لا يُشبهُ هَذَا الحديثُ حديثَ الأَعْمَش..**"، والله – تعالى- أعلى وأعلم.

الحديث الخامس:

قال الإمام ابن أبي حاتم: سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ قتادةُ بْنُ الفُضَيل، عَنْ أَبِي حاضرٍ، عَنِ الوَضِينِ بْنِ عطاءٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أبيه، عن النبيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: (يَدْخُلُ فُقَرَاءُ أُمَّتِي الجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِمْ بِأَرْبَعِينَ خَرِيفًا .. الحديثَ). قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد؛ يَرْوُونَ هَذَا الحديث عَنْ أَبِي سَلاَّم، عَنْ ثَوْبانَ،عن النبيِّ ﷺ، ولا يُشْبِهُ أن يكونَ هَذَا مِنْ حديثِ سالم.

قلتُ: ما حالُ قتادةَ بنِ الفُضَيل؟ قَالَ: شيخٌ، هو رُهَاوِيٌّ.

قلتُ: أَبُو حاضرٍ، مَنْ هو؟ قَالَ: مجهولٌ[٢]**.**

الحديث الأول: حديث (سَالِمٍ، عَنْ أبيه، عن النبيِّ ﷺ):

نص الحديث عند الإمام الطبراني:

قال الإمام الطبراني: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: نا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ، قَالَ: نا قَتَادَةُ بْنُ الْفُضَيْلِ بْنِ قَتَادَةَ الرُّهَاوِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَاضِرٍ، عَنِ الْوَضِينِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (يَدْخُلُ فُقَرَاءُ أُمَّتِي الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِمْ بِأَرْبَعِينَ خَرِيفًا[٣]، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صِفْهُمْ

---

(١) لكني لم أقف على إخراج أحدٌ مِن الأئمة لهذا الحديث مِن رواية أبي إسحاق السَّبِيْعِيّ، عن أبي تَمِيْمَة.

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٥/ ١٦٩).

(٣) قال ابن الأثير بعد أن ذكر هذا الحديث: الخَرِيف: الزمان المعروف مِن فُصول السَّنة ما بين الصيف والشتاء، ويُريد به أربعين سنة؛ لأن الخريف لا يكون في السَّنة إلا مرة واحدة، فإذا انقضى أربعون خَرِيفًا، فقد مضت أربعون سنة. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٢٤).

لَنَا، قَالَ: هُمُ الدَّنِسَةُ[1] ثِيَابُهُمْ، الشَّعِثَةُ[2] رُءُوسُهُمْ، الَّذِينَ لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ عَلَى السُّدَّاتِ[3]، وَلَا يَنْكِحُونَ الْمُتَنَعِّمَاتِ[4]، يُعْطُونَ كُلَّ الَّذِي عَلَيْهِمْ، وَلَا يُعْطَوْنَ كُلَّ الَّذِي لَهُمْ). قال الإمام الطبراني: لَا يُرْوَى عَنِ ابْنِ عُمَرَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ إِلَّا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ.

تخريج الحديث: أخرجه من الأئمة:

- الطبراني في:
- المعجم الأوسط (٤/ ٩) ح(٣٤٧٧)، واللفظ له.
- والمعجم الكبير (١٢/ ٣١٥) ح(١٣٢٢٣)، ومسند الشاميين (١/ ٣٧٤) ح(٦٤٩)، بنفس سنده في المعجم الأوسط، والمتن بلفظ مقارب.
- وأبو بكر الإسماعيلي في معجم شيوخه (١/ ٣٦٧)، [ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (١٣/ ٢٢) ح(٩٨٩٦)]، قال الإسماعيلي: أخبرني أحمد بن محمد الرَّازي الكَاغَذِيّ، حدثنا أبو زُرعة، يعني عُبيد الله بن عبد الكَريم الرازي، حدثني علي بن بَحْر، به، بلفظ مقارب.

دراسة إسناد الإمام الطبراني:

١. **الحسين بن إسحاق:** هو الحُسَيْن بن إسحاق بن إبراهيم التُّسْتَرِيّ[5]،

---

(١) الدَّنَس: الوسخ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ١٣٧).

(٢) الشَّعث: أَن يَغْبرَّ * الشَّعْر، وَيَنْتَفِ؛ لبُعد عَهده بالتَّعهُد من المَشْط، والدَّهْن. الفائق في غريب الحديث (٣/ ٢٨).

* اغبَرَّ الشيءُ: عَلاه الغُبار. لسان العرب (٥/ ٥).

(٣) السُّدَّة: البَاب. الفائق في غريب الحديث (٢/ ١٦٧).

(٤) المُتَنَعِّم: هو المُتْرَف الَّذِي لَمْ تُحَنّكُه التَجَارُب والشَّدائد. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٦). فالْمُتَنَعِّمَات هُنَّ المُتْرَفات.

(٥) التُّسْتَرِيّ: هذه النسبة إلى تُسْتَر، بلدة من كُور * الأهواز، من بلاد خُوزِسْتَان. الأنساب للسمعاني (٣/ ٥٤).

* الكُورَة: الْمَدِينَة. لسان العرب (٥/ ١٥٦).

الدَّقِيقيّ[١]. روى عن: عَليَّ بن بَحْر القَطَّان، وهشام بن عمَّار، وغيرهما. روى عنه: سليمان الطَّبَرَانيّ، وأبو جَعْفَر العُقيلي، وغيرهما. قال أبو بكر الخَلال: شيخ جليل.. كان رجلاً مُقدَّمًا رأيتُ موسى بن إسحاق القاضي يُكرمه ويُقدمه، وقال الذهبي في التاريخ: مُحدِّث رحَّال ثقة، وقال في السير: كان من الحُفَّاظِ الرَّحَّالَةِ. توفي سنة ٢٩٣هـ، على الصحيح[٢].

٢. **علي بن بحر**: هو عَليّ بن بَحْر بن بَرِّي القَطَّان، أبو الحَسن البَغْدادي، فارسي الأصل. روى عن: قَتَادة بن الفُضَيْل الرُّهَاوي، وعبد الرزاق بن هَمَّام، وغيرهما. روى عنه: البخاري تعليقًا، وأبو داود، والحُسَيْن بن إسحاق التُّسْتَرِيّ، وأحمد بن حنبل، وغيرهم. قال يحيى بن معين، وأبو حاتم: ثقة، زاد أبو حاتم: عندي، وقال مُهَنَّى – وهو ابن يحيى–: سألتُ أحمد عن عليّ بن بَحْر بن بَرِّي.. قال: لا بأس به، قلتُ: ثقة هو؟ قال: نعم، وقال الذهبي: حافظ.. وثقوه، وقال ابن حجر: ثقة فاضل، من العاشرة. مات سنة ٢٣٤هـ.[٣]

٣. **قتادة بن الفضيل بن قتادة الرُّهاوي**[٤]: هو قَتَادة بن الفُضَيْل بن قَتَادة بن عبد الله بن قَتَادة الحَرَشِي[٥]، أبو حُميد الرُّهَاوي. روى عن: أبي حاضر عبد الملك بن عَبْد رَبِّه، وسُليمان الأعمش، وغيرهما. روى عنه: عَليّ بن بَحْر بن بَرِّي القَطَّان، وإبراهيم بن موسى الرَّازي، وغيرهما. قال أبو حاتم:

---

(١) الدَّقِيقيّ: هذه النسبة إلى الدَّقِيق وبيعه وطَحنه. الأنساب للسمعاني (٥/ ٣٢٦).

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ١٤٢)، وتاريخ الإسلام (٦/ ٧٣٩)، و(٦/ ٩٣٨)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٥٧).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ١٧٦)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٢٦٨)، وتهذيب الكمال (٢٠/ ٣٢٥)، والكاشف (٢/ ٣٥)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٩٨).

(٤) الرُّهَاوي: نسبة إلى مدينة بالجزيرة بين المَوْصِل والشام.. يقال لها الرُّها. [الأنساب للسمعاني (٦/ ١٩٤)، ومعجم البلدان (٣/ ١٠٦)].

(٥) الحَرَشِي: هذه النسبة إلى بنى الحَرِيش بن كَعب بن رَبيعة بن عامر بن صَعْصَعَة بن قَيْس. الأنساب للسمعاني (٤/ ١٠٨).

شيخ، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وذكره ابن شاهين في كتاب الثقات، وقال: كان ثقة، وقال الذهبي: وُثق، وقال ابن حجر: مقبول، من التاسعة. مات سنة ٢٠٠هـ.(١)

قلتُ: لعل الراجح في خلاصة حاله أنه صدوق؛ توسطًا في أمره.

٤. **أبو حاضر**: هو عبد الملك بن عَبْد رَبِّه بن سُليمان بن زَيتُون، أبو حاضر. روى عن: الوَضِيْن بن عطاء، وعن رجل، عن ابن عباس. روى عنه: عيسى بن يونس. قال البخاري: حديثه في الشاميين، وقال أبو حاتم في العلل – على ما تقدم عقب الحديث–: مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: عداده في أهل الشام، رَوَى عنه أهلها، وقال الذهبي: مجهول، وقال الهيثمي: منكر الحديث(٢).

٥. **الوضين الثقفي**(٣): هو الوَضِيْن بن عَطاء بن كِنانة بن عبد الله الخُزاعي، أبو كِنانة، ويُقال: أبو عبد الله الدمشقي. روى عن: سالم بن عبد الله بن عُمر، وعطاء بن أبي رَبَاح، وغيرهما. روى عنه: أبو حاضر عبد الملك بن عَبْد رَبِّه، وحماد بن سَلَمَة، وغيرهما. قال ابن سعد: كان ضعيفًا في الحديث، وقال يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، ودُحَيْم: ثقة، وقال يحيى بن معين في موضع آخر: لا بأس به، وقال أحمد بن حنبل

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٣٥)، والثقات لابن حبان (٧/ ٣٤١)، وتاريخ أسماء الثقات (ص: ١٨٩)، وتهذيب الكمال (٢٣/ ٥١٨)، والكاشف (٢/ ١٣٤)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٥٣).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٤٢٤)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٣٥٩)، وعلل الحديث له (٥/ ١٧٠)، والثقات لابن حبان (٧/ ٩٩)، وميزان الاعتدال (٤/ ٥١٢)، ومجمع الزوائد (١/ ١٧٠).

(٣) هكذا ورد في هذا الإسناد عند الإمام الطبراني في المعجم الأوسط أنه ثقفي، لكن لم ترد هذه النسبة عند أحد غير الطبراني ممن أخرج هذا الحديث مِنَ الأئمة، وكذا لم أقف في كتب الرجال على مَنْ ذكر في ترجمته هذه النسبة.

في رواية أخرى: ليس به بأس، كان يَرَى القَدَر[١]، وقال أبو عُبيد الآجُرِّيّ، عن أبي داود: صالح الحديث، قلتُ: هو قَدَري؟ قال: نعم، وقال أبو حاتم: تَعْرِف وَتُنْكِر[٢]، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال ابن عدي: ما أدري بأحاديثه بأسًا، وقال الذهبي: ثقة، وبعضهم ضَعَّفه، وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ، ورُمي بالقدر، من السادسة. مات سنة ١٤٧، وقيل: ١٤٩، وقيل: ١٥٦هـ.[٣]

٦. **سالم:** هو سالم بن عبد الله بن عُمر بن الخَطَّاب العَدَويّ، أبو عُمر، ويُقال: أبو عَبد الله، المَدَنيّ. روى عن: أبيه، وأبي هريرة، وغيرهما. روى عنه: الوَضِيْن بن عَطاء، وعَمرو بن دِينار المَكي، وغيرهما. قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث عاليًا مِن الرجال وَرِعًا، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة، وقال الذهبي: أحد فقهاء التابعين، وقال ابن حجر: كان ثبتًا عابدًا فاضلًا كان يُشبه بأبيه في الهَدْي والسَّمت، مِن كبار الثالثة. مات في آخر سنة ١٠٦هـ، على الصحيح.[٤]

---

(١) أي: أنه كان يقول بنفي القَدَر، قال ابن حجر: قد حَكَى المصنفون في المقالات عن طوائف من القدرية إنكار كون الباريء عالمًا بشيء مِن أعمال العباد قبل وقوعها منهم، وإنما يعلمها بعد كونها، قال القرطبي، وغيره: قد انقرض هذا المذهب، ولا نعرف أحدًا يُنسب إليه مِن المتأخرين، قال: والقدرية اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها، وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال، وهو مع كونه مذهبًا باطلًا أخف مِن المذهب الأول. فتح الباري (١/ ١١٩).

(٢) قولهم: تَعْرِف وَتُنْكِر، أي يأتي مرة بالمناكير، ومرة بالمشاهير. تدريب الراوي (١/ ٤١٢).

(٣) الطبقات الكبرى (٧/ ٣٢٣)، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٥٣٧) و(٣/ ١١٥)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٥٠)، والثقات لابن حبان (٧/ ٥٦٤)، والكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٣٧٦)، وتاريخ بغداد (١٥/ ٦٦٨)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ٤٤٩)، وميزان الاعتدال (٤/ ٣٣٤)، والكاشف (٢/ ٣٤٩)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٨١).

(٤) الطبقات الكبرى (٥/ ١٤٩)، والثقات للعجلي (١/ ٣٨٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ١٨٤)، وتهذيب الكمال (١٠/ ١٤٥)، والكاشف (١/ ٤٢٢)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٤٣٦)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٢٦).

٧. **والد سالم:** هو عَبد الله بن عُمر بن الخَطَّاب، صحابي جليل، سبقت ترجمته في الحديث الثاني.

الحكم على الإسناد:

الإسناد: ضعيف؛ **فيه:** أبو حاضر عبد الملك بن عَبْد رَبِّه، قال الهيثمي: منكر الحديث، **وفيه:** الوَضِيْن بن عَطاء، قال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ، ورُمي بالقدر، **وفيه:** قَتَادة بن الفُضَيْل الرُّهاوي، صدوق، وباقي رواته ثقات.

والحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد، وقال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط، ورجاله ثقات[1].

فهذا توثيق ضمني من الإمام الهيثمي لأبي حاضر، مع أنه قال فيه في موضع آخر – على ما سبق في ترجمته–: منكر الحديث!

وقد ورد هذا الحديث من طريق آخر، أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب مَنْزلة الفقراء، (٢/ ١٣٨١) ح(٤١٢٤)، من طريق: مُوسى بن عُبَيْدَة، عن عَبد اللَّهِ بن دِينَارٍ، عن عَبد اللَّهِ بن عُمَرَ، مرفوعًا، بلفظ مختلف.

ولكنه طريق ضعيف؛ فقد ذكره البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٤/ ٢١٧)، وقال: هذا إسناد ضعيف؛ لضعف موسى بن عُبَيْدة الرَّبَذِيّ.

لكن لقوله ﷺ: (يَدْخُلُ فُقَرَاءُ أُمَّتِي الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِمْ بِأَرْبَعِينَ خَرِيفًا) شاهد صحيح؛ أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرَّقائق، (٤/ ٢٢٨٥) ح(٢٩٧٩)، من طريق: أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحُبُلِيّ، عن عَبْد اللهِ بْن عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أنه سَمع رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: (إِنَّ فُقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ يَسْبِقُونَ الْأَغْنِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى الْجَنَّةِ بِأَرْبَعِينَ خَرِيفًا).

(١) مجمع الزوائد (١٠/ ٢٦٠).

الحديث الثاني: حديث (أَبِي سَلاَّم، عَنْ ثَوْبانَ، عن النبيِّ ﷺ):

نص الحديث عند الإمام الترمذي:

قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُهَاجِرِ، عَنْ العَبَّاسِ، عَنْ أَبِي سَلَّامٍ الحَبَشِيِّ، قَالَ: بَعَثَ إِلَيَّ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ(١)، فَحُمِلْتُ عَلَى البَرِيدِ(٢)، قَالَ: فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ، قَالَ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، لَقَدْ شَقَّ عَلَيَّ مَرْكَبِي البَرِيد، فَقَالَ: يَا أَبَا سَلَّامٍ مَا أَرَدْتُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ، وَلَكِنْ بَلَغَنِي عَنْكَ حَدِيثٌ تُحَدِّثُهُ، عَنْ ثَوْبَانَ،عَنِ النَّبِيِّﷺ فِي الحَوْضِ،فَأَحْبَبْتُ أَنْ تُشَافِهَنِي بِهِ، قَالَ أَبُو سَلَّامٍ: حَدَّثَنِي ثَوْبَانُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: (حَوْضِي مِنْ عَدَنَ(٣) إِلَى عَمَّانَ البَلْقَاءِ(٤)، مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ العَسَلِ، وَأَكْوَابُهُ عَدَدُ نُجُومِ السَّمَاءِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ شَرْبَةً لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهَا أَبَدًا، أَوَّلُ النَّاسِ وُرُودًا عَلَيْهِ فُقَرَاءُ المُهَاجِرِينَ، الشُّعْثُ رُؤُوسًا، الدُّنْسُ ثِيَابًا، الَّذِينَ لَا يَنْكِحُونَ المُتَنَعِّمَاتِ، وَلَا تُفْتَحُ لَهُمُ أَبْوَابُ السُّدَدِ).. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ.. وَأَبُو سَلَّامٍ الحَبَشِيُّ اسْمُهُ: مَمْطُورٌ، وَهُوَ شَامِيٌّ ثِقَةٌ.

تخريج الحديث: أخرجه من الأئمة:

- الترمذي في سننه، كتاب صفة القيامة والرَّقائق والوَرَع عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في صِفة أواني الحَوْض، (٤/ ٦٢٩) ح(٢٤٤٤)، واللفظ له.

---

(١) هو عُمَر بن عَبْد العزيز بن مَرْوَان بن الحَكَم بن أبي العاص، الأُمَويّ، أمير المؤمنين، أمه أم عاصم بنت عاصم بن عُمَر بن الخطاب، ولي إمرة المدينة للوليد، وكان مع سُليمان كالوزير، وولي الخلافة بعده، فعُدَّ مع الخلفاء الراشدين، مات في رجب سنة ١٠١هـ، وله أربعون سنة، ومدة خلافته سنتان ونصف. تقريب التهذيب (ص: ٤١٥).

(٢) البَرِيد: كلمة فارسية يُراد بها في الأصل البَغْل. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١١٥).

(٣) عَدَن: مدينة مشهورة على ساحل بحر الهند، مِن ناحية اليمن. معجم البلدان (٤/ ٨٩).

(٤) عَمَّان: بلد في طرف الشام، وكانت قَصَبة* أرض البَلْقَاء. المصدر السابق (٤/ ١٥١). والبَلْقَاء: كُورة مِن أعمال دمشق.. قَصَبتها عَمَّان، وفيها قُرى كثيرة، ومزارع واسعة. معجم البلدان (١/ ٤٨٩).

* قَصَبة البِلاد: مَدينَتُها. لسان العرب (١/ ٦٧٦).

- وتمام في الفوائد (١/ ٢٣٧) ح(٥٧٣)، من طريق: أبي زُرعة، ثنا يحيى بن صالح الوُحَاظِيّ، ثنا محمد بن مُهاجر، به، بلفظ مقارب.
- وابن ماجه في سننه، كتاب الزُّهد، باب ذِكْر الحَوْض، (٢/ ١٤٣٨) ح(٤٣٠٣)، من طريق: مَرْوان بن محمد.
- وأبو داود الطيالسي في مسنده (٢/ ٣٣٥) ح(١٠٨٨)، [ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (١٣/ ٩١) ح(١٠٠٠٣)]، وأحمد في مسنده (٣٧/ ٥٠) ح(٢٢٣٦٧)، من طريق: أبي عُتْبَة – هو إسماعيل بن عيَّاش–.
- والرُّوياني في مسنده (١/ ٤٢٦) ح(٦٥٣)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٢٠٤) ح(٧٣٧٤)، من طريق: عبد الله بن يوسف التِّنِّيسِيّ.
- والطبراني في المعجم الأوسط (١/ ١٢٤) ح(٣٩٦)، وفي مسند الشاميين (٢/ ٣١٦) ح(١٤١١)، وتمام في الفوائد (١/ ٢٣٨) ح(٥٧٤)، من طريق: أبي تَوْبة الرَّبيع بن نافع.

* أربعتهم (مَرْوان بن محمد، وأبو عُتْبَة إسماعيل بن عيَّاش، وعبد الله بن يوسف التِّنِّيسِيّ، وأبو تَوْبة الرَّبيع بن نافع) عن محمد بن مُهاجِر، به.

عند ابن ماجه أن أبا سَلَّام، قال: (حَدَّثَنِي ثَوْبَانُ..).

وعند أبي داود الطيالسي، والبيهقي، وأحمد، والرُّوياني، والحاكم: أن أبا سَلَّام، قال: (سَمِعْتُ ثَوْبَانَ..).

والحديث عند جميعهم، بلفظ مقارب.

لكن عند الطبراني في المعجم الأوسط، وفي مسند الشاميين، بدون قصة المتن، المذكورة قبل الحديث، وبدون قول عمر بن عبد العزيز، المذكور بعده.

وقال الطبراني عقب الحديث في المعجم الأوسط: لم يَرْوِ هذا الحديث عن العباس بن سالم، إلا محمد بن مُهَاجر.

وقال الحاكم عقب الحديث: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخرجاه، وأقره الذهبي في التلخيص على تصحيحه، فقال: صحيح.

- وابن أبي عاصم في كتاب السُّنة (٢/ ٣٤٧) ح(٧٤٧)، وفي كتاب الأوائل (ص: ١١٢) ح(١٨٦)، من طريق: أبي محمد شَدَّاد الضَّرير، عن أبي سلَّام.. قال: سمعتُ ثَوْبَان، يُحدث عن رسول الله ﷺ.. فذكره.
- والدُّولَابِيّ في الكنى والأسماء (٢/ ٨٨٧) ح(١٥٥٧)، من طريق: مُسْلم بن عبد الله، أن أبا سلَّام، قال: حدثنا ثَوْبَان.. فذكره.
- والطبراني في المعجم الكبير (٢/ ٩٩) ح(١٤٣٧)، وفي مسند الشاميين (٢/ ٢١١) ح(١٢٠٦)، وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (١/ ٥٠٣) ح(١٤١٤)، من طريق: زيد بن واقد، عن أبي سلَّام الأسود، عن ثَوْبَان.
- والطبراني في مسند الشاميين (٢/ ٥١) ح(٩٠٤)، والآجُرِّيّ في كتاب الشريعة (٣/ ١٢٥٦) ح(٨٢٤)، من طريق: الوليد بن مسلم، قال: حدثنا يحيى بن الحارث الذِّمَارِيّ، وشَيْبَة بن الأَحْنف الأوزاعي، قالا: سمعنا أبا سلَّام الأسود، يُحدث عن ثَوْبَان.. فذكراه.

والحديث عند ابن أبي عاصم في كتاب السُّنة، والدُّولَابِيّ، والطبراني في المعجم الكبير، وفي مسند الشاميين، ح(١٢٠٦)، وأبي نعيم الأصبهاني، بلفظ مقارب، وعند الطبراني في المعجم الكبير، وفي مسند الشاميين، ح(١٢٠٦)، وأبي نعيم الأصبهاني: (.. وَأَكْثَرُ النَّاسِ وَارِدًا عَلَيْهِ فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ..)- واللفظ للطبراني في مسند الشاميين-، بدلًا من: (أَوَّلُ النَّاسِ وُرُودًا عَلَيْهِ فُقَرَاءُ المُهَاجِرِينَ..).

وعند ابن أبي عاصم في كتاب الأوائل، والطبراني في مسند الشاميين، ح(٩٠٤)، والآجُرِّيّ في كتاب الشريعة، مختصرًا.

ولم يذكر جميعهم قصة المتن، المذكورة قبل الحديث، ولا قول عمر بن عبد العزيز، المذكور بعده.

دراسة إسناد الإمام الترمذي:

١. **محمد بن إسماعيل:** هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغِيرة، الجُعْفِيّ[١] مولاهم، أبو عبد الله البُخَارِيّ[٢]. وُلد البخاري سنة ١٩٤هـ. روى عن: يحيى بن صالح الوُحَاظي، وعلي بن المديني، وغيرهما. روى عنه: الترمذي في الجامع كثيرًا، ومسلم في غير الجامع، وغيرهما. قال أحمد بن حنبل: انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خُراسان.. فذكره فيهم، وقال أبو حاتم الرازي: أَعْلم مَنْ دخل العراق، وقال الذهبي: كان إمامًا حافظًا حُجة رأسًا في الفقه والحديث مُجتهدًا، وقال ابن حجر: جَبَل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث، من الحادية عشرة. مات سنة ٢٥٦هـ.[٣]

٢. **يحيى بن صالح:** الوُحَاظِيّ[٤]، أبو زكريا، ويُقال: أبو صالح الشَّاميّ. روى عن: محمد بن مُهاجر، ومالك بن أنس، وغيرهما. روى عنه: البخاري، ويحيى بن معين، وغيرهما. قال ابن معين: ثقة، وقال مُهَنَّى بن يحيى: سألتُ أحمد بن حنبل عن يحيى بن صالح، فقال: رأيتُه، ولم يَحمده، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو عَوَانة الإسفراييني: حسن الحديث، ولكنه

---

(١) الجُعْفِيّ: هذه النسبة إلى القبيلة، وهي ولد جُعْفى بن سَعْد العَشيرة، وهو مِن مَذْحِج، والمُنتسب إليها أبو جعفر عبد الله بن محمد بن جعفر بن يَمَان الجُعْفِي المُسْنَدِيّ.. والإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغِيرة البُخاري الجُعْفِي، صاحب الصحيح، قيل له: الجُعْفِي؛ لأن جده المُغيرة كان مجوسيًّا، فأسلم على يد يَمَان الجُعْفِي، جد المُسْنَدِيّ، وكان يَمَان والي بُخَارى، فنُسب إليه. اللباب في تهذيب الأنساب (١/ ٢٨٤).

(٢) البُخَارِيّ: هذه النسبة إلى البلد المعروف بما وراء النهر، يُقال له: بُخَارى. المصدر السابق (١/ ١٢٥).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٩١)، وتاريخ بغداد (٢/ ٣٢٣)، وتهذيب الكمال (٢٤/ ٤٣٠)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩١)، والكاشف (٢/ ١٥٦)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٧)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٦٨).

(٤) الوُحَاظيّ: بضم الواو، وقيل بكسرها، هذه النسبة إلى وُحاظة، وهو بطن من حِمْيَر. الأنساب للسمعاني (١٢/ ٢٢٤).

صاحب رَأْي، وقال العقيلي: جَهْمي[١]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: الحافظ الفقيه، وقال ابن حجر: صدوق مِنْ أهل الرَأْي، من صغار التاسعة. مات سنة ٢٢٢هـ، وقد جاز التسعين.[٢]

٣. **محمد بن المهاجر**: هو محمد بن مُهَاجر بن أبي مُسْلم، واسمه دِينار، الأنصاري، الشَّامي. روى عن: العباس بن سالم، ونافع مولى ابن عُمر، وغيرهما. روى عنه: يحيى بن صالح الوُحَاظِيّ، وسفيان بن عيينة، وغيرهما. قال ابن معين، وأحمد، والذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة، من السابعة. مات سنة ١٧٠هـ.[٣]

٤. **العباس**: هو عبَّاس بن سَالم بن جَمِيل بن عَمرو، اللَّخْمِيّ[٤] الدِّمشقيّ. روى عن: أبي سلام الأَسْود، ورَبيعة بن يَزيد، وغيرهما. روى عنه: محمد بن مُهَاجر، والصَّقر بن فَضالة، وغيرهما. قال العجلي، وأبو داود: ثقة، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال الذهبي: وُثق، وقال ابن

(١) الجَهْمِية: أتباع جَهْم بن صَفْوَان، الذى قَالَ بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال، وأنكر الاستطاعات كلهَا، وَزعم أن الجنَّة وَالنَّار تَبيدان وتفنيان، وَزعم – أَيْضًا– أن الإيمان هُوَ المعرفَة بِاللَّه – تَعَالَى– فَقَط، وأن الكفْر هُوَ الجَهْل بِهِ فَقَط، وقال: لا فعل ولَا عمل لأحَد غير الله – تَعَالَى–، وإنما تُنْسب الأعمال إلى المخلوقين على المجَاز.. وَزعم – أيضًا– أَن عِلم الله – تَعَالَى– حَادث. الفَرْق بين الفِرَق (ص: ١٩٩).

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٤٠٨)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ١٥٨)، والثقات لابن لابن حبان (٩/ ٢٦٠)، وتهذيب الكمال (٣١/ ٣٧٥)، وميزان الاعتدال (٤/ ٣٨٦)، والكاشف (٢/ ٣٦٨)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٢٩)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٩١).

(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٤٣٠)، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٤٧١)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٩١)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٥١٦)، والكاشف (٢/ ٢٢٥)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٠٩).

(٤) اللَّخْمِيّ: نسبة إلى لَخْم، ولَخْم وجُذَام قبيلتان مِن اليمن نزلتا الشام. الأنساب للسمعاني (١١/ ١٨).

حجر: ثقة، من السادسة. ذكره الذهبي في التاريخ في وفيات الطبقة الثانية عشرة ١١١ – ١٢٠هـ.(١)

٥. **أبو سلام الحبشي:** هو مَمْطُور، أبو سَلَّام، الأَسْوَد، الحَبَشِي، الأَعْرج، الدِّمشقي، ويُقال: النُّوْبي، وقيل: إن الحَبَشِي نسبة إلى حَيّ من حِمْيَر، لا إلى الحَبَشة. روى عن: ثَوْبان مولى رسول الله ﷺ، والنُّعمان بن بَشِير، وغيرهما. روى عنه: العبَّاس بن سَالم اللَّخْمِيّ، ويحيى بن أبي كَثِير، وغيرهما. قال العجلي: شامي تابعي ثقة، وقال ابن أبي حاتم: ذكره أبي عن إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين، قلتُ – أي إسحاق–: هل سمع أبو سَلَّام مِنْ ثَوْبان؟ قال: لا، وقال أحمد بن حنبل: ما أراه سمع، وقال علي بن المديني: لم يسمع، ثم قال ابن أبي حاتم: سمعتُ أبي يقول: مَمْطُور أبو سَلَّام الأَعْرج الحَبَشِي الدِّمشقي، رَوَى عن ثَوْبان، والنُّعمان بن بَشِير، وأبي أُمَامة، وعَمْرو بن عَبَسَة، مُرسل، سألتُ أبي: هل سمع أبو سَلَّام مِنْ ثَوْبان؟ قال: قد رَوَى عنه، ولا أدري سمع مِنْه أم لا، وقال الترمذي – على ما تقدم عقب الحديث–: شامي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: زيد بن سَلَّام بن أبي سَلَّام، عن جدِّه، ثقتان، وقال الذهبي في التاريخ: مِنْ ثقات الشَّاميين وعُلمائهم الأَعْلام، وقال في الكاشف: غالب رواياته مُرسلة؛ ولذا ما أخرج له البخاري، وقال ابن حجر: ثقة يُرسل، من الثالثة. ذكره الذهبي في التاريخ في وفيات الطبقة الحادية عشرة ١٠١ – ١١١هـ.(٢)

---

(١) الثقات للعجلي (٢/ ١٩)، وسؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (٢/ ٢١٧)، والثقات لابن حبان (٧/ ٢٧٦)، وتهذيب الكمال (١٤/ ٢١١)، وتاريخ الإسلام (٣/ ٢٥٥)، والكاشف (١/ ٥٣٥)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٩٢).

(٢) الثقات للعجلي (٢/ ٢٩٧)، وسنن الترمذي (٤/ ٦٣٠)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٤٣١)، والمراسيل له (ص: ٢١٥)، والثقات لابن حبان (٥/ ٤٦٠)، وسؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٣٢)، والأنساب للسمعاني (٤/ ٤٥)، و(١٢/ ١٤٩)، وتهذيب الكمال (٢٨/ ٤٨٤)، وتاريخ الإسلام (٣/ ١٧٠)، والكاشف (٢/ ٢٩٣)، وجامع التحصيل (ص: ٢٨٦)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٢٩٦)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٤٥).

٦. **ثوبان:** هو ثَوْبَانُ بْنُ بُجْدُد، ويُقال: ابن جَحْدَر، القُرشي، الهاشمي، مولى رسول الله ﷺ. روى عن: النبي ﷺ. روى عنه: أبو سَلَّام الأسود، وسالم بن أبي الجَعْد، وغيرهما. أصابه سِبَاء، فاشتراه النبي ﷺ، فأعتقه، ولم يزل معه في الحَضَر والسَّفَر حتى تُوفي، فخرج إلى الشام، فنزل الرَّمْلة، ثم انتقل إلى حِمْص فابتنى بها دارًا، ولم يَزل بها إلى أن مات. مات سنة ٥٤هـ.(١)

الحكم على الإسناد:

الإسناد: حسن؛ **فيه:** يحيى بن صالح الوُحَاظِيّ، صدوق مِنْ أهل الرَأْي، وباقي رواته ثقات.

وقد تُكُلِّم في سماع أبي سلَّام من ثَوْبَان، لكنه قد صرح بتحديث أبي سلَّام له، وسماعه منه – على ما تقدم في التخريج–.

هذا.. وقد ورد هذا الحديث من عدة طُرق أخرى – على ما تقدم في التخريج–، ومِنْ هذه الطرق ما تُوبع فيه يحيى بن صالح في روايته عن محمد بن مُهاجِر، فقد تابعه: (مَرْوان بن محمد، وأبو عُتْبَة إسماعيل بن عيَّاش، وعبد الله بن يوسف التِّنِّيسِيّ، وأبو تَوْبة الرَّبيع بن نافع)، وقد أخرج الحاكمُ في المستدرك الحديثَ من طريق: عبد الله بن يوسف التِّنِّيسِيّ، وصححه، وأقره الذهبي في التلخيص على تصحيحه.

والحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد، فقال: وعن ثَوْبَان، قال: قال رسول الله ﷺ: (إِنَّ حَوْضِي مَا بَيْنَ عَدَنَ إِلَى عَمَّانَ، أَكْوَابُهُ عَدَدُ النُّجُومِ، مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ الثَّلْجِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، أَوَّلُ مَنْ يَرِدُهُ فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ..)، فذكر الحديث، ثم قال – أي الهيثمي–: رواه الطبراني، وفي رواية عنده: (وَأَكْثَرُ النَّاسِ وُرُودًا عَلَيْهِ فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ) بَدَلَ: (أَوَّلُ مَنْ يَرِدُهُ..) ورجال الرواية الثانية رجال الصحيح(٢).

(١) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٨١)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ٥٠١)، والاستيعاب (١/ ٢١٨)، وأسد الغابة (١/ ٤٨٠)، وتهذيب الكمال (٤/ ٤١٣)، والإصابة (١/ ٥٢٧).

(٢) مجمع الزوائد (١٠/ ٢٦٠).

قلتُ: الرواية الثانية (وَأَكْثَرُ النَّاسِ وُرُودًا عَلَيْهِ فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ) أخرجها الطبراني في المعجم الكبير، وفي مسند الشاميين، ح(١٢٠٦)، من طريق: زيد بن واقد، عن أبي سلَّام الأسود، عن ثَوْبَان – على ما تقدم في التخريج–.

وبناءً على ما تقدم فإن إسناد الإمام الترمذي يرتقي من درجة الحسن إلى الصحيح لغيره.

النظر في قول الإمام أبي حاتم:

سأل الإمام ابنُ أبي حاتم أباه عن هذا الحديث من طريق: سَالِمٍ، عَنْ أبيه، عن النبيِّ ﷺ، فأجابه أبو حاتم بقوله: "**هَذَا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد؛ يَرْوُونَ هَذَا الحديث عَنْ أَبِي سَلاَّم، عَنْ ثَوْبانَ، عن النبيِّ ﷺ، ولا يُشْبِهُ أن يكونَ هَذَا مِنْ حديثِ سالم**".

قول الإمام أبي حاتم عن حديث سالم: "**هَذَا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد**": لعله لم يُرد بالبطلان معناه المتعارف عليه(١)، وإنما أراد أنه:

منكر بهذا الإسناد؛ لأن فيه: أبا حاضر عبد الملك بن عَبْد رَبِّه، قال الهيثمي: منكر الحديث، انتهى. **معروف** من حديث أبي سَلَّام.

قوله: "**يَرْوُونَ هَذَا الحديث عَنْ أَبِي سَلاَّم..**": أراد بذلك تعدد طرق حديث أبي سلَّام الأسود، وصحته، وكثرة مَنْ أخرجه مِنَ الأئمة، بخلاف حديث سالم، الذي لم يَرد إلا من طريق واحد، فيه راو منكر الحديث، وأخرجه عددٌ محدود مِنَ الأئمة – على ما تبين من تخريج الحديثين فيما سبق–.

قوله: "**ولا يُشْبِهُ أن يكونَ هَذَا مِنْ حديثِ سالم**"، أي أنه منكر من حديث سالم، معروف من حديث أبي سلَّام الأسود، وهو كما قال.

فبناءً على ما تقدم يكون قول الإمام أبي حاتم في الحديث موافقًا لما جاء في دراسته.

---

(١) الباطل، والفاسد، والساقط: ضد الصحيح، وضد الحق. التوقيف على مهمات التعاريف (ص: ٧٠).

الحديث السادس:

قال الإمام ابن أبي حاتم: سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد الطَّيَالِسِيُّ، عَنِ الصَّعِقِ بْنِ حَزْنٍ، عَنْ حَربٍ الجَعْدِي، عَنْ أَبِي إسحاقَ، عن سُوَيد بن غَفَلَةَ، عن عَبد الله بْنِ مسعودٍ، قَالَ: قَالَ لِي رسولُ الله ﷺ: (أَتَدْرِي أَيُّ عُرَى الإسْلاَمِ[1] أَوْثَقُ؟ قلتُ: اللهُ ورسولُهُ أعلمُ، قَالَ: الوَلاَيَةُ في اللهِ: الحُبُّ فِي اللهِ، وَالْبُغْضُ فِي اللهِ، أَتَدْرِي أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ قلتُ: اللهُ ورسولُهُ أعلمُ، قَالَ: فَإِنَّ أَعْلَمَ النَّاسِ أَعْلَمُهُمْ بِالْحَقِّ إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ، وَإِنْ كَانَ مُقَصِّرًا في العِلْمِ، وَإِنْ كانَ يَزْحَفُ عَلَى اسْتِهِ[2]). قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هُوَ حَربٌ الجَعْدِي، والناسُ يَقُولُونَ: عَقِيل.

وسألتُ أَبِي عَنْ ذلك، فَقَالَ: هَذَا خطأٌ؛ إنما هو: الصَّعِقُ بْن حَزْنٍ، عَنْ عَقِيل الجَعْدِي، عَنْ أَبِي إِسْحَاق، وليس لحربٍ مَعْنى، ونفسُ الحديثِ منكرٌ؛ لا يشبهُ حَدِيث أَبِي إِسْحَاق، ويشبه أن يكون عَقِيلٌ هذا أَعْرابيًّا، والصَّعِق فلا بأسَ به[3].

نص الحديث عند الإمام أبي داود الطيالسي:

قال الإمام أبو داود الطيالسي: حَدَّثَنَا الصَّعِقُ بْنُ حَزْنٍ، عَنْ عَقِيلٍ الْجَعْدِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (يَا عَبْدَ اللَّهِ أَتَدْرِي أَيُّ عُرَى الْإِسْلَامِ أَوْثَقُ؟ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: الْوَلَايَةُ فِي اللَّهِ، وَالْحُبُّ فِي اللَّهِ، وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ، يَا عَبْدَ اللَّهِ أَتَدْرِي أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّ أَعْلَمَ النَّاسِ أَعْلَمُهُمْ بِالْحَقِّ إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ، وَإِنْ كَانَ مُقَصِّرًا فِي الْعِلْمِ، وَإِنْ كَانَ يَزْحَفُ عَلَى اسْتِهِ زَحْفًا).

(١) عُرَى الإسلام: شَرَائِعُه التي يُتَمَسَّكُ بها، كُلُّ شَرِيعَة عُرْوَةٌ. مقاييس اللغة (٤/ ٢٩٦).

(٢) قال الجَوْهَرِيّ: الاسْتُ: العَجُزُ، وقد يُرادُ بِهَا حَلْقة الدُّبُر. لسان العرب (١٣/ ٤٩٥).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٥/ ٢٧٢).

تخريج الحديث: أخرجه من الأئمة:

- أبو داود الطيالسي في مسنده (١/ ٢٩٥) ح(٣٧٦)، واللفظ له [ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (١٢/ ٧٣) ح(٩٠٦٤)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٢/ ١١٨) ح(٧٤٦)] عند البيهقي بلفظ مقارب، وعند الخطيب مختصرًا، وعندهما بدلًا من: (وَإِنْ كَانَ مُقَصِّرًا فِي الْعِلْمِ): (وَإِنْ كَانَ مُقَصِّرًا فِي الْعَمَلِ).
- وابن أبي شيبة في مسنده (١/ ٢١٧) ح(٣٢١)، قال: نا زيد بن الحُبَاب.
- والعقيلي في الضعفاء الكبير، ترجمة عَقِيل الجَعْدِي، (٣/ ٤٠٨)، والشَّاشي في مسنده (٢/ ٢٠٣) ح(٧٧٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (٤/ ١٧٧)، من طريق: عَارم أبي النُّعمان.
- والطبراني في المعجم الصغير (١/ ٣٧٢) ح(٦٢٤)، وفي المعجم الأوسط (٤/ ٣٧٦) ح(٤٤٧٩)، وفي المعجم الكبير (١٠/ ٢٧١) ح(١٠٥٣١)، من طريق: شَيْبَان بْن فَرُّوخ.
- والطبراني في المعجم الكبير (١٠/ ٢٧١) ح(١٠٥٣١)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٥٢٢) ح(٣٧٩٠)، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (٤/ ١٧٧)، من طريق: عبد الرحمن بن المبارك العَيْشي.

* أربعتهم (زيد بن الحُبَاب، وعَارم أبو النُّعمان، وشَيْبَان بْن فَرُّوخ، وعبد الرحمن بن المبارك العَيْشي) عن الصَّعِق بن حَزْن، به.

والحديث عند ابن أبي شيبة بلفظ مقارب، وعند الباقين مطولًا.

وعند جميعهم (ابن أبي شيبة، فمَنْ بعده) بدلًا من: (وَإِنْ كَانَ مُقَصِّرًا فِي الْعِلْمِ): (وَإِنْ كَانَ مُقَصِّرًا فِي الْعَمَلِ)، وهو لفظ جميعهم سوى الطبراني في الصغير، فعنده: (وَإِنْ كَانَ مُقَصِّرًا فِي عَمَلِهِ).

وقال الطبراني في المعجم الأوسط عقب الحديث: لم يَرْو هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا عَقِيل الجَعْدي، تفرد به: الصَّعِق بن حَزْن.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخرجاه، وتعقبه الذهبي في التلخيص، فقال: ليس بصحيح.

وقال أبو نعيم الأصبهاني: غريب من حديث سُوَيْد، وأبي إسحاق، تفرد

به عَقِيل الجَعْدي.

دراسة إسناد الإمام أبي داود الطيالسي:

١. **الصعق بن حزن:** هو الصَّعِق بن حَزْن بن قَيْس البَكْري، البَصْري، أبو عَبد الله. روى عن: عَقِيل الجَعْدي، والحَسَن البصري، وغيرهما. روى عنه: زيد بن الحُبَاب، وشَيْبَان بْن فَرُّوخ، وغيرهما. قال موسى بن إسماعيل، وابن ماكولا: كان صدوقًا، وقال ابن معين، وأبو زرعة، وأبو داود، والنسائي: ثقة، وقال ابن معين في موضع آخر: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: ما به بأس، وقال يعقوب بن سفيان: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال الذهبي: ثقة عابد، وقال ابن حجر: صدوق يَهم، وكان زاهدًا، من السابعة. ذكره الذهبي في التاريخ في وفيات الطبقة السابعة عشرة ١٦١ – ١٧٠هـ.(١)

قلتُ: لعل الراجح في خلاصة حاله أنه صدوق، توسطًا في أمره؛ فقد وثقه وصدقه جمعٌ مِنَ الأئمة، والله أعلم.

٢. **عَقِيل الجَعدِيّ:** روى عن: أبي إسحاق الهَمْدَانِيّ، والحَسَن البصري. روى عنه: الصَّعق بن حَزْن، وعِكرمة بن عمّار. قال البخاري: منكر الحديث، وقال العجلي: ثقة، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ذاهب، ويُشبه أن يكون أعرابيًّا، وقال العقيلي: حديثه غير محفوظ، ولا يُعرف إلا به. انتهى. ثم أخرج العقيلي هذا الحديث في ترجمته، وذكره ابن حبان في كتاب

(١) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ١١٤)، وتاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ١٣٤)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٤٥٥)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٦٦٢)، والثقات لابن حبان (٦/ ٤٧٩)، والإلزامات والتتبع للدارقطني (ص: ١٦٩)، والإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (٥/ ١٨٠)، وتهذيب الكمال (١٣/ ١٧٥)، وتاريخ الإسلام (٤/ ٤١٥)، والكاشف (١/ ٥٠٣)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٤٢٤)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٧٦).

المجروحين، وقال: شيخ.. منكر الحديث، يَرْوي عن الثقات ما لا يُشبه حديث الأثبات، فبطل الاحتجاج بمَا رَوَى، وإن وافق فيه الثقات.[١]

قلتُ: فخلاصة حاله أنه: منكر الحديث.

٣. **أبو إسحاق:** هو عَمْرو بن عَبد الله، الهَمْدانيّ، أبو إسحاق السَّبِيْعِيّ، ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من كتابه طبقات المدلسين، وقال: مشهور بالتدليس، وقال في التقريب: ثقة مُكثر عابد، سبقت ترجمته في الحديث الرابع.

٤. **سويد بن غفلة:** هو سُويد بن غَفَلة بن عَوْسَجة بن عامر، الجُعْفِي، أبو أُميَّة الكوفي. روى عن: عبد الله بن مسعود ﷺ، وأبي بكر الصديق ﷺ، وغيرهما. روى عنه: أبو إسحاق السَّبِيْعِيّ، وإبراهيم بن عبد الأعلى، وغيرهما. قال ابن سعد: أَدْرَكَ النبي ﷺ وَوَفَدَ عليه فوجده وقد قُبض، وقال ابن معين: ثقة، وقال العجلي: تابعيّ ثقة، وقال ابن أبي حاتم: أدرك الجاهلية، وقال ابن حبان في الثقات: ليست له صحبة، وقال الذهبي: ثقة إمام زاهد قوَّام، وقال ابن حجر: مُخَضْرَم[٢]، من كبار التابعين. مات سنة ٨٠هـ، وله مائة وثلاثون سنة.[٣]

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٥٣)، والثقات للعجلي (٢/ ١٤٤)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٤٠٨)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٢١٩)، والكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ١٠٠)، وكتاب المجروحين لابن حبان (٢/ ١٩٢)، وميزان الاعتدال (٣/ ٨٨).

(٢) المُخَضْرَم – بفتح الراء–، هو الذي أدرك الجاهلية، وزمن النبي ﷺ وأسلم، ولم يَرَهُ، ولا صُحبة له، هذا مصطلح أهل الحديث فيه، لأنه مُتردد بين طبقتين لا يُدْرَى مِنْ أيهما هو. تدريب الراوي (٢/ ٧٠٥).

(٣) الطبقات الكبرى (٦/ ١٣٢)، والثقات للعجلي (١/ ٤٤٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٢٣٤)، والثقات لابن حبان (٤/ ٣٢١)، وتهذيب الكمال (١٢/ ٢٦٥)، والكاشف (١/ ٤٧٣)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٧٨)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٦٠).

٥. **عبد الله بن مسعود:** هو عَبْد الله بن مَسْعود بن غَافِل بن حَبِيْب، أبو عبد الرحمن، الهُذَلِيّ[١]. صاحب رسول الله ﷺ، أسلم قديمًا، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا، والمشاهد بعدها، ولازَمَ النبيّ ﷺ، وكان صاحب نَعْليه. روى عن: النبي ﷺ، وعمر بن الخطاب ﷺ، وغيرهما. روى عنه: أنس بن مالك ﷺ، والبَرَاء بن عازب ﷺ، وغيرهما. توفي سنة ٣٢، وقيل: ٣٣هـ.[٢]

الحكم على الإسناد:

الإسناد: ضعيف؛ **فيه:** عَقِيل الجَعدِيّ، منكر الحديث، **وفيه:** أبو إسحاق السَّبِيْعِيّ، ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من كتابه طبقات المدلسين، وقال: مشهور بالتدليس، وقال في التقريب: ثقة مُكثر عابد. انتهى. ولم يُصرح بالسماع فيما وقفتُ عليه من طُرُق، **وفيه:** الصَّعِق بن حَزْن، صدوق، وباقي رواته ثقات.

وقد تقدم في التخريج أن هذا الحديث أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير، في ترجمة عَقِيل الجَعْدِي، وذكر الطبراني في المعجم الأوسط، وأبو نعيم الأصبهاني عقب إخراجهما الحديث أن عَقِيلًا تفرد به عن أبي إسحاق.

قلتُ: وعَقِيل لا يحتمل تفرده.

وصحح الحاكم إسناد الحديث، فتعقبه الذهبي بقوله: ليس بصحيح.

هذا،، والحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد، وقال: رواه الطبراني في الأوسط والصغير، وفيه عَقِيل بن الجَعْد، قال البخاري: منكر الحديث[٣].

وقد ورد الحديث من طريق آخر، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير

---

(١) الهُذَلِيّ: هذه النسبة إلى هُذَيْل، وهي قبيلة يُقال لها: هُذَيْل بن مُدْرِكَة بن إلياس بن مُضَر بن نِزَار بن مَعْدِ بن عَدْنَان، تفرقت في البلاد. الأنساب للسمعاني (١٢/ ٣١٥).

(٢) الطبقات الكبرى (٢/ ٢٦٠)، وأسد الغابة (٣/ ٣٨١)، وتهذيب الكمال (١٦/ ١٢١)، والإصابة (٤/ ١٩٨).

(٣) مجمع الزوائد (١/ ١٦٢).

(١٠/ ٢١١) ح(١٠٣٥٧)، من طريق: بُكَيْر بن مَعْرُوف، عن مُقَاتِل بن حَيَّان، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله، مرفوعًا، مطولًا.

لكن ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد، وقال: رواه الطبراني بإسنادين، ورجال أحدهما رجال الصحيح، غير بُكَيْر بن مَعْرُوف، وثقه أحمد وغيره، وفيه ضَعْف(١).

النظر في قول الإمام أبي حاتم:

سأل الإمام ابنُ أبي حاتم أباه عن هذا الحديث الذي رواه أبو داود الطيالسي، من طريق: حَرب الجَعْدِي – على ما نقله ابنُ أبي حاتم–، وعن قول أَبي دَاوُد: "هُوَ حَربٌ الجَعْدِي، والناسُ يَقُولُونَ: عَقِيل"، فأجابه أبو حاتم بقوله: "**هَذَا خطأٌ؛ إنما هو: الصَّعِقُ بْن حَزْنٍ، عَنْ عَقِيل الجَعْدِي، عَنْ أَبِي إِسْحَاق، وليس لحربٍ معنى**".

قلتُ: لم أقف على هذا الحديث عند الإمام أبي داود الطيالسي، ولا عند أحد مِنَ الأئمة الذين أخرجوه، من طريق: حَرب الجَعْدِي، وإنما هو عند جميعهم مِن طريق: عَقِيل.

وكذا لم أقف على قول أبي داود الطيالسي: "هُوَ حَربٌ الجَعْدِي، والناسُ يَقُولُونَ: عَقِيل"، الذي ذكره ابنُ أبي حاتم فيما سبق.

ثم قال أبو حاتم: "**ونفسُ الحديثِ منكرٌ**": قلتُ: وهو كما قال، على ما تبين من الحكم على الإسناد.

وقوله: "**لا يشبهُ حَدِيث أَبِي إِسْحَاق**": وذلك لأن أبا إسحاق السَّبِيْعِيّ، ثقة، فحديثه مستقيم، لا يُشبه ولا يُماثل هذا الحديث الذي يُروى بإسناد منكر.

قوله: "**ويشبه أن يكون عَقِيلٌ هذا أَعْرابيًّا، والصَّعِق، فلا بأسَ به**": هو كما قال – على ما تقدم في دراسة الإسناد–.

وعليه يكون قول الإمام أبي حاتم في الحديث موافقًا لما جاء في دراسته.

---

(١) مجمع الزوائد (٧/ ٢٦٠).

الحديث السابع:

قال الإمام ابن أبي حاتم: سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يَزِيدُ بنُ هارون وغيرُه، عَنْ سُفيان بْنِ حُسَين، عَنِ الزُّهريِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ ﷺ، قَالَ: (أَيُّمَا رَجُلٍ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ، وَهُوَ يَأْمَنُ أَنْ يَسْبِقَ..).

قَالَ أَبِي: هَذَا خطأٌ، لَمْ يَعْمَلْ سفيانُ بْنُ حُسَيْنٍ شيئًا، لا يُشبِهُ أن يكونَ عَنِ النبيِّ ﷺ، وأحسنُ أحوالِه أن يكون عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيّبِ قَوْلَهُ، وقد رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعيد، قَوْلَه[1].

نص الحديث عند الإمام أبي عُبيد القاسم بن سلّام:

قال الإمام أبو عُبيد القاسم بن سلّام: في حديث النَّبِيِّ ﷺ (مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ، فَإِنْ كَانَ يُؤْمَنُ أَنْ يُسْبَقَ فَلا خَيْرَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ لا يُؤْمَنُ أَنْ يُسْبَقَ فَلا بَأْسَ بِهِ)، قال: حَدثناه عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ، وَالْفَزَارِيُّ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، كلهم عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قال أبو عُبيد: وكان غير سفيان بن حُسين لا يرفعه[2].

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٥/ ٦٧٣).

(٢) قال أبو عُبَيد عقب ذلك في شرح معنى الحديث: سمعتُ محمد بن الحَسَن، وغير واحد دَخَلَ تفسير بعضهم في بعض، قالوا: هذا في رهان الخَيل.

والأصل منه أن يُسَبِّقَ الرجلُ صاحبَه بشيء مُسمًّى، على أنّه إن سَبَقَ لم يكن له شيء، وإن سَبَقَهُ صاحبُه أَخَذَ الرَّهنَ، فهذا هو الحلال؛ لأن الرَّهنَ إنّما مِن أحدهما دون الآخر.

فإن جَعَلَ كلُّ واحد منهما لصاحبه رهنًا أيُّهُما سَبَقَ أَخَذَهُ، فهذا القِمار المَنْهى عنه.

فإن أرادا أن يُدخلا بينهما شيئًا: لِيَحِلَّ لكلّ واحد منهما رَهن صاحبه جَعَلا معهما فرسًا ثالثًا لِرجل سِواهما، وهو الذي ذكرناه في أول الحديث: (مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ..) وهو الذي يُسَمَّى المُحَلِّل، ويُسَمَّى الدَّخِيل، فَيَضع الرجُلان الأوّلان رَهنَين منهما، ولا يَضع الثالث شيئًا، ثم يُرسلون الأَفراس الثَّلاثة، فإن سَبق أحد الأَوَّلَين أخذ رَهنه ورَهن صاحبه، فكان طيِّبا له، وإن سَبق الدَّخيل، ولم يَسبق واحد من هذين أَخَذَ الرَّهنين جميعًا، وإن سُبِقَ هو لم يَكن عليه شيء، فمعنى قوله: (إِنْ كَانَ لا يُؤْمَنُ أَنْ يُسْبَقَ، فَلا بَأْسَ بِهِ): يقول: إذا كان رائعًا جَوادًا لا يَأمنان =

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على: سعيد بن المسيب، وقد اختلف عنه فيه على وجهين:

الوجه الأول: (يُروى عنه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ)، وهذا الوجه أخرجه من الأئمة:

- أبو عُبيد القاسم بن سلّام في غريب الحديث (١/ ٣٥٢) ح(١١٢)، واللفظ له [ومن طريقه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥/ ١٥٦)، (١٨٩٨)، ذكر الطحاوي الإسناد إلى سُفيان بن حُسين، ثم أحاله على ما قبله (وهو طريق لعَبَّاد بن العَوَّام وحده، وهو الطريق التالي في التخريج) بقوله: "ثم ذكر بإسناده مثله"].
- وأبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب في المُحَلِّل، (٣/ ٣٠) ح(٢٥٧٩)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥/ ١٥٥) ح(١٨٩٧)، والدارقطني في سننه (٥/ ١٩٦) ح(٤١٩٥)، من طريق: عَبَّاد بن العَوَّام.
- وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٥٢٧) ح(٣٣٥٥٢) [ومن طريقه ابن ماجه في سننه، كتاب الجهاد، باب السَّبَق وَالرِّهَان، (٢/ ٩٦٠) ح(٢٨٧٦)]، وأحمد في مسنده (١٦/ ٣٢٦) ح(١٠٥٥٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٣٤) ح(١٩٧٧٠)، من طريق: يَزيد بن هارون.
- وأبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب في المُحَلِّل، (٣/ ٣٠) ح(٢٥٧٩)، والحاكم في المستدرك (٢/ ١٢٥) ح(٢٥٣٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٣٤) ح(١٩٧٧٠)، من طريق: حُصَيْن بن نُمَيْر.

* ثلاثتهم (عَبَّاد بن العَوَّام، ويَزيد بن هارون، وحُصَيْن بن نُمَيْر) عن سُفيان بن حُسين، به، بلفظ مختلف.

=

أن يَسبِقَهما، فيَذهبُ بالرَّهنين، فهذا طيِّب لا بأس به، وإن كان بَليدًا بَطيئًا قد أَمِنَا أن يَسبقَهُما، فهذا قمار؛ لِأنّهما كأنهما لم يُدخلا بينهما شيئًا، أو كأنهما إنما أدخَلا حمارًا، أو ما أشبه ذلك ممّا لا يَسْبِق. هذا وَجْه الحديث. غريب الحديث (١/ ٣٥٣).

- وأبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب في المُحَلِّل، (٣/ ٣٠) ح(٢٥٨٠)، وابن عدي في الكامل، ترجمة سعيد بن بَشير، (٤/ ٤١٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ١٢٥) ح(٢٥٣٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٣٤) ح(١٩٧٧١)، من طريق: الوليد بن مسلم، عن سَعيد بن بَشِير، عن الزهري، به.

ساق أبو داود الإسناد منه إلى الزهري، ثم قال: "بإسناد عبَّاد ومعناه"، ولم يذكر متنه، وقد سبق تخريج طريق عَبَّاد عند أبي داود.

وصرح الوليد بن مسلم بالتحديث عن سَعيد بن بَشِير عند ابن عدي، والبيهقي، والحديث عندهما بلفظ مختلف.

ولم يذكر الحاكم متنه، وإنما أحاله على المتن السابق عنده (وهو طريق حُصَيْن بن نُمَيْر – السابق تخريجه–) بقوله: "نحوه".

قال أبو داود عقب الحديث: رواه مَعْمَر، وشُعَيْب، وعَقِيل، عن الزُّهري، عن رجال مِن أهل العلم، وهذا أصح عندنا.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، فإن الشيخين وإن لم يُخرجا حديث سَعيد بن بَشِير وسُفيان بن حُسين، فهما إمامان بالشام والعراق، وممن يُجمع حديثهم، والذي عندي أنهما اعتمدا حديث مَعْمَر على الإرسال، فإنه أرسله عن الزهري، وقال الذهبي في التلخيص: تابعه سَعيد بن بَشِير، عن الزهري، صحيح.

وقال البيهقي: تفرد به سُفيان بن حُسين، وسَعيد بن بَشِير، عن الزهري.

<u>الوجه الثاني:</u> (يُروى عنه، من قوله)، وهذا الوجه أخرجه من الأئمة:

- مالك في الموطأ (٢/ ٤٦٨) ح(٤٦) [ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٣٥) ح(١٩٧٧٢)].
- وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٥٢٧) ح(٣٣٥٥١)، قال: حدثنا حَفْص بن غِيَاث.

* كلاهما (مالك، وحَفْص بن غِيَاث)، عن يحيى بن سعيد، عن سَعيد بن المُسيب، من قوله، بلفظ مختلف.

دراسة إسناد الإمام أبي عُبيد القاسم بن سلام:

١. **(أ) عباد بن العوام:** هو عَبَّاد بن العَوَّام بن عُمر، الكِلابي مولاهم، أبو سَهْل الواسطي. روى عن: سُفيان بن حُسَين الواسطي، وسَعيد بن أبي عَرُوبة، وغيرهما. روى عنه: أحمد بن حنبل، والحَسَن بن عَرَفة، وغيرهما. قال ابن معين، والعجلي، وأبو داود، وأبو حاتم، والنسائي: ثقة، وقال أحمد: كان يُشبه أصحاب الحديث، وقال مرة: مضطرب الحديث عن سَعيد بن أبي عَرَوبة، وقال الذهبي: وثقه أبو حاتم، وقال أحمد: حديثه عن ابن أبي عَرَوبة مضطرب، وقال ابن حجر: ثقة، من الثامنة. مات سنة ١٨٥هـ، أو بعدها، وله نحو من سبعين.(١)

(ب) الفزاري: هو مَرْوان بن مُعاوية بن الحارث بن أَسْماء، الفَزَارِيّ(٢)، أبو عَبد الله الكوفيّ، نزيل مكة ودمشق. روى عن: سُليمان الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، وغيرهما. روى عنه: أحمد بن حنبل، وسَعيد بن منصور، وغيرهما. قال ابن سعد، وابن معين، والنسائي: ثقة، وقال ابن معين في موضع آخر: كان ثقة فيما يَرْوي عمَّن يَعْرف، وذاك أنه كان يَرْوي عن أقوام لا يدري مَنْ هُم ويُغَيِّرُ أسماءهم، وقال أحمد بن حنبل: ثبت حافظ، وقال أبو حاتم: صدوق لا يُدْفَع عن صِدْق، وتَكْثُرُ روايته عن الشيوخ المجهولين، وقال الذهبي في الميزان: ثقة عالم صاحب حديث، لكن يَرْوي عمن دَبَّ ودَرَجَ(٣)، فيُسْتَأْنَى في شيوخه، وذكره ابن حجر في المرتبة

(١) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٢٠٨)، والثقات للعجلي (٢/ ١٨)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٨٣)، وتهذيب الكمال (١٤/ ١٤٠)، والكاشف (١/ ٥٣١)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٩٩)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٩٠).

(٢) الفَزَارِيّ: هذه النسبة إلى فَزَارة، وهي قبيلة، كان منها جماعة مِن العلماء والأئمة. الأنساب للسمعاني (٩/ ٢٩٧).

(٣) قال ابن منظور: قولهم: أَكْذَبُ مَنْ دَبَّ ودَرَجَ، أي أَكذب الأَحْياءِ والأَمْواتِ، فدَبَّ: مَشَى، ودَرَجَ: مَاتَ وانْقَرَضَ عَقِبُه. لسان العرب (١/ ٣٧٠).

الثالثة من المدلسين، وقال في التقريب: ثقة حافظ، وكان يُدلس أسماء الشيوخ[١]، من الثامنة. مات سنة ١٩٣هـ.[٢]

(ج) يزيد بن هارون: هو يَزيد بن هارون بن زَاذِي، ويُقال: ابن زاذان، السُّلميّ مولاهم، أبو خالد الواسطيّ. روى عن: سُفيان بن حُسَين الواسطي، وإسماعيل بن أبي خالد، وغيرهما. روى عنه: أحمد بن حنبل، وبَقية بن الوليد، وغيرهما. قال ابن معين: ثقة، وقال أحمد: كان حافظًا للحديث صحيح الحديث، وقال أبو حاتم: ثقة إمام صدوق في الحديث لا يُسأل عن مثله، وقال الذهبي: أحد الأعلام.. وقد عمى، وذكره ابن حجر في المرتبة الأولى من المدلسين، وقال في التقريب: ثقة مُتقن عابد، من التاسعة. مات سنة ٢٠٦هـ، وقد قارب التسعين.[٣]

٢. **سفيان بن حسين:** هو سُفيان بن حُسَين بن الحَسَن، أبو محمد، ويُقال: أبو الحَسَن، الواسطي. روى عن: محمد بن مُسلم بن شهاب الزُّهري، والحَسَن البصري، وغيرهما. روى عنه: عَبَّاد بن العَوَّام، ويزيد بن هارون، وغيرهما. قال ابن سعد: كان ثقة يُخطيء في حديثه كثيرًا، وقال ابن معين: ثقة، وهو ضعيف الحديث عن الزهري، وقال أحمد: ليس هو بذاك في حديثه عن الزهري، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به، وقال النسائي: ليس به بأس إلا في الزهري، وقال الذهبي في

---

(١) تدليس الشيوخ هو: أن يَرْوي عن شيخ حديثًا سمعه منه فيُسميه، أو يُكنيه، أو يَنسبه، أو يَصفه بما لا يُعْرف به؛ كي لا يُعْرف. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص: ٩٦).

(٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٣٨)، وتاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٢٠٣)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٢٠٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٢٧٢)، وتاريخ بغداد (١٥/ ١٩١)، وتهذيب الكمال (٢٧/ ٤٠٣)، وميزان الاعتدال (٤/ ٩٣)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٢٦)، وطبقات المدلسين (ص: ١٦).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٢٩٥)، وتهذيب الكمال (٣٢/ ٢٦١)، والكاشف (٢/ ٣٩١)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٣٦٦)، وتقريب التهذيب (ص: ٦٠٦)، وطبقات المدلسين (ص: ٧).

الميزان: صدوق مشهور، وقال ابن حجر: ثقة في غير الزهري باتفاقهم، من السابعة. ذكره الذهبي في التاريخ في وفيات الطبقة السادسة عشرة ١٥١ – ١٦٠هـ.(١)

٣. **الزهري:** هو محمد بن مُسْلِم بن عُبَيْد الله بن عَبد الله بن شِهاب، الزُّهريّ، قال ابن حجر: الفقيه الحافظ، مُتفق على جلالته وإتقانه، سبقت ترجمته في الحديث الثالث.

٤. **سعيد بن المسيب:** هو سعيد بن المُسَيّب بن حَزْن، القُرشيّ، قال ابن حجر: أحد العلماء الأثبات الفُقهاء الكبار.. اتفقوا على أن مُرسلاته أصح المَراسيل، سبقت ترجمته في الحديث الثالث.

٥. **أبو هريرة:** الدَّوْسِيّ، اليَمانيّ، صاحب رسول الله ﷺ، وحافظ الصحابة، اختُلف في اسمه واسم أبيه اختلافًا كثيرًا، وأشهر ما قيل في اسمه واسم أبيه، أن اسمه عبد الرحمن بن صَخْر. روى عن: النبي ﷺ، وأبي بكر الصديق، وغيرهما. روى عنه: سَعيد بن المُسيب، وعُروة بن الزبير، وغيرهما. قال عَمرو بن عليّ: نَزَلَ المدينة، وكان مَقْدمُه وإسلامه عام خيبر، وكانت خيبر في المُحرم سنة سبع. توفي سنة ٥٧، وقيل: سنة ٥٨، وقيل: سنة ٥٩هـ، وهو ابن ثمان وسبعين سنة.(٢)

الحكم على الإسناد:

الإسناد: ضعيف؛ **فيه:** سُفيان بن حُسَين الواسطي، قال ابن حجر: ثقة في غير الزهري باتفاقهم. انتهى. وقد روى عنه في هذا الإسناد، وباقي رجال

---

(١) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٢٧)، وتاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٤٥)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٢٢٧)، وتاريخ بغداد (١٠/ ٢١٥)، وتهذيب الكمال (١١/ ١٣٩)، وتاريخ الإسلام (٤/ ٦٣)، وميزان الاعتدال (٢/ ١٦٥)، وتهذيب التهذيب (٤/ ١٠٧)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٤٤).

(٢) الطبقات الكبرى (٢/ ٢٧٦)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (٤/ ١٨٤٦)، والاستيعاب (٤/ ١٧٦٨)، وأسد الغابة (٦/ ٣١٣)، وتهذيب الكمال (٣٤/ ٣٦٦)، والإصابة (٤/ ٢٦٧)، و(٧/ ٣٤٨).

الإسناد ثقات.

أما مَرْوان بن مُعاوية الفَزَارِيّ، فهو وإن كان مدلسًا، ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين، ولم يُصرح بالتحديث، لكنه جاء في الإسناد مقرونًا بعبَّاد بن العوَّام، ويزيد بن هارون، وكلاهما ثقة.

وقد تابع سُفيانَ بن حُسين في الرواية عن الزهري سَعيدُ بن بَشِير، وذلك فيما أخرجه أبو داود، وابن عدي في الكامل في ترجمته، والحاكم، والبيهقي، لكن هذا طريق ضعيف – أيضًا–؛ لأن سَعيد بن بَشِير: الأزديّ. قال فيه ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن حجر: ضعيف، من الثامنة. مات سنة ١٦٨، أو ١٦٩هـ.(١)

النظر في الخلاف:

هذا الحديث مداره على: سعيد بن المسيب، وقد اختلف عنه فيه على وجهين:

الوجه الأول: (يُروى عنه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ) وقد روى هذا الوجه: سفيانُ بن حسين، عن الزهري، عن سَعيد بن المُسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وسفيان، ضعيف في الزهري خاصة، وقد رَوى عنه في هذا الإسناد، وتابع سفيانَ على روايته لهذا الوجه: سعيدُ بن بَشِير، وهو ضعيف.

وقد قال أبو عُبيد عقب إخراجه لطريق سفيان: وكان غير سفيان بن حُسين لا يرفعه.

وقال أبو داود عقب إخراجه لطريق سعيد بن بَشِير: رواه مَعْمَر، وشُعَيْب، وعَقِيل، عن الزُّهري، عن رجال من أهل العلم، وهذا أصح عندنا. انتهى. يقصد أن الأصح عنده أن الحديث غير مرفوع.

وذكر الحاكم عقب إخراجه طريق سَعيد بن بَشِير: أن الذي عنده أن الشيخين اعتمدا حديث مَعْمَر.

---

(١) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٥٠)، وتهذيب الكمال (١٠/ ٣٤٨)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٣٤).

هذا ومع ضعف سفيان بن حُسين، وسعيد بن بَشِير، لم يُتَابَعا على رفع الحديث، قال البيهقي عقب إخراجه لطريق سعيد بن بَشِير: تفرد به سفيان بن حُسين، وسعيد بن بَشِير، عن الزهري.

وقال ابن حجر بعد أن ذكر هذا الحديث مرفوعًا: قال ابن أبي خَيثمة: سألتُ ابن معين عنه، فقال: هذا باطل، وضَرَبَ على أبي هريرة(١).

أي أن ابن معين يَرى أن الحديث غير مرفوع.

الوجه الثاني: (يُروى عنه، من قوله) وقد روى هذا الوجه: يحيى بن سعيد، عن سَعيد بن المُسيب، من قوله، ويحيى بن سعيد، هو يحيى بن سَعيد بن قَيْس، الأنصاريّ، المدنيّ، أبو سعيد القاضي. قال الذهبي: الإمام.. حافظ فقيه حجة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، من الخامسة. مات سنة ١٤٤هـ، أو بعدها(٢).

مما سبق يتضح أن الوجه الثاني هو الراجح، وقرائن ترجيحه ما يلي:

١. أن راويه عن سَعيد بن المُسيب (وهو يحيى بن سَعيد) أرجح من رَاويَا الوجه الأول (وهما: سفيان بن حُسين، وسَعيد بن بَشِير) مُجْتَمِعَيْن، عن الزهري، عن سَعيد بن المُسيب.
٢. ترجيح العلماء لعدم رفع الحديث.

النظر في قول الإمام أبي حاتم:

بناءً على ما تقدم يكون قول الإمام أبي حاتم: "**هَذَا خطأٌ، لَمْ يَعْمَلْ سفيانُ بْنُ حُسَيْنٍ شيئًا، لا يُشبِهُ أن يكونَ عَنِ النبيِّ ﷺ، وأحسنُ أحواله أن يكون عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيّبِ قَوْلَهُ، وقد رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعيد، قَوْلَه**" قول حالفه الصواب؛ فلا يُشبه ولا يَقْرُب أن يكون هذا الحديث مرفوعًا، على ما تبين مما سبق في دراسة هذا الحديث، والله – تعالى– أعلى وأعلم.

❁❁❁❁❁

(١) التلخيص الحبير (٤/ ٣٠٠).

(٢) تهذيب الكمال (٣١/ ٣٤٦)، والكاشف (٢/ ٣٦٦)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٩١).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ، وعلى آله، وصحبه، ومَنْ والاه.. وبعد:

فقد انتهيت – بعون الله تعالى وتوفيقه – من إتمام هذا البحث، وقد توصلتُ إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

١. أطلق الإمام أبو حاتم مصطلح: "لا يُشبه" في تعليقه على سبعة أحاديث، وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن تعليقات الإمام أبي حاتم على الأحاديث السبعة أتت موافقة لما جاء في دراستها، والحكم عليها، وأقوالَ الأئمة فيها، ولم يُخالف في حديث واحد، مما يدل على سعة علمه، وانضباطه، وتبحره في هذا الشأن.

٢. اختلفت صورة إطلاق الإمام أبي حاتم مصطلح: "لا يُشبه" في كل حديث عن الآخر، وبيان ذلك فيما يلي:

الحديث الأول: أراد أنه لا يُشبه حديث أحد رواة الإسناد؛ لكون الحديث ضعيفًا، في حين أن الراوي ثقة، دون أن يُلصق الحديث براوٍ آخر ضعيف.

الحديث الثاني: أراد أنه لا يُشبه حديث أحد رواة الإسناد الثقات، في حين أنه يُشبه حديث راوٍ آخر متروك، وكلا الراويين يشترك في نفس الاسم.

الحديث الثالث: أراد أنه لا يُشبه أن يكون صحيحًا؛ لكون راويه ضعيفًا.

الحديث الرابع: أراد أنه لا يُشبه أحد راوة الإسناد الثقات، ويُشبه أن يكون من حديث راوٍ آخر، ثقة – أيضًا–؛ لكون الثقة الأول لم يَروِ عن الشيخ المذكور في الإسناد، بخلاف الثقة الثاني.

الحديث الخامس: أراد أنه لا يُشبه أن يكون من حديث صحابي معين، وإنما هو من حديث صحابي آخر.

الحديث السادس: أراد أنه لا يُشبه حديث أحد رواته الثقات، ويُشبه أن يكون أحد رواته – وهو ضعيف– أعرابيًّا، دون أن يُلصق الحديث بالراوي الأخير.

الحديث السابع: أراد أنه لا يُشبه أن يكون مرفوعًا، وإنما الأقرب أنه مقطوع.

٣. استخدم الإمام أبو حاتم مصطلح: "لا يُشبه" في أحاديث مُعَلَّة بالاختلاف؛ للترجيح بين أوجه الاختلاف – مثل الحديث الثالث والسابع–، وفي أحاديث غير مُعَلَّة بالاختلاف، بمعنى: لا يُماثل، ولا يَقْرُب – مثل الحديث الأول والثاني–.

٤. الأحاديث التي قال الإمام أبو حاتم فيها: "لا يُشبه" أغلبها **ضعيف الإسناد**، وذلك في: (الحديث الأول، والثالث، والرابع، وحديث ابن عُمر ﷺ في دراسة الحديث الخامس، والحديث السادس، والسابع)، ومنها حديث واحد إسناده **ضعيف جدًا**، وهو: (الحديث الثاني)، وحديث واحد إسناده **حسن** ارتقى إلى الصحيح لغيره، وهو: (حديث ثَوْبان ﷺ في دراسة الحديث الخامس).

٥. صدَّر الإمام أبو حاتم قوله: "لا يُشبه" بالحكم علي الحديث بالضعف، أو الضعف الشديد في جميع الأحاديث، ما عدا الحديث الرابع، وهو في صحيح البخاري، من طريق آخر.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصَلَّى اللهُ وسلمَ على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

١. أبجديات البحث في العلوم الشرعية، تأليف: د. فريد الأنصاريّ (ت: ١٤٣٠هـ)، الناشر: منشورات الفرقان – الدار البيضاء، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

٢. الآحاد والمثاني، تأليف: الإمام ابن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد، أبي بكر الشيباني (ت: ٢٨٧هـ)، الناشر: دار الراية، السعودية – الرياض، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

٣. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تأليف: الإمام أبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد بن الخليل الخليلي القزويني (ت: ٤٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض.

٤. أساس البلاغة، تأليف: الإمام أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٥. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تأليف: الإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٦. أسد الغابة في معرفة الصحابة، تأليف: الإمام عز الدين ابن الأثير، أبي الحسن علي بن محمد الجزري (ت: ٦٣٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٧. الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف: الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٨. أصول البحث العلمي ومناهجه، تأليف: د. أحمد بدر (ت: ٢٠١٩م)، الناشر: المكتبة الأكاديمية، ط٩، ١٩٩٤م.

٩. الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، تأليف: الإمام برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن خليل، سبط ابن العجمي (ت: ٨٤١هـ)، تحقيق: علاء الدين علي رضا، الناشر: دار الحديث – القاهرة.
١٠. اقتضاء العلم العمل، تأليف: الإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، دمشق، ط٥، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
١١. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تأليف: الإمام علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري الحنفي، (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة.
١٢. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، تأليف: الإمام سعد الملك، أبي نصر علي بن هبة الله بن علي بن جعفر بن ماكولا (ت: ٤٧٥هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي – القاهرة.
١٣. الإلزامات والتتبع للدارقطني، تأليف: الإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.
١٤. الأنساب، تأليف: الإمام أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، (ت: ٥٦٢هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط٢، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.
١٥. الأوائل لابن أبي عاصم، تأليف: الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني (ت: ٢٨٧هـ)، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي.
١٦. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، تأليف: الإمام أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢.

١٧. البداية والنهاية، تأليف: الإمام عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، الناشر: دار هجر – الجيزة، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
١٨. تاريخ ابن معين (رواية الدُّوْرِيّ)، تأليف: الإمام أبي زكريا يحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ)، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
١٩. تاريخ ابن يونس الصدفي، تأليف: الإمام أبي سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصدفي المصرفي (ت: ٣٤٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
٢٠. تاريخ أسماء الثقات، تأليف: الإمام أبي حفص عمر بن شاهين (ت: ٣٨٥هـ)، الناشر: الدار السلفية – الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
٢١. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تأليف: الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
٢٢. التاريخ الكبير، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طُبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
٢٣. تاريخ بغداد (تاريخ مدينة السلام، وأخبار محدثيها وذكر قُطَّانها العلماء من غير أهلها وواريها)، تأليف: الإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
٢٤. تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ت: ٢٨٠هـ) عن أبي زكريا يحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ) في تجريح الرواة وتعديلهم، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق – بيروت.
٢٥. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، تأليف: الإمام أبي القاسم علي بن الحسن بن

هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، سنة النشر: ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٢٦. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تأليف: الإمام جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، مكتبة الكوثر، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ.

٢٧. تذكرة الحفاظ، تأليف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٢٨. تسمية مشايخ النسائي الذين سَمِع منهم، وذِكْرُ المدلِّسين، تأليف: الإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، الناشر: دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، ط١ ١٤٢٣هـ.

٢٩. تقريب التهذيب، تأليف: الإمام أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الرشيد، سوريا – حلب، ط٣، ١٤١١هـ – ١٩٨٦م.

٣٠. التقريب والتيسير لمعرفة سُنن البشير النذير، تأليف: الإمام محيي الدين بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٣١. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تأليف: الإمام زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي، صاحب المكتبة السَّلَفية بالمدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.

٣٢. تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تأليف: الإمام أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٣٣. تهذيب التهذيب، تأليف: الإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند، – بحيدر آباد، ط١، ١٣٢٥هـ.

٣٤. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تأليف: الإمام جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت: ٧٤٢هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٣٥. التوقيف على مهمات التعاريف، تأليف: الإمام عبد الرؤوف بن المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ)، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٣٦. الثقات، تأليف: الإمام محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، ط١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
٣٧. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تأليف: الإمام صلاح الدين أبي سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي (ت: ٧٦١هـ)، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
٣٨. الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، تأليف: الإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض - المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر.
٣٩. الجامع لشعب الإيمان، تأليف: الإمام أبي بكر أحمد بن الحُسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٤٠. الجرح والتعديل، تأليف: الإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، ط١، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م، ثم دار إحياء الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٤١. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، تأليف: الإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت: ٤٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، طبعة: ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٤٢. خلاصة الأحكام في مُهِمَّات السُّنن وقواعد الإسلام، تأليف: الإمام يحيى بن شرف بن مري النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، الناشر: مؤسسة الرسالة.
٤٣. سنن ابن ماجه، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجه (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
٤٤. سنن أبي داود، تأليف: الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجِسْتاني الأزدي (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
٤٥. سنن الدارقطني، تأليف: الإمام علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٤٦. السنن الكبرى، تأليف: الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٤٧. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السِّجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم، تأليف: الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، الناشر: مؤسسة الريان، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٤٨. سؤالات البَرْقَاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، تأليف: الإمام أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب أبي بكر المعروف بالبَرْقَاني (ت: ٤٢٥هـ)، الناشر: كتب خانه جميلي، لاهور – باكستان، ط١، ١٤٠٤هـ.
٤٩. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل، تأليف: الإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٥٠. سير أعلام النبلاء، تأليف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٥١. شرح علل الترمذي، تأليف: الإمام ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، الناشر: مكتبة المنار، الأردن - الزرقاء، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٥٢. شرح مشكل الآثار، تأليف: الإمام أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٥٣. شرح معاني الآثار، تأليف: الإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الأزدي الحجري المصري الطحاوي الحنفي (ت: ٣٢١هـ)، الناشر: عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط١ - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٥٤. صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة.
٥٥. صحيح مسلم، تأليف: الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
٥٦. الضعفاء الكبير، تأليف: الإمام أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت: ٣٢٢هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١.
٥٧. طبقات الحنابلة، تأليف: الإمام أبي الحسين بن محمد بن أبي يعلى (ت: ٥٢٦هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.
٥٨. الطبقات الكبرى، تأليف: الإمام محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري، المعروف بابن سعد (ت: ٢٣٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٥٩. طبقات المدلسين، المُسمَّى: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تأليف: الإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن

عليّ بن حجر الكناني العسقلاني المصري (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: المطبعة الحسينية المصرية، ط١، ١٣٢٢هـ.

٦٠. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تأليف: الإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي، ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، الناشر: إدارة العلوم الأثرية – فيصل آباد، باكستان، ط٢، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٦١. العلل ومعرفة الرجال، تأليف: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، الناشر: دار الخاني، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٦٢. العلل، تأليف: الإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، الناشر: مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٦٣. الفائق في غريب الحديث، تأليف: الإمام جار الله محمود بن عُمَر، الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط٢.

٦٤. فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تأليف: الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ومحمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية.

٦٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: الإمام زين الدين أبي الفرج ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٦٦. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، الناشر: مكتبة السنة بالقاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٦٧. الفَرْق بين الفِرَق وبيان الفرقة الناجية منهم، تأليف: الإمام عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت: ٤٢٩هـ)، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط٥، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٦٨. الفقيه والمتفقه، تأليف: الإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
٦٩. الفوائد، تأليف: الإمام أبي القاسم تمام بن محمد الرازي (ت: ٤١٤هـ)، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
٧٠. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تأليف: الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة.
٧١. الكامل في ضعفاء الرجال، تأليف: الإمام أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: أ. د. عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
٧٢. كتاب الأمثال في الحديث النبوي، تأليف: الإمام أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (ت: ٣٦٩هـ)، الناشر: الدار السلفية، بومباي – الهند، ط١، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
٧٣. كتاب الجامع (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق)، تأليف: الإمام معمر بن راشد الأزدي (ت: ١٥٤هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، ط٢، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م.
٧٤. كتاب الدِّيات، تأليف: الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل الأصبهاني (ت: ٢٨٧هـ)، الناشر: دار الصميعي، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
٧٥. كتاب السنة، تأليف: الإمام أبي بكر بن أبي عاصم الضحاك الشيباني (ت: ٢٨٧هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠ – ١٩٨٠م.
٧٦. كتاب الشريعة، تأليف: الإمام أبي بكر محمد بن الحسين الآجُرِّيّ (ت: ٣٦٠هـ)، الناشر: دار الوطن، الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٧٧. كتاب الفتن، تأليف: الإمام أبي عبد الله نعيم بن حماد المروزي (ت: ٢٢٨هـ)، الناشر: مكتبة التوحيد – القاهرة، ط١، ١٤١٢ – ١٩٩١م.
٧٨. كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تأليف: الإمام محمد بن حبان بن أحمد، أبي حاتم التميمي البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
٧٩. الكتاب المُصنَّف في الأحاديث والآثار، تأليف: الإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفيّ العبسيّ (ت: ٢٣٥هـ)، الناشر: دار التاج، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
٨٠. كتاب الورع، تأليف: الإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن عُبيد ابن أبي الدنيا (ت: ٢٨١هـ)، الناشر: الدار السلفية – الكويت، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٨١. كتاب غريب الحديث، تأليف: الإمام أبي عبيد القاسم بن سلّام الهَرَوي، الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة، سنة النشر: ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
٨٢. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: الإمام مصطفى بن عبد الله، الشهير بحاجي خليفة، وبكاتب جلبي (ت: ١٠٦٧هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
٨٣. الكنى والأسماء، تأليف: الإمام أبي بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الدُّوْلاَبِيّ (ت: ٣١٠هـ)، الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
٨٤. اللباب في تهذيب الأنساب، تأليف: الإمام عز الدين ابن الأثير الجزري (ت: ٦٣٠هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
٨٥. لسان العرب، تأليف: الإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري (ت: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت.
٨٦. لسان الميزان، تأليف: الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

٨٧. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف: الإمام أبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي، وابن حجر، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.
٨٨. المختلطين، تأليف: الإمام صلاح الدين أبي سعيد العلائي (ت: ٧٦١هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
٨٩. المراسيل، تأليف: الإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
٩٠. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تأليف: الإمام علي بن سلطان محمد القاري (ت: ١٠١٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، سنة النشر: ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
٩١. المستدرك على الصحيحين، مع تضمينات الإمام الذهبي في التلخيص، والميزان، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
٩٢. مسند ابن أبي شيبة، تأليف: الإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت: ٢٣٥هـ)، الناشر: دار الوطن – الرياض، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
٩٣. مسند أبي داود الطيالسي، تأليف: الإمام سليمان بن داود بن الجارود، أبي داود الطيالسي (ت: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار هجر.
٩٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة.
٩٥. مسند الرُّوياني، تأليف: الإمام أبي بكر محمد بن هارون الرُّوياني (ت: ٣٠٧هـ)، الناشر: مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٩٦. مسند الشاميين، تأليف: الإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللُّخمي الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
٩٧. المسند للشاشي، تأليف: الإمام أبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت: ٣٣٥هـ)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
٩٨. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تأليف: الإمام أبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري الكناني الشافعي (ت: ٨٤٠هـ)، الناشر: دار العربية – بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
٩٩. المصنف، تأليف: الإمام أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، الناشر: المجلس العلمي، يطلب من: المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م.
١٠٠. المعجم الأوسط، تأليف: الإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، الناشر: دار الحرمين، القاهرة، سنة النشر: ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
١٠١. معجم البلدان، تأليف: الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.
١٠٢. المعجم الكبير، تأليف: الإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط٢، ويشمل القطعة التي نشرها لاحقًا المحقق الشيخ حمدي السلفي من المجلد ١٣ (دار الصميعي – الرياض، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م).
١٠٣. المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، تأليف: الإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
١٠٤. المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، تأليف: الإمام أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي (ت: ٣٧١هـ)، رواية: الإمام أبي

بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البَرْقَاني عنه (ت: ٤٢٥هـ)، الناشر: مكتبة العلوم والحِكَم – المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

١٠٥. معجم مقاييس اللغة، تأليف: الإمام أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ)، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١٠٦. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تأليف: الإمام أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر.

١٠٧. معرفة السنن والآثار، تأليف: الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي – باكستان)، دار قتيبة (دمشق – بيروت)، دار الوعي (حلب – دمشق)، دار الوفاء (المنصورة – القاهرة)، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.

١٠٨. معرفة الصحابة، تأليف: الإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، الناشر: دار الوطن – الرياض، ط١ ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

١٠٩. المعرفة والتاريخ، تأليف: الإمام أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت: ٢٧٧هـ)، الناشر: مكتبة الدار – بالمدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.

١١٠. المغني في الضعفاء، تأليف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر.

١١١. المنتخب من مسند عبد بن حميد، تأليف: الإمام أبي محمد عبد بن حميد (ت: ٢٤٩هـ)، الناشر: عالم الكتب – بيروت، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

١١٢. الموطأ، تأليف: الإمام مالك بن أنس بن مالك (ت: ١٧٩هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م.

١١٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة، بيروت – لبنان.

١١٤. نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، تأليف: الإمام ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط٢ ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

١١٥. النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف: الإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، الناشر: المكتبة الإسلامية، ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	ملخص البحث باللغة العربية	٧٣
٢	ملخص البحث باللغة الإنجليزية	٧٤
٣	المقدمة	٧٥
٤	المبحث الأول: (التعريف بالإمام أبي حاتم، وبكتاب العلل، والتعريف بمدلول مصطلح "لا يُشبه")	٨٣
٥	المطلب الأول: (التعريف بالإمام أبي حاتم ﷺ، وبكتاب العلل، بإيجاز)	٨٣
٦	المطلب الثاني: (التعريف بمدلول مصطلح "لا يُشبه" عند العلماء)	٨٨
٧	ثالثًا: المبحث الثاني: (دراسة الأحاديث التي قال فيها الإمام أبو حاتم: "لا يُشبه")	٨٩
٨	الخاتمة	١٥٤
٩	قائمة المصادر والمراجع	١٥٦
١٠	فهرس الموضوعات	١٧٠